



السعودية ولبنان:
مال كثير، ويأس كبير!



الهوية الوطنية:
أين هي المشكلة؟



السعودية والإرهاب
في الدار المجاورة



القرني: من
الإحتجاج الى الدعوة

التشابك داخل سور الدولة



مبادرة ملكين:
..ليست عروس عروبتكم!

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سطر الوجود ومعهد الآثار

التنافس والصراع الايديولوجي
وإمكانية الشراكة الإستراتيجية

السعودية
والعقدة
الإيرانية!



السعودية تفتح النار
على زوجة أمير قطر



اليمن: فيروس
الانفصال يقلق السعوديين

١	دولة الطبّالين
٢	الحوار بين المذاهب: مبادرة تنتظر الحماية
٤	الشيخة في العراق: السعودية تفتح النار على زوجة أمير قطر
٦	تقارب، تعايش، تفاهم: الحوار المذهبي الى أين؟
٨	اليمن: فيروس الإنفصال يقلق السعوديين
١٠	قبل أن تسبق أميركا السعودية الى إيران
١١	الهوية الوطنية: أين هي المشكلة؟
١٤	أخبار
١٦	بين مبادرتي الملكين: القدس ليست عروس عروبتكم
١٨	السعودية وانتخابات لبنان: مال كثير، ويأس كبير!
٢٠	التشابه داخل سور الدولة: مفاعيل التحولات الاجتماعية والسياسية
٢٥	العلاقات السعودية الإيرانية: التنافس، الصراع، وإمكانية الشراكة الإستراتيجية
٣٤	عائض القرني: من سياسة الإحتجاج الى اعتدال الدعوة
٣٦	السعودية والإرهاب في الدار المجاورة
٣٧	مفاهيم مغلوبة للعنصرية في السعودية
٣٩	وجوه حجازية
٤٠	الملك عبدالله (إصلاح سابق)

دولة الطبّالين

يعجب المرء أحياناً من تساهل جوقة الطبّالين للدولة السعودية في إطلاق التوصيفات المتناقضة، وتصوير الأشياء بخلاف ما هي عليه في الواقع. فيصبح الإستبداد السعودي نموذجاً فريداً في الديمقراطية، والتطرّف الديني شكلاً من أشكال التسامح غير المسبوق في تاريخ الأديان في العالم، والتشريعات المتكسلة مدرسة مثالية متقدمة في القانون، دع عنك عشرات النظم والسياسات والبرامج، بما فيها تلك التي تسببت في وقوع كوارث على المستويين المحلي والعالمي.

ولعل أظهر صور الغرابة تقييص الملك عبد الله شخصية خرافية لا تناسب مؤهلاته العلمية والنفسية والعقلية، ولا تنسجم حتى مع أدائه فضلاً عن منطقه، ولكن لسجرد أن مشينة خاصة وضعت في مقام وهمي فقامت جوقة الطبّالين بحملة إقناع واسعة النطاق كيما يخرج الملك على الصورة التي أريد له أن يكون عليها. ولأن مهر العظمة لا تكفله التصويرات الوهمية، فإن أخطر ما في الأمر أن يكتشف المخدوعون بأن عظماءهم ليسوا سوى تماثيل من رمل، ما يدفع بهم في مرحلة لاحقة للجحود بكل شيء، حتى الحقائق تبدو، في مرحلة ما، في هيئة أوهاام. فما بالكم لو أن ما اعتقدوه عظيمًا ختم عهده بنكسات متعاقبة، ولم يحقق ما وعد به، بل عمل بخلاف ذلك، فبدلاً من المحاسبة تنفّش في عهده المحسوبة، وعوضاً عن إصلاح الأجهزة والسياسات تصبح الدولة نهياً لكل صاحب نفوذ، ولا قانون إلا الرشوة والواسطة، فيصبح الفساد بأشكاله كسوة الدولة وديارها. وما يبعث للسخرية حينئذ أن تنبري الفرقة الموسيقية المتفائلة لتعزف أحياناً تحريض على التقيؤ وأشياء أخرى، طمعاً في الحصول على (غشرة) أو (شهرية) من هذا الأمير أو ذاك.

كتب أحدهم عن العقلية المستقبلية لدى الملك عبد الله، وقال بأن لديه القدرة على رسم معالم صورة المستقبل، إستناداً على كلام مكتوب قاله الملك في افتتاح مجلس الشورى في شهر مارس الماضي جاء فيه (أن الشعوب العربية ترى مصيرها مهتداً، وأمالها مبعثرة، ومستقبلها مظلماً)، حسناً وما هو الحل، لنقرأ سوياً (التحديات تفرض يقظة لا غفلة معها وصلابة لا تقبل الضعف وصبراً لا يخالجه اليأس وإيماناً لا قنوط معه)، فهل تختفي وراء هذه الكلمات رؤية مستقبلية؟

ومع ذلك، سنهبط الى مستوى الإنعاع القهري إلى القبول بالرؤية المستقبلية المزعومة في كلمات الملك، فأين الرؤية من المنصّة (أي مجلس الشورى) التي أطلق منها خطابه التاريخي، حسب توصيف أحدهم، مع لفت النظر إلى أن الخطاب ليس فيه من بنات ولا أولاد أفكار الملك، فقد جيء له به معدّاً سلفاً، وتدرّب على نطق كلماته مرات ومرات. ما يشد الإنتباه في تحليل الكاتب ما توصّل إليه بأن خطاب الملك يبتث الطمأنينة بأن عملية التطوير الداخلي مستمرة ومتوثبة، ويضيف (وكأن بالملك يطمئن المواطنين الذين كانوا يتطلعون إلى تطورات جوهرية يحملها

الخطاب حول صلاحيات مجلس الشورى "التشريعية والرقابية" بأن الغد حافل بما يبهج ويسر من قرارات التطوير والتحديث...). هل من أحكم تنبّه إلى ما قاله الكاتب هنا، فقد نأى عن استعمال كلمة (إصلاح) ووضع بدلاً منها كلمة (تطوير)، فهذا هو الملك التطويري الذي يطمئن مواطنيه: ثم كيف للتطوير أن يتم، وقد أبلغنا ناثبه الثاني قرارات مستعجلة بأن لا انتخابات بلدية، ولا انتخابات شورية، ولا مشاركة للمرأة، ولا فأين إذا تكمن الرؤية المستقبلية، أو عملية التطوير المستمرة!

صحيفة محلية أخرى اختارت لافتتاحيتها كلمة عن الملك ودوره في (صناعة الغد السعودي المزدهر)، فجاءت متطابقة تماماً مع الواقع مقلوباً، وزادت على من سبقها حبة مسك، حين أحوالت منه بطلاً قومياً في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، هذا ونحن في عصر الثورة الانصالية العالمية التي لا يكاد للنملة أن تجد مهرباً، فكيف بموقف شائن متخاذل كشفت عنه السعودية طيلة أيام العدوان الإسرائيلي على سكان القطاع، ورأى العالم كله كيف حاربت الذين أرادوا توحيد الموقف العربي من همجية الآلة العسكرية الصهيونية، ومنعت انعقاد قمة عربية في الدوحة وقاطعتها، وحتى المصالحة العربية التي أرادت السعودية أن تكسب ورقتها لم تتحقق بلسان عمرو موسى نفسه، فضلاً عن تصريحات أخرى صادرة من هنا وهناك، فأين هو (جمع الشمل وتوحيد الكلمة) بحسب الصحيفة، وما عانت الأمة العربية من الانقسام كما تعاني منها اليوم بفعل مباحض ثالث الاعتدال، الذي تمثّل السعودية أول أضلاعه.

آخر كتب عن المبادرات الحكيم، واستهلّ مقالته بتوصيفات تكاد تنطبق على الأنبياء والرسل دون سواهم (ملك الأمة وحبيب شعوبها) هكذا بكل بساطة، يتم فرض الزعامة القهرية التي يتناقض أوصافها مع الموصوف بها. ليس يهكذا إكراهات يتغيّر الحال ولا بهذه الطريقة يولد العظماء ياسادة.

ويا كرام: أن يتم تحميل شخص ما لا يحتمل من أوصاف يعد عملاً ساخراً وتهكمياً، وتذكرنا هذه الطريقة بمهارة ذكية لأحدهم كان يبالغ حد الكفر في تدبيح ألوان المدح والإطراء في الحاكم، وحين سئل عن ذلك قال بأنني أردت أن يحدث الناس أنفسهم بأن ما يقال عنه ليس أكثر من نعت مفيكة، فيفقدوا المقارنة بين ما يقال عنه من أوصاف كاذبة وحقيقته الواقعية، فيزدادوا مقتاً له وكراهاً. وننصح أولئك بأن لا يقعو ضحية بمهارة ذكية قد ترتد على المنصّة أضعافاً مضاعفة من الكراهية له ولعنده، وليتهم يستمعوا لما يقال عنه في المجالس الخاصة، وخارج الحدود حتى يقتنعوا بأن القضية ليست أن تبالغ في مدح الملك أو حتى الأمراء الكبار، ولكن أن تصوّروهم بخلاف حقيقتهم، وفي النهاية فإن ما قرّ في العقول والأذهان عن الملك والأمراء لم يتغير، فقد التصقت صفات الغباء واللصوصية والإجرام بهم، وأن تبديلها يتطلب معاجز، فهل يقدر الطبّالون على صنعها؟

الحوار بين المذاهب في السعودية

مبادرة تنتظر الحماية

عبد الوهاب فقي

والإجتماعية التي تحول دون اعتناقها الحر لمبدأ التقارب بكل اشتراطاته وإلزاماته.

وبسبب التصاهر السياسي والثقافي بين بعض المنشغلين في التنظير لموضوعة الخلافات المذهبية والحكومات، فإن مبادرات التقارب والتقريب بين المذاهب تنتهي في الغالب إلى العودة إلى نقطة الصفر التي بدأت منها، ببساطة لأن عقم النتائج ناشيء بدرجة أساسية من عقم المقاربة. في المقابل، إن أولئك الذين تحرروا من ملاسبات السياسة، واستهدافاتها الخاصة المناوئة في المجلد لمبدأ التقريب والحوار، يقدمون رؤى متوازنة ومتقدمة في معالجة قضية الخلافات المذهبية. وكما بدأت مبادرة التقريب بين المذاهب في القاهرة في الخمسينيات من القرن الماضي بعلماء الدين السنة والشيعية، فإن المسيرة انتهت بالفشل، ولكن بأيدي الساسة. ولو ترك العلماء وشأن التقريب دون تدخل من بعض الحكومات المناهضة لمفهوم الوحدة الإسلامية فإن النتيجة ستكون على غير ما يأمل الفتنونيون، لا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن ليس هناك علماء من يقاتل بأسنانه للحيلولة دون التئام شمل هذه الأمة الممزقة.

ما يلتفت ويبحث على الأسى، أن المنشغلين بموضوعة التقريب أو حتى التعايش بين المذاهب لا عضد لهم لا من تراث تاريخي عام ولا من تجربة سياسية وعقدية في هذا البلد، فهم يسبحون عكس تيار التقسيم، ويصنعون رؤى غير مؤصلة، بل ينزعون أحياناً إلى التوسل بتجارب غير مقرونة وفق منهج علمي، يدفعهم إلى ذلك الرغبة في تسوية معضلة خطيرة وانسداد تاريخي، إما يقذف بهم في حصى المعارك الأهلية، أو يحرمهم من مجرد التعايش الآمن. ثم حقائق في الواقع لا يمكن البناء عليها، لأنها مصممة لأغراض أخرى، ليس من بينها التقارب والتعايش دع عنك الوحدة، فكل شيء في هذا البلد ينمى عن وجود ترسانة أيديولوجية قادرة على تدبير كل شيء، حتى العيش الآمن، إذا كان الأخير يخفي تهديداً للكيان. وفي الأصل، فإن من قام بقسمته وتجزئة المجتمع، لا يمكنه أن يتبنى خياراً غير متساوق

فيما لا تزال أديبات التدابر والكراهية بين السنة والشيعية راسخة في الوعي العام لدى سكان هذا البلد وخصوصاً بين السلفية والشيعية في السعودية، وفيما لا يزال الخطاب الطائفي وحده الأكثر شعبية بين كل الخطابات على أنواعها الدينية والوطنية والليبرالية، فإن هناك من يحاول البحث عن كوة في جدار القطيعة بحثاً عن خيط ضوء يتسرب إلى الخطابات البترية التي تبني جدران العزل والقطيعة بين أبناء الأمة بدلاً من مد جسور التواصل فيما بينهم.

وحقيقة الأمر، أن الإنقطاع بين الداخل والخارج هو ما يجعل مبادرات الملك موجهة نحو أهداف غير محلية، بل نحو أهداف لا تنتمي إلى المبادرات نفسها، أي تحقيق أغراض سياسية في الخارج، وليس تنشئة ثقافة وطنية تمهد لبرنامج إدماجي.

في واقع الأمر، أن الداخل وحده المختبر لكل المبادرات، حيث تعيش الجماعات السكانية بكل أطرافها تحت وطأة خطاب ديني متشدد

وشأن أشكال التوحد والتقارب الأخرى سواء على المستويين الوطني والديني العام، فإن التقارب بين الشيعي السلفي بقي موضوع جدل مفتوح منذ قرابة عقدين من الزمن، وتزايدت نبرة المناظرة حوله منذ انطلاق جلسات الحوار الوطني في ٢٠٠٣ بهدف احتواء التوترات السياسية والأمنية الداخلية، وتحسين موقع المملكة على الخارطة الدولية بعد أن أصابته هجمات الحادي عشر من سبتمبر بهزات عنيفة، عقب كشف عدد السعوديين المشاركين في تنفيذ تلك الهجمات.

وقد بات واضحاً، أن التقارب بين السنة والشيعية في السعودية يمثل أحد أشكال الإنقسام الرئيسية في هذا البلد، إضافة إلى أشكال أخرى على المستوى الوطني والثقافي والإجتماعي. بكلمات أخرى، أن مضادات الوحدة تعمل بدرجة فاعلة بالمقارنة مع الحوافز المغرية على اعتناقها، بل يمكن الزعم بقدر ما أن المفاعيل الثقافية والأيدولوجية والسياسية في هذا البلد مصنوعات ناشطة للإنقسام أكثر من كونها موجهة نزيه نحو التعايش والتقارب، وكذلك يقال الشيء ذاته عن الحوار، بعيداً عن تلك الإحتفالية الطفولية المحيطة بمناسبات حوارية محددة الغاية، مثل الحوار الوطني، وحوار علماء المسلمين، وحوار الأديان.

ليس المرء بحاجة إلى عناء كبير لامتحان جدارة وجديّة المبادرات الحوارية التي تبناها الملك عبد الله في الخمس سنوات الماضية، ولا غرابة في أن تنتهي كل مبادراته إلى مصير واحد، وأن تطوى سريعاً وتسحب من التداول، وكأنها مبادرات صالحة للإستعمال لمرة واحدة.

**أولئك الذين يعتنقون
أفكاراً في التقريب ما يلبث أن
يقذف بهم خارج السور بتهمة
خرق الإجماع، والمساس بثوابت
السلف الصالح ويتم
وأد مبادراتهم سريعاً**

يتطابق في خاصيته الاقصائية والاستتصالية مع الخطاب السياسي للدولة. ولذلك، فإن مبادرة التقارب بين الجماعات تلك لا تبدأ من العقيدة، بل لابد من غطاء سياسي ليس من جناح في العائلة المالكة فحسب، بل من جميع الأجنحة الراحية للخطاب الديني المتشدد. في المقابل، لابد من تحرر الجماعات من القيود الثقافية والتاريخية

مع تكوينه، وأهدافه.

بالمثل، يسفر صنّاع الخطاب الطائفي في تعميم الأفكار المتوتمة مع طبيعة النظام الذي ينتمون إليه، ولأنهم جزء منه فلا يتوقع ولادة أفكار تقريبية بسهولة. ولكن السؤال: هل تحول الصورة القائمة في توصيف الحال أمام طرح قضية العلاقات السنية الشيعية على الرأي العام؟

بالطبع كلا، فإن أسوأ منتجات الاستبداد في هذا البلد، أنه حرم أهله حتى من مجرد التداول السلمي للأفكار، خشية اكتشاف حقيقة أن الانطباعات السالبة ليست ناشئة سوى عن القطيعة المتبادلة، بوصفها المصدر الرئيسي للجهل المشترك، والخصومة المتبادلة. فالانفتاح المتبادل من شأنه إطاحة تصورات نمطية علقت بأذهان الفرقاء من المذاهب المختلفة عن بعضها البعض، وكان لا بد أن تنكشف مساحة المحرّم الخوض فيه، بقصد الإبقاء على مفاعيل القطيعة والخصومة المتبادلة، كيما يبدأ الجميع رحلة العبور على جسر التواصل، بهدف الإطلاع على حقائق كانت متوارية وراء دخان الارتيايات الذي انطلق في مناخ القطيعة، ونفخت المصالح الخاصة في جذوة خلافات تاريخية كادت تغمرها الأفكار الجديدة والرشد المعرفي، ولكن أبى أصحاب المصالح تلك إلا أن يعيدوها تارة أخرى إلى دورة الانشغالات الذهنية اليومية.

موضوع العلاقة السنية الشيعية في هذا البلد يختلف في مقارنته عن أي بلد آخر، ولا يمكن بحال استعمال ذات الأدوات في أماكن أخرى، بل إن استخدام العنوان السني في العلاقة مع الشيعي يبدو متكلفاً في هذا البلد، ما لم نقبل بدعوى التمثيل السلفي لأهل السنة، وهي دعوى مرفوضة من المذاهب الإسلامية السنية في هذا البلد، بل وفي كل بقاع العالم الإسلامي تقريباً. والسبب في ذلك، أن السلفية الوهابية تعتنق معتقدات ليست بالضرورية مقبولة أو تحوز على أولوية في البناء العقدي لدى كل المذاهب الإسلامية السنية.

لأسباب عديدة أيضاً، تبدو مناقشة العلاقة بين المذاهب الإسلامية عموماً في المملكة، والعلاقة السلفية الشيعية على وجه الخصوص ذات أهمية استثنائية، لأنها تنطلق متأخرة، وقد أدرك الجميع الحاجة إلى إطلاقها لكي تصبح مادة جدل علمي، كمدخل لفهم الآخر، وتلمس سبل معالجة دقيقة لملفات لا يزيدها الزمن والمواقف المتشجّجة، والمصالح القنوية والسياسية إلا عمقاً واتساعاً، وأخيراً وقف هدر مجهودات الفرقاء المذهبيين في قضايا خلافية أشبعت إلى حد السفه بحثاً، والإنشغال إلى مرحلة (إدارة وتنظيم الإختلاف)، والتعايش معه بدلاً من تحويله إلى

خلاف مفتوح والانغماس في تفاصيله، وإشغال الأتباع فيه، حتى بات بعضهم يستنزف طاقته الذهنية في صنع قوائم الأعداء، وعقد المقارنات بين من هو في الخصام أشد وطأة، وفق مقاييس يضعها أتباع كل مذهب.. من عجب ينبري بعض الأقلام ليضع (إسرائيل) كعنصر في لعبة المقارنات الهابطة، حتى أن بعض البسطاء صار يتحدث عن أن أتباع هذا المذهب أشد خطراً من (إسرائيل) وتناسوا ما فعلت الأخيرة بأهلنا في عدوانها على غزة، قتلًا وسفكًا، وتجويعاً، وهدماً للمنازل وتغريدًا للعوائل.

محاولات نادرة جرت في السنوات الماضية

مضادات الوحدة أقوى

من الحوافز المغرية على

اعتناقها، فالمفاعيل الثقافية

والأيديولوجية والسياسية

في هذا البلد مصنّعات

للإنقسام وليس التعايش

لفتح موضوع الحوار بين المذاهب الإسلامية، بهدف تهئية أجواء التقارب بينها، ولكنها دائماً تبوء بفشل، على وقع فتاوى أو بيانات مضادة، أو حوادث سياسية وأمنية يتم فيها أو بعدها توظيف العامل المذهبي. ويسبب التشبيع المذهبي على مستوى المجتمع والدولة، فإن القضايا العامة تخضع دائماً للحسابات المذهبية، التي هي نفسها الحكم الفصل في العلاقة بين الجماعات السكانية، وهي أيضاً المعيار الأكبر الذي تعتمد عليه العائلة المالكة في نظرتها للمواطنين. فالمواطنة، مهما بلغت المدعيات الرسمية، لا تضاهي في سطوتها وموقعها، في النظام القيمي العام، المذهبية التي تحدد مواقع الأفراد والجماعات في بناء الدولة وهيكلها ومؤسساتها.

ولذلك، فإن فتح ملف العلاقات السنية الشيعية، يستوجب استدعاء قضايا كثيرة تره في هذا الملف، بسبب الترابط الوثيق بينها والتأثيرات المباشرة التي تتركها قضية ما على الأخرى. فالمراكمة الطويلة لممارسات وسياسات ورؤى في القطيعة والتدابير تفرض أيضاً من الأفكار الجديدة لتأسيس بنية تحتية وثقافية بجهود جماعية، أي بكلمات أخرى تشكيل مرجعية تقريبية لكل الجماعات، تدفع للوراء مرجعية

تنازبية مازالت تضخ أفكاراً وفتاوى في الكراهية الدينية والخصومة المتبادلة.

ولا يغيب عن بالنا هذا التراجع الباهر الذي حققته مرجعية التناذب في مواجهة مبادرات التقريب طيلة العقود الستة الماضية، حتى أنها استدرجت رموزاً كباراً إلى الانقلاب على خط التقريب لصالح خط التناذب.

من يشارك الآن في التأسيس النظري لأفكار التقارب أو التعايش بين السنة والشيعية في المملكة لا ينتمون إلى طبقة علماء الدين من الفريقين، بل هم أقرب إلى النخب الفكرية الحديثة، ما يجعل النتائج المرجّعة متواضعة، لاسيما أن المناقشات البينية لا تحظى بمباركة رسمية. فقد تخلص الملك عبد الله من كل أعباء الحوار كما تحرر من قبل من استحقاقات الإصلاح، ولا ينتظر كثيرون أن يضطلع الملك بمهمة (الرعاية) وفق الطريقة القديمة، وهذا ما يعزّز أيضاً موقف الخط المناوئ للحوار والتقارب الذي كان يصوب فتاويه التكفيرية من منطلق مذهبي، ضد أي مبادرة حوارية وطنية أو إسلامية أو إنسانية.

ولحد الآن، لم نسمع عن مبادرة تقريبية من أي نوع وعلى أي مستوى صدرت من أي من كبار علماء المؤسسة الدينية، ببساطة لاعتقادهم بأن لا سبيل إلى ذلك، إذ لا يمكن التقريب بين الحق والباطل، بحسب وجهة نظرهم، ولذلك نأى علماء السلفية عن أي مشروع تقريبي منذ الخمسينيات وحتى اليوم. نعم، بدت زحزحة طفيفة في الموقف السلفي على مستوى الصف الثاني من الهرمية الدينية في السنوات الأخيرة، ولكنها لا تعكس تطوراً داخل الرؤية السلفية، فأولئك الذين يعتقدون أفكاراً في التقريب ما يلبث أن يقذف بهم خارج السور بتهمة خرق الإجماع، والساس بثوابت السلف الصالح. لقد لاحظنا بأن مبادرات مشتركة في التقريب لمست مع أول مواجهة.

مهما يكن، إن مناقشة الموضوع المذهبي بقدر حساسيته البالغة، فإن طرحه ودخوله ضمن دائرة المفكر فيه، بل تحرره من رقة (التابو)، يجعله كائناتاً قابلاً للجهة رغم الصعوبات المنظورة وغير المنظورة التي تستهدف وجوده، فهذا النوع من الموضوعات يؤثر بكل تأكيد حراس العقيدة من كل الأطراف.

ومن الطبيعي، في ظل مناقشات من هذا القبيل أن تستنفر قوى التدابير من كل الفرقاء، وحتى من فريق السلطة، طاقاتها لإفساد طبخة التقريب، إن لم يكن تسميمها عبر إخراج الثرات التنازبية من أبار الفتنة، ولكن لأن كل الخيارات مفتوحة، فليبدأ المتدبرون نقاشاً مفتوحاً لعلهم يتقابلوا في منتصف الطريق، رغم صعوبة رفع سقف التلويحات إلى حد الوصول إلى نتائج حاسمة في جولة واحدة.

السعودية تفتح النار على زوجة أمير قطر

الشيخة في العراق، ولكن أين أنتم يا آل سعود؟!

هيثم الخياط

موزة أزعت السعوديين. رئيس تحرير الشرق الأوسط - كاتب السياسة المبتدي طارق الحميد - بادر بإطلاق النار على قطر والجزيرة، وكتب مقالاً تحت عنوان (الشيخة في العراق/ الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٥/٩) كان كله نقداً صريحاً ومبطناً لقطر وضد الزيارة كما ضد قناة الجزيرة. في الظاهر ليست هناك قضية تستحق الإثارة.

لدى الحكم العراقي الى ما قبل سنة، حيث تبدلت القناة ومواقفها، وكانت على مدى السنوات الماضية تنال القسط الأوفى من الإعلانات الحكومية العراقية. أما قناة الجزيرة فيلاحظ أن لهجتها هي الأخرى قد خففت تجاه الحكم في العراق، فقد تغيرت الأوضاع كثيراً هناك، وأصبح من الخطأ مواصلة الرهان على أحصنة خاسرة. نحن هنا أمام تبدل في المواقف.

لعلها بداية عودة للصراع بين السعودية وقطر هذه المرة. قطر أسكتت هدير مدافع (الجزيرة) منذ نحو عامين رغبة في تحسين العلاقات السعودية القطرية، وإعادة تخطيط الحدود، وغسل ما علق من الماضي من محاولة انقلاب سعودية على أمير قطر بالتعاون مع أفراد من قبيلة المرة التي يسكن جزءاً كبير منها في السعودية.

هدأت المدافع، رغم اختلاف المواقف، سواء بشأن لبنان أو فلسطين أو العلاقة مع سوريا وإيران، أو غيرها. للقطريين رؤية (لا تتطابق) مع جبهة الممانعة تماماً، ولا تتوافق) أيضاً مع حزب المعتدلين العرب. والأميركيون لم يرضوا عن قطر، وطالما أهانوا مسؤوليها حتى في اللقاءات على هامش اجتماعات الأمم المتحدة ورفضوا لقاءهم.

ليس هذا مهماً في هذا الموضوع. المهم أن زوجة أمير قطر الشيخة موزة بنت ناصر المسند، زارت مؤخراً العراق، والتقت بالمالكي، رئيس وزراء العراق، وأعطت تصريحات تمتدح فيها (العراقيين) وليس الحكم في العراق بالضرورة.

والمعلوم أن العراقيين مستأوون من توجه قناة الجزيرة، ويعتبرونها قناة متحيّزة ضدهم الى أبعد الحدود، ولا زالت - من وجهة نظر كثير من الساسة العراقيين - قناة معادية للعراق وأنها (تدعم البعثيين والطائفيين) الى آخر الإتهامات المعروفة. والجزيرة التي أخرجت من العراق، تختلف عن قناة العربية التي نالت الحظوة



الشيخة موزة والمالكي في بغداد

وفي العمق فإن طارق الحميد ألمع الى ما يزعج السعودية من الزيارة. فهو اعتبر زيارة الشيخة موزة (لافتة) وأنه (من الصعب تجاوزها من دون تعليق!) فما هو وجه الأهمية هنا؟ مع ان زيارة الشيخة موزة لبغداد لها علاقة بالتعليم وباليونسكو، إلا أنه يقف عند حقيقة أن الزيارة لها أبعاد سياسية. وهذا صحيح، ولا ضير في ذلك. ثم ماذا

قطر تحاول أن تهديء اللعب مع الحكم في العراق وكذلك تفعل قناة الجزيرة. والسعودية التي كانت على الدوام ضد الحكم في العراق وعدم الاعتراف به، زادت من الجرعة مؤخراً، وانعكس ذلك على قناة العربية وعلى كل الإعلام السعودي. وحتى الآن، هذا أمر لا يفترض أن يؤثر غضب السعودية، فالعلاقات بين الدول شأن خاص، ولكن يبدو أن زيارة الشيخة

يعني إن كانت الزيارة سياسية؟

ويلفت الحميد الى أن هناك طليخة تأمرية تطيح في الدوحة على نار هادئة. والدليل أن (هناك حراكاً عراقياً مكثفاً بالدوحة). وحتى الآن لا يعني هذا شيئاً. فلنقل أن اتصالات المسؤولين العراقيين بالدوحة قد تكثفت في الآونة الأخيرة، ولنفترض أن هناك وفوداً غادية ورائحة. فما هي المشكلة عند السعودية وعند كاتبها (الذكي)؟!

يقول الحميد أن (هذا ليس كل شيء) وإنما هناك أيضاً صيد ثمين يمكن التديل من خلاله على (خطورة الوضع) وهو ان الشيخة موزة صرحت بأن التعليم والإعلام لهما دور كبير في التقريب بين المواقف وجسر الهوة بين الأطراف. وهذا كلام عام عن كل الدول في العالم، وهو لم يخرج عن الحقيقة. وحتى لو كان المعني بذلك علاقات العراق وقطر، فماذا يمكن للسعودية وكاتبها (النبهي) ان يستنبطاه من هذا التصريح؟! والأهم فيما قالته الشيخة موزة وأزعجت الكاتب السعودي (الذكي) هو قولها ان الأهم هو (أن نطوي صفحة الماضي وننتقل الى بناء المستقبل المنشود).

هذه جريمة تقتربها قطر بالطبع! إن كان المعني بها بغداد، أما إذا كان المعني بها إسرائيل (فلا بأس).

ما هي الجريمة التي ترتكبها قطر إن أعادت علاقاتها مع بغداد، وحدث تصالح بين البلدين، مثلما فعلت السعودية وقطر أيضاً، ومثلما يراود الآن ان تعود العلاقات المصرية القطرية الى حميميتها؟!

بالنسبة للسعودية، بغداد غير القاهرة والرياض. بل غير تل أبيب أيضاً!

بغداد وشعب العراق يجب أن يبقيا في قطيعة مع جوارهما العربي يرددان الألحان الطائفية المنبعثة من السعودية وإعلامها، وعلى شعب العراق أن يتقاتل طائفيًا لصالح الوهابية السياسية. العراق يجب أن لا يهدأ. والحكم في العراق يجب أن يقاطع الى ما لا نهاية، حتى ولو فتحت كل

بلدان الدنيا سفاراتها هناك!

لكن لفظة الشيخة موزة عند طارق الحميد لها معنى خاصاً، (فهي تشي بتحويلات كبرى) حسب قوله! وأعاد الى الأذهان أن جل مشاكل الجزيرة العربية سببها (الجزيرة)، ومماحكاتها الإعلامية، وليس (الحرية الإعلامية) حسبما قال. الخلاصة ما هي التحويلات الكبرى بنظر السعودية وكاتبها؟ وما هي المشكلة التي اقترفتها قطر، أو الشيخة موزة حين زارت العراق (وليس اسرائيل)؟

الخلاصة هي حسب الحميد بأن العلاقات بين - الدوحة وبغداد - ان كانت في خدمة البلدين وخدمة العرب فهو يرحب بها (أما إذا كنا أمام اصطفاك جديد، ما هو إلا استكمال لاصطفافات قديمة ماتزال تعصف بنا على خارطة الأزمات السياسية العربية دعماً لطرف على حساب آخر، فنقول أعاننا الله على قادم الأيام)! السعودية هي التي تقر ما هو بخدمة العرب، فهي تعتبر نفسها ممثلاً عن العرب، او حسب تعبير مؤسس دولتهم في مقولة مشهورة لأمين الريحاني (حنّا العرب)! حتى لو كان الأمر خاصاً بدولتين، فالسعودية هي التي تقرر ان كانت العلاقات في صالحهما أم لا. ولكن زبدة المقالة تقول أن عودة العلاقات القطرية العراقية تعني جلب العراق الى محور يقترب من الممانعة ولا يدخل ضمن محور السعودية ومصر، بل هو على حسابهما. السعودية تقول ان العلاقات بين البلدين موجّه ضد السعودية ومصالحها وخدمة لسوريا وإيران وحماس وحزب الله.

هذا ملخص الموقف السعودي، فهل هو كذلك؟

كل دول الخليج فتحت سفاراتها سوى السعودية وقطر، والآن ستبقى السعودية وحيدة حتى في محور الاعتدال نفسه. فلماذا تنزعج السعودية من عودة العلاقات القطرية العراقية، وفتح سفارتيهما، ولم تنزعج حين فعلتها سلطنة عمان والكويت والإمارات وحتى

البحرين؟! أمر غريب حقاً؟

ولماذا لم تنزعج السعودية حين فتحت الأردن سفارتها في بغداد وزارها الملك الأردني؟!

ولماذا أخذت مصر عقوداً بثلاثة مليارات دولار عراقية، وخمسة مليارات أخرى مؤجلة، وافتتحت سفارتها وسافر إليها أبو الغيط، ومع هذا لم تبد السعودية وطارق حميدها وشرق أوسطها وقناة عربيتها انزعاجاً؟!

السعودية تبدو وحيدة، وحيدة.. ومشاعرها الطائفية تغلب عقلها السياسي، وعقدتها الإيرانية أعمتها عن رؤية الحقائق. وما علمته قطر لم يبق للسعودية من مبرر في مقاطعة الحكم العراقي رغم كل ما يقال فيه من مساوئ. بل لم تبق لفتح السفارة السعودية في بغداد أهمية اليوم مثلما كانت في الماضي. لم يعد الحكم العراقي محاصراً، بل السعودية نفسها، حتى على صعيد دول الخليج وحلف المعتدلين.

إذا كانت الشيخة في بغداد، فأين هي السعودية وأين هو مشروعها؟

السعودية لم تعد تستطيع فرض موقفها حتى على حلفائها المعتدلين، لا بشأن العداء لإيران، ولا بشأن مقاطعة الحكم في العراق، ولا بشأن محاصرة النظام السوري، ولا غيرها من القضايا.

أن لآل سعود وكتابهم ان يتواضعوا قليلاً، فهم مهما صعدوا ومهما تعنتوا لا يستطيعون تغيير وقائع الأرض عبر (الغضب والإنفعال الطائفي). هذا لا يصنع لهم موقعاً في الشرق الأوسط، بل يخيف حتى حلفائهم من أن الطائفية الوهابية قد تحرقهم وتذهب بهم الى ميدان معركة هم أضعف من أن ينتصروا فيها.

لتغرّد السعودية خارج السرب، ولسوف تجد نفسها مركونة على الجانب لا تأثير لها في الأحداث.

ولتجرب السعودية ان تفتح معركة مع قطر مرة أخرى لترى كيف أن زجاجها سيتكسر بسرعة غير متوقعة.

تقارب.. تعايش.. تناهم

الحوار المذهبي .. إلى أين؟

عبد الحميد قدس

على المذاهب الإسلامية عموماً، وهو الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، وقد إلتقى قبل شهرين بالمرجع الشيعي محمد حسين فضل الله في منزله في بيروت. كتب الشيخ المنيع مقالاً في (الوطن) في ٢٩ إبريل الماضي بعنوان (رسالتي لكل شيعي). وبخلاف ما كانت عليه عناوين مماثلة جرى الترويج لها في فترات سابقة، سواء في المدن المقدسة، أو في مناطق الشيعة والتي تحمل هدفاً محدداً، أي تحويل الشيعة إلى سنة، فإن رسالة المنيع كانت مختلفة تماماً، وتنطلق من مشتركات الفريقين السني والشيعي: فكل واحد من المسلمين سواء كان سنياً أو كان شيعياً إذا سألته من ربك قال ربي الله. وإن سألت: ما دينك؟ أجاب: ديني الإسلام. ولو قلت له: من نبيكم؟ قال: نبيي محمد. وعند سؤاله: ما هو كتابك المفضل؟ لأجاب: هو كتاب الله. وحين نسأله: ما هي قبيلتك؟ رد: إنها الكعبة.

ويعتبر المنيع وجود هذه المشتركات مانعاً أمام السنة والشيعة للتفرّق، وأن الخلافات الأخرى يجب مناقشتها تحت سقف المشتركات وليس تعالياً عليها وتقويضاً لها. ويوحى من نزعة التقريبية، بدا المنيع متمسكاً بالثوابت المشتركة بين السنة والشيعة، ليؤسس عليها مبادئ التفاهم والتسامح والحوار والبحث عن الحقيقة.

في استجابة أخرى على مقالة المنيع، كتب رجل الدين الشيعي الشيخ حسن الصفار مقالة في (الوطن) السعودية في ٥ مايو بعنوان (مجتمعنا وأوطاننا مستهدفة في وحدتها واستقرارها وأمنها). تجاوز فيها الموضوع المذهبي لينتقل إلى البعد السياسي، في استبطان واضح لناحية إقبال الحوار ببعده المذهبي وتقرير حق الاختلاف على أساس المشترك الوطني. وانطلاقاً من تأييده لموقف الشيخ المنيع، ونسجاً على منواله، أبدى الصفار رغبته في

السلفي والشيعي، خصوصاً وأن المقالة تضمّنت نقاطاً جدل خلافية من قبيل أن الأقليات الشيعية في دول الخليج تتمتع (بكامل حقوقها السياسية والدستورية) وأن ولاء هذه الأقليات (لغير أوطانها)، أي لإيران. ولكن ما يميّز مقالة المشوح أنها قدّمت أسئلة واقعية من قبيل: هل تدرّك الأكثرية السنية ضرورة دمج هذه الأقليات واستيعابها سياسياً؟ وفي المقابل هل يمكن أن تعيش هذه الأقليات الشيعة استقلالية في تدينها ومصالحتها دون أي ارتباطات خارجية؟

في أول استجابة على مقالة المشوح، كتب الباحث الشيعي الدكتور توفيق السيف مقالة في صحيفة عكاظ في ٢٧ إبريل الماضي بعنوان (بل التقارب قائم ومتواصل بين السنة والشيعة)، انطلق فيه من نقطة الصدام الواردة في مقالة المشوح، أي ولاء الشيعة لإيران، وأشكّل عليه أنه أهمل نقطة جوهرية وهي العلاقة السنية الشيعية، والتي يعتقد السيف بأنها (أفضل في هذا اليوم من أي زمن مضى..). وشدّد السيف على الإنطلاق من نقطة متوازنة تشكل مفتاحاً لأي علاقة ثنائية وتقوم على (اكتشاف المختلف ثم الإقرار بوجوده وحقه في أن يكون مختلفاً، ثم التعرف عليه، ثم صياغة خطوط الوصل وخطوط الفصل معه، وفي نهاية المطاف يقترب فريق من فريق ويتبعهم بعض الناس، أقلهم أو أكثرهم). ومع ذلك يقول السيف (في المملكة نحن الآن في منتصف الطريق، وعلى وجه التحديد في نقطة وسطى بين الإقرار بالحق في الاختلاف والتعرف على المختلف).

لقد بدا السيف متفانلاً بسيرورة الحوار بأشكاله المختلفة والمؤسسة للقبول العام بمبدأ التنوّع.

وفي تطوّر لافت، دخل على خط المناظرة شخصية بارزة شاركت لسنوات طويلة في جهود التقريب ولها تجربة فريدة في الانفتاح

ربما لم يكن ثمة سبب مباشر وراء انطلاق حوار مذهبي سني شيعي في الصحافة المحلية في الآونة الأخيرة، ولكن هناك أسباب كثيرة تدعو دائماً لفتح مثل هذا الحوار، بعد أن أخفقت سلسلة حوارات سابقة (الحوار الوطني، الحوار الإسلامي، الحوار بين الأديان) برعاية الدولة في أن تجعل من العلاقة بين المذاهب موضوعاً حوارياً وطنياً لناحية إرساء مقاربة جادة تفتح الطريق أمام معالجات مستقبلية لمشكلة عميقة الجذور، تلقى بظلالها بصورة مستمرة على مجمل الروابط المجتمعية المحلية.

وبعيداً عن المواقف القطعية التي عبّرت عنها مرجعيات دينية محلية (وسلفية في الغالب) باستحالة نجاح أي شكل من أشكال التفاهم بين السنة والشيعة في هذا البلد، على أساس أن عناصر الاختلاف تفوق كثيراً عناصر التوافق، فإن حواراً عفويّاً وجد فرصته للإنطلاق من وحي مقالة كتبها الصحافي خالد عبد المشوح في صحيفة (الوطن) السعودية في ٢٤ إبريل الماضي بعنوان (لا يوجد تقارب سني شيعي)، إستلهه بمقدّمة ذات طبيعة افتراقية مفادها أن الخلاف الشيعي السني ليس مقتضراً على البعد العقائدي بل يطين موقفاً سياسياً تخوينياً يقوم على أساس لجوء الأقلية بالاستعانة بقوى خارجية (المقصود إيران)، على حساب الولاء للوطن. وليس خافياً أن رؤية كهذه تستغلّ بمناخ التوتر الذي صنّعه الخلافات السياسية بين إيران ودول الاعتدال في المنطقة منذ سقوط نظام صدام حسين في ٩ إبريل ٢٠٠٣، ثم ازدادت درجة الاحتقان أثناء وبعد العدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو (تموز) ٢٠٠٦، بعد صدور بيان سعودي ينعت عملية اختطاف الجنديين الاسرائيليين من قبل حزب الله بـ (المغامرة).

وكانت جرعة الاستفزاز الذي اشتمل عليها مقال المشوح، كفيلة بالتحريض على خوض حوار ساخن يستدرج إليه أطرافاً من الفريقين،

مبادرة حوارية تنهي الخلاف والقطعية من خلفية سياسية، والتأكيد على المشتركات الكيانية الكلية: الوطن، الأمة، والمشاركات الفكرية العامة: الحوار والإحترام.

ورأى الصغار بأن فورة الخلافات المذهبية تعود الى سببين: فعل السياسة وتحقيق بعض أغراضها، واتجاهات التشدد التي تنزع نحو فرض رأيها وتعميمه.

وعاد خالد المشوح لاستكمال ما بدأه في مقالته السابقة، وكتب تعقيباً على مقالة السيف في صحيفة (الوطن) في ١ مايو بعنوان (بل تعايش سني شيعي)، وقال بأن (التاريخ لا يبشر بخير في العلاقة ما بين السنة والشيعية)، وكشف ما يراه تناقضاً في مقالة السيف بقوله (أن العلاقة بين السنة والشيعية هي أفضل في هذا اليوم من أي زمن مضى)، ثم بعد ذلك بأسطر يقول (في ماضي الزمان كان التنازع الطائفي قليلاً..). ولأن المشوح يتوسل بفترة الحروب الطائفية في القرن الرابع الهجري التي لم تقتصر على السنة والشيعية، بل شملت كل المذاهب الإسلامية، وكانت بغداد مسرحاً رئيسياً لها، فإن من الطبيعي أن يتوصل المشوح إلى نتيجة متشائمة. ولذلك يجترح سبباً آمناً لتجاوز تداعيات الخلاف المذهبي ومخاطره على الواقع الراهن، ويرى خيار التعايش ممكناً كونه (يكفل لكل فئة الاحتفاظ بعقائدها وطقوسها دون الركض خلف سراب وهم اسمه التقارب).. تعايش، كما يراه المشوح، حقيقي (يكفل للجميع حقوقهم واثمناهم الوطني وبعيداً عن بيع الولاءات السياسية من أجل قومية أو عرق..). ولتحقيق هذه الغاية، يقدم المشوح دعوة مفتوحة للسنة والشيعية في هذا البلد تؤسس لإمكانية (التعايش) ويث روح التسامح ونبذ التعصب دون المساس أو الاقتراب من المسلمات العقدية لأنها ستزيد من أوار الطائفية..).

في تعقيب على مقالة المشوح، كتب الدكتور السيف مقالة في صحيفة (عكاظ) في ٤ مايو بعنوان (التعايش أو التقارب.. طريق واحد)، تجاوز فيه تاريخ وتراث الخلاف بين السنة والشيعية، وعاد ليؤكد على خيار إستكشاف الطريق. ويشدد السيف على ضرورة سحب القضية من إطارها الدولي وإدخالها في الحيز الوطني، في مسعى لتأكيد المشترك، أي الهوية الوطنية لكل أطراف المجتمع، ووصولاً (إلى تعزيز الوحدة الوطنية والسلام الأهلي وعلاقة الود والأخوة..)، حتى مع بقاء الاختلاف في

الأفكار والمعتقدات. من جهة ثانية، يدي السيف واقعية في الرؤية للذات والآخر، بتأكيد على أن كل المذاهب تنطوي على عناصر افتراق وتوافق، وأن المصلحة العامة تقضي بتسمية واستثمار عناصر التوافق، كونها تنسجم مع المصالح المشتركة في العلاقة بين المواطنين. عاد خالد المشوح في ٨ مايو ليعقب على المقترحات الواردة في مقالة السيف، وكتب في صحيفة (الوطن) مقالاً بعنوان (ضرورات التعايش السني الشيعي)، وبدا المشوح كما لو أنه عثر على نقطة بداية مشتركة مع السيف أي (وحدة الوطن). ورغم تمسك المشوح بموقف واضح من فكرة التقارب، كونها بعيدة المنال، حسب توصيفه، إلا أن من الواضح أن المشوح ينزع نحو منطلق افتراضي يقوم على أساس أن التعايش مشروط بالولاء للوطن وليس للمذهب. هذا في الوقت الذي يحاول المشوح النأي عن التقريب باعتباره موضوعاً عقدياً. على أية حال، بدأ المشوح متسامحاً بإقراره أن (الشيعية في نظري مواطنون أصليون لا يمكن الزايدة على هذه النقطة التي وإن اختلفنا في جوانب كثيرة فإننا لا نختلف عليها)، وكان ذلك بداية حوارية جديرة بالبناء عليها، وإن جاءت مصحوبة بإشارات سلبية، من قبيل العودة إلى أمثلة خارجية وإسقاطها على الموضوع المحلي. اللافت في مقالة المشوح، أنها اختتمت بنفس إيجابتي بتأكيد الحاجة إلى رعاية الحوار وتطويره وقال (نطمح أن يقوى عوده وتشتد شوكتها على يد أبنائنا في هذا الوطن بكل فئاته وأطيافه عبر تغذيتنا لسبل التعايش والاحترام الطائفي..).

من جهة ثانية، شارك تركي العسيري في ٧ مايو بمقالة في صحيفة (الجزيرة) الصادرة في الرياض بعنوان (التقريب بين المذاهب.. متى يتحقق؟)، كان فيه تسامحاً إلى حد كبير، كما بدا في لغته التقريبية التي بدأ بها مقالته بتأكيد على المشتركات وعوامل التوحد والتقارب، وضرورة تجاوز التراث السجالي في ماضي الفريقيين السني والشيعي، والإضاعة على التراث التوافقي. ويعرب عن أسفه لإخفاق مؤتمرات التقريب بين المذاهب عن الوصول إلى نتائج عملية مثمرة تليى تطلعات المسلمين الغيورين على وحدة الأمة الإسلامية..). ومن خلال متابعتها لحوارات سابقة جرت بين رموز دينيين في الطائفتين السنية والشيعية خرج العسيري بانطباع (أننا إذا صغيت نياتنا وسمت حواراتنا فوق نقاط الاختلاف يمكننا أن

نتعاض بمحبة وونام.. ويمكننا أيضاً أن نوجد أرضية صلبة لأجيانا القادمة تمكننا من أن تكون قوة حقيقية قادرة على أن ترتقي فوق الأمور الخلافية التي تتسبب فيما نراه اليوم وما ستره في المستقبل من اقتتال طائفي لن يخدم إلا أعداء الأمة المسلمة).

وتقدم العسيري بمقترح - دعوة إلى مؤتمر عالمي (يحضره كبار علماء المسلمين من سنة وشيعة ويتم خلاله إصدار فتاوى وقرارات ملزمة لكل مسلم تحرم وتبشر أن كل من يدعو إلى تكفير الآخر، أو إلى تغذية الخلاف السني الشيعي أو يسيء إلى الإسلام وصحابته..). وفي السياق نفسه، قامت صحيفة المدينة في ٧ مايو باستطلاع آراء عدد من علماء الشريعة وأساتذة الفقه في عدد من جامعات المملكة، وتقدمت مراسلة الصحيفة تهاني السالم بأسئلة محددة من قبيل هل أن الدعوة إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية ظاهرة صحيحة، وكيف لمراد التعايش أن يحتفظ بمذهبه دون الذوبان في الآخر، وهل التقريب يعني التنازل عن بعض الثوابت؟.

في إجابة عن الأسئلة تلك، قال الدكتور فهد بن سعد الجهني (أستاذ أصول الفقه المشارك بجامعة الطائف) أن التنازع والنقاش لا يعني أبداً (التنازل عن شي من الحق الذي يعتقد المسلم بناءً على ما صرح عنه من أدلة شرعية، كذلك لا تعني الخلاف بالقول أو التوجه الباطل على حساب الحق من باب التعصب والمكابرة). وبخصوص موضوع التقريب بين المذاهب، يفرق بين المذاهب الإسلامية السنية والتي يرى بأنها مجمعة على (أمر واحد وهو في غاية الأهمية والأثر وهو: الاتفاق في أصول ومنهج التلقي بمعنى أن مصادر التشريع متفق عليها في الجملة ولا خلاف إلا في بعض الجزئيات والتفاصيل الدقيقة)، وبين المذاهب الأخرى والتي يرى بأنه (لا مانع من الحوار والنقاش تحت قاعدة (وإذا قلّمت فأعزلوا) مع استحضار نبذ التعصب والإذعان للحق إذا لاح بألته: وأن لا يكون الهم والمقصد هو: الانتصار والغلبة وتسجيل المواقف).

أما الدكتور قيس المبارك (أستاذ الفقه بجامعة الملك فيصل) فاستعاد ما أكد عليه دعاء التقريب منذ عقود بأن التقريب بين المذاهب لا يعني أن يتخلى كل طرف عن شيء من ما يتمسك به من أجل رضا الطرف الآخر، ورجح خيار (التعاض) مع الآخر وعدم الإساءة (إليه).

تفكيك اليمن بعد توخدها

فيروس الانفصال يقلق السعوديين

محمد قستي

الولايات المتحدة حذرت السعودية من التدخل أكثر في الحرب الأهلية يومئذ، واستطاعت إيقاف وزير الدفاع الأمير سلطان الذي أمر للتو باستخدام الطيران الحربي السعودي في المعارك إلى جانب الجنوبيين، كما أن السعودية استقدمت للغرض نفسه طيارين حربيين مرتزقة من أوروبا لقيادة العمليات الجوية، كادوا أن يقوموا بدورهم لولا التدخل الأميركي في اللحظة الأخيرة. انتهت الحرب الأهلية، بانتصار حاسم لقوى الشمال على الجنوب، ولجوء القيادات

ووقوفه إلى جانب العراق أثناء تلك الأزمة. السعودية بادرت بطرد العمال اليمنيين الذين قارب عددهم المليونين، في فترة محدودة، ضاعت بسببها أرباح أكثرهم، وعزلت عوائل عن بعضها البعض، وثارَت ثائرة اليمنيين ضد السعودية وتدخلاتها. في ١٩٩٤م وبعد فشل حكومة الوحدة، قامت حرب اليمن مرة أخرى، بين الشمال والجنوب، فالقادة المؤسسون للوحدة رأوا صعوبة في استمرارها، بسبب هيمنة الشمال، ويسبب إصرار علي عبدالله صالح على

ثلاث محطات وانعطافات في تاريخ اليمن في السنوات الأخيرة قابلتها ثلاثة مواقف سعودية متناقضة:

في مايو ١٩٩٠ قامت الوحدة اليمنية بغير رضا السعودية، ولكن برضا وبمباركة أميركية، وقد حاولت السعودية جهدها لإفشال الوحدة إلى حد القيام بمحاولات اغتيال مثلما فعلت مع الرئيسين الأسبقين: الغشمي والحمدني من قبل.

السعودية خشيت أن تكون الوحدة مقدمة لقيام دولة قوية تحتل كل الجزء الجنوبي من حدودها، وهي تعتبرها حديقته الخلفية، والمكان المفضل الذي تمارس فيه السعودية هيمنتها. خشيت من قيام دولة حقيقية تفوقها في عدد السكان، مع آمال بأن تتطور اقتصاديا خاصة وأنها موعودة باكتشافات نفطية كبيرة، افترض ابتداءً أنها ستغني اليمن عن شحذ المساعدات من السعودية.

السعودية المستاءة من الوحدة اليمنية، كانت ترى اليمن يخرج من قبضتها، بعد أن وثق علي عبدالله صالح علاقاته بالأميركيين مباشرة، وبعد أن أقام تحالفاً مع الأردن ومصر والعراق (مجلس التعاون العربي) مقابل حلف مجلس التعاون الخليجي وفي حضور حلف ثالث للمغاربة ضم ليبيا والجزائر وتونس والمغرب.

وما جعل السعودية حريصة على تفكيك الوحدة اليمنية الموقف الذي تجذر بعد اعلان الوحدة، ونقص به احتلال العراق للكويت، واقتناع السعودية بوجود مؤامرة تأخذ اليمن جزءاً مما تعتبره أراضيها في جنوب السعودية، في حين يعود الهاشميون إلى موطنهم الأصلي في الحجاز، ويضم إقليم الأحساء والقطيف إلى العراق. ولعلنا نذكر ممثل اليمن في الأمم المتحدة (الأشطل)



هل غرام الذئاب يحلو لديها؟

السياسية والعسكرية إلى بلدان مختلفة بينها السعودية وسلطنة عمان والإمارات وغيرها.

لقد شارك في تلك الحرب بشكل بارز، قوى كان يفترض أن تقف إلى جانب السعودية، ونقص بذلك القوى المقربة من الخط السلفي الديني السعودي، أي حزب الشيخ عبدالمجيد الزنداني المتحالف مع شيخ مشايخ قبيلة حاشد عبدالله الأحمر (التجمع اليمني من أجل الإصلاح) فكان ذلك اختباراً لولائهما السياسي: السعودية أم الوحدة، الوهابية أم الشيوعية؟!

السيطرة دون المشاركة. الإجحاف وسوء الإدارة شجعا على الانفصال مرة أخرى. والسعودية كانت توافقه للوصول إلى هذه النتيجة، إن لم تكن لها يد في تقرير معطياتها الأولية.

حين اندلعت الحرب، اعتمد علي عبدالله صالح على دعم الولايات المتحدة الأميركية، التي

خشيت من عودة الحزب الاشتراكي إلى سابق عهده (شيوعياً)، وكانت فيما سبق تنصع للمسؤولين الجنوبيين بالصبر وتحمل آلام الوحدة حتى تترسخ.

واعتمد علي عبدالله صالح على العراق في قيادة المعارك الجوية، حيث قدم صدام حسين أفضل طياريه لقيادة طائرات الميغ الروسية اليمنية لهاجمة مواقع الجنوب. السعودية اتخذت الموقف المعاكس بالطبع، فدعمت من كانت تسميهم بـ (الشيوعيين) بالمال والسلاح، ونقصد علي سالم البيض ورفاقه.

في ٢٠٠٩م عادت مسألة انفصال الجنوب وإعادة الدولة اليمنية الجنوبية الى الحياة، بعد فشل علي عبدالله صالح في صناعة دولة قوية، دولة المواطنة. بقي الجنوبيون يشعرون بالإذلال والتمهيش



الوحدة الإختبارية

خسر ليبيا والجزائر، وحاول ان يوثق علاقاته مع الخليجيين. مع سلطنة عمان حيث العلاقات باردة. ومع الإمارات، ومع قطر حيث الدفء. ايضاً مع السعودية، ولكن الكويت لازالت حانقة عليه بسبب موقفه من احتلالها بقوات صدام.

يريد علي عبدالله صالح ان تكون بلاده عضواً في مجلس التعاون، فقالوا له: ولكن على خطوات!

تبدأ من الكرة! ولا يعلم الى أين تنتهي. انها مرهونة بعنصرية واستعلاء السعوديين! ماذا في الأفق؟

دولة تشبه في مزاياها

دولة السعوديين.

النقط موجود ولا أثر كبير له.

ونقط الجنوب ظهر بعد الوحدة فزاد من شرارة الرغبة في الانفصال. ومنتجات السعودية الوهابية أخذت تفعل مفاعيلها في اليمن حيث أصبحت ملاذاً للقاعدة.

والزيد في اليمن خسروهم، والسلفيون الرسميون مفتاحهم بيد السعودية.

أمريكا لا تثق حتى بإرسال معتقلي غوانتانامو الى سجون اليمن، وتفضل ان يبقوا في السعودية.

دولة فاشلة بكل معنى الكلمة.

وعدته السعودية بمساعدات كثيرة، ولكنها لم تعطه إلا أقل القليل.

السعودية صدرت لليمن وهابيتها، وهي قريباً تستتردهم في صيف يتوقع الجميع ان يكون ساخناً.

اليمن مهدد بالانفصال وبالوهابية كما هي السعودية تماماً.

واليمن يجري فيه التمييز الذي هو أول وأهم عوامل التفكير، كما هي السعودية.

علي عبدالله صالح أراد إطلاق حملة ضد الانفصال ودفاعاً عن الوحدة ولكنه لا يمتلك أدواتها غير القمع، وحتى القمع غير مجد اليوم، وما تجربة الحوثيين إلا دليل.

بعض حماة النظام اليمني اخذوا بالإعتراف، فقالوا: لا نقبل بالظلم الذي يقع

على أهل الجنوب!

إذن أين كنتم طيلة السنوات الماضية؟! ولماذا يطلب الرئيس برؤوس الوحدة سابقاً والانفصال حالياً وهم موجودون في عمان والإمارات والسعودية؟

السعودية لا تقبل بانفصال اليمن، فهذا أول بناء يتهدم أمامها، وتجربتها في الوحدة لا تقل سوءاً، ولا تريد لها أن تكون الثانية. مصائب اليمن في الماضي والحاضر جاءت من السعودية.

وقد أن الأوان أن ترتد على السعودية لتسقي من نفس الكأس الذي سقته غيرها. هذا هو العدل والإنصاف إن كنا طلابه. اليمن صار دولة فاشلة بسبب السعودية وتدخلاتها وجرائمها.

كان هذا المستقبل البائس معروفاً للجميع.

رحم الله الشاعر عبدالله الجردوني الذي قال في قصيدته عن السعودية وتدخلاتها التي لا تنتهي:

أمير النفط نحن يداك

نحن أحد أتيابك

ونحن القادة العطشى

إلى فضلات أكوابك

ومسؤولون في (صنعا)

وفرأشون في بابك

ومن دمننا على دمننا

ثموقع جيش إرهابك

لقد جئنا بحر الشعب

في أعتاب أعتابك

ونأتي كلما تهوى

نمسخ نعل حجابك

ونستجديك ألقايا

ننوجه باللقابك

فمرنا كيفما شاءت

نوايا ليل سردابك

نعم يا سيد الأذنان

إنّا خير أذنانك

فطليح جهل ما يجري

وأفطخ منه أن تلدي!

قبل أن تسبق أمريكا السعودية الى إيران

ناصر عنقاوي

والمستوردة من بقايا بضاعة البعث العراقي البائد. إنما تهتم بوضعها الإستراتيجي ومصالحتها فوق كل شيء.
فمتى تفكر السعودية بعقل مصلحتها، لا بهواجسها، ولا بأيديولوجيتها الوهابية المغرقة لها في بحر بلا شطآن؟
ومتى تفهم السعودية حجمها الطبيعي، وتتحرّك على أساسه، وتدرك بأن ما لم تستطع واشنطن فعله، لا تستطيعه هي وحدها أو بالتعاون مع مصر.
إن أحلام تفكيك إيران من الداخل التي يروج

كل الدول، كما دعت الى أكثر من ذلك: تحالفات استراتيجية أمنية وسياسية واقتصادية وعسكرية. لكن كل كلامها صار هباء.
تستطيع إيران أن تنتقم لنفسها من البلدين بعد أن أجبرت واشنطن على تغيير نهجها.
وتستطيع أن تعقد صفقة تصبح بموجبها السيدة في منطقة الخليج، وذات اليد الطولى في الشأن العربي، خصوصاً وإن إيران بالنسبة للولايات المتحدة أكثر أهمية من السعودية نفسها.

ومع أن احتمال عقد صفقة شاملة بين إيران وأميركا غير متوقع في المدى القريب، لكن لا يمنع ذلك من التوصل الى تفاهات بشأن قضايا محددة، هي على الأرجح ثلاث قضايا: أفغانستان، العراق، أمن الخليج.

لهذا تساءل مفكرون وباحثون عرب عن الدور المصري - السعودي الضائع والتائه في المنطقة، وطالبوا بمقاربة مختلفة مع إيران. يجعلها في صف العرب بدلا من التحول الى منافس شرير، طالما أن العداء - حسب الباحثين انفسهم - مستبعدة في المستقبل.

لماذا تجبر مصر والسعودية على أن تكون مجرد أداتين في يد المفاوض الأمريكي مقابل إيران؟

ولماذا تتقدم واشنطن في العلاقة مع طهران ويجبر الآخرون العرب على المشي خلفها، والحدو حدوها؟

لماذا لا تبادر السعودية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بالتواصل مع طهران بدل زيادة الشقة معها، طالما هي متأكدة من أن أي تفاهم أميركي مع إيران لن يكون في صالحها، وطالما انها تعتبر التفاهم الإيراني الأمريكي أكثر خطراً عليها من قيام حرب أميركية ضد إيران تساهم فيها السعودية نفسها؟

أميركا والغرب يحركهما المصالح، والسعودية تحركها العواطف الطائفية. أميركا لا تهتم بهواجس السعودية، وليس لديها مقدرة فارسية - عربية، ولا تطربها الألحان الشاذة التي تعزفها آلة الإعلام السعودي

حتى الآن، فلن الولايات المتحدة - وبالضرورة إسرائيل - ضد أي تطبيع حقيقي في العلاقات العربية الإيرانية، وخاصة الخليجية منها.

وحتى الآن، فإن إسرائيل تسعى لعزل إيران عربياً إن لم يكن محاربتها، وتشكيل حلف مقابلها تكون إسرائيل والسعودية ومصدر أعمدة الخيمة فيه، وهو ما عير عنه القادة الإسرائيليون سراراً، وكان آخرهم نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل الجديد.

وحتى الآن أيضاً، فإن السعودية ومصدر التابعة للموقف السعودي، تصعدان من مواقفهما تجاه إيران، وتستخدمان كل مفردات الطائفية والشوفينية، وتعتبران إيران الخطر الأول للعرب قبل إسرائيل.

لكن الولايات المتحدة التي تستخدم سياسة العزل تجاه إيران على الصعيد الإقليمي والعالمي للضغط عليها وإجبارها على تقديم تنازلات، تحاول اليوم فتح صفحة جديدة معها، يجمع (حلف المعتدلين) العرب على أنها ستثمر عن صفقة تكون في غير صالح العرب، ما اضطر أكثر من مسؤول أميركي لتهديد المخاوف السعودية المصرية بالذات، من أن العلاقات القادمة لن تشهد تنازلات على حساب العرب! وكان آخر المهدين وزير الدفاع روبرت غيبس الذي زار الرياض والقاهرة لهذه الغاية وغايات أخرى.

ماذا سيكون موقف مصر والسعودية بالتحديد إذا ما تحسنت العلاقات الأميركية الإيرانية؟

هل سيغزوا الصوغة - كما عهدناها - فنتحسن العلاقات المصرية الإيرانية، والسعودية الإيرانية؟ أم ستخالف الدولتان المنهج الأمريكي، وتعضيان في سياسة الصدراع والتنافس إن لم يكن العداء، الى آخر الشوط؟

ثم ماذا سيكون الحال لو أن اتفاقاً إيرانياً - أميركياً قد أبرم على حساب ما تعتبره السعودية ومصدر مصالح عربية؟

لقد حاولت طهران مراراً جرّ العرب لأجندتها من أجل تقليص النفوذ الأميركي العسكري والسياسي في منطقة الخليج عامة، ودعت الى أن يكون أمن الخليج بيد الدول المطلة عليه،



تخسر السعودية إيران فيريخ الأمريكيان!

لها الإعلام السعودي - الوهابي، وتحليلات النكلى عن الوضع الداخلي الإيراني المتهترىء، لم تلحظه أقمار أميركا والغرب وإسرائيل، فكيف استطاع العمى الوهابي ملاحظته، وبنى عليه حساباته السقيمة؟

من يريد الحق بإيران فعليه أن يتعلّم منها، وليس هناك جدير مثل مصر للقيام بذلك، نظراً لثقافتها وزنها وموقعها وتاريخها وثقافتها. وهذا ما يستشره المثقفون المصريون، من أن إنجازات إيران السياسية والعلمية متعددة الأبعاد، يمكن لمصر أن تحققها لو خفضت من سقف التأثير الأميركي الإسرائيلي عليها. أن السعودية ومصر أن تكسرا القيد الأميركي، وأن تنطلقا لخدمة مصالح شعبيهما.

الهوية الوطنية.. أين المشكلة؟

محمد الأنصاري

كلما قارب بعض الكتاب موضوع الهوية الوطنية في هذا البلد، وجد نفسه أمام شعب عظيمة موعلة في عمقها وطولها، فيكتفي بالدوران حول مبادئ عامة مورد إتفاق الأمم، فيما يترك الباب مفتوحاً لدخول مزيد من الأسئلة حول مصادر الهوية، وتكوينها، ومعوقات نشأتها.

لفت إزعان وزير الداخلية الأمير نايف إلى أن الخيار الأمني لمقاومة الإرهاب ليس حاسماً ولن يضع نهاية قاطعة لمسلسل العنف، ولابد من جهود فكرية وثقافية تؤسس لمناخ مناوئاً لكل ما يهدد أمن الدولة والمجتمع. ولكن هذا الاكتشاف المتأخر للحل الجذري، ولجّه سؤالاً آخر، يدور حول طبيعة وجوهر الفكر والثقافة المراد التأسيس عليها لمعالجة مشكلة ذات أبعاد وطنية وعامة. وكما اكتشف الملك عبد الله ذات لقاء ضعف ولاء طلاب المدارس، فإن الأمير نايف اكتشف هو الآخر بأن الدور الوطني المأمول للمثقف في تعزيز الخيار الأمني في محاربة الإرهاب ضعيف ودون المستوى المأمول. بل سيكتشف أغلب وزراء الدولة بأن ضعفاً شديداً يعاني منه ولاء المنتسبين إليها، وكل يعبر عنه بطريقته، وفي كل المؤسسات تقريباً، بل حتى الأجهزة الأمنية المحصنة في الظاهر من الإختراق، فإن هناك من المواطنين من نجح في شراء ولاءاتها ثمناً لبعض الخدمات التي يؤدونها، بما فيها الأمنية. ولكن السؤال: وما علاقة ذلك بالهوية الوطنية ومتوالياتها؟

الجواب يبدأ من المقاربة العقيمة التي مازال يعتصم به أهل الحكم في هذا البلد لموضوع الهوية الوطنية كونها تنطلق من مفهوم خاطئ، وما يستتبع ذلك من سلسلة مفاهيم لا تقل عقماً من الهوية نفسها المؤسسة لها. يعتقد آل سعود بأن الهوية الوطنية هي الإنتساب إلى الدولة، إلى الحكومة، إلى سلطة آل سعود، وبالتالي فإن الولاء مستمد من نفس الهوية بحسب الاعتقاد الفارط في سذاجته لدى هؤلاء. ولا يكتفي آل سعود بحصر الهوية الوطنية في هذا المفهوم القاصر، بل يقحموا مصادر دعم هي الأخرى قاصرة لتوليد هوية وطنية ليست فيها من

البعد الوطني إلا الدعوى. وإذا ما أريد اختصار الهوية الوطنية في المفهوم السعودي، فإنه لن يتجاوز العبارة الواردة في تصريحات سابقة لوزير الداخلية نايف (المملكة دولة سلفية). وحين نقوم بتفكيك العبارة سيكون الحاصل النهائي أن الهوية الوطنية تتألف من مكونين سياسيين، الملك آل سعود، وديني، سلفية الدولة. فهل حقاً يمكن التعويل على هذين المكونين في تشكيل هوية وطنية، تكون أساساً لنسج مشاعر الولاء، وتكون حافظاً على الإضطلاع بأدوار (وطنية) تدرك أخطار مصوِّبة ضد أمن الدولة والمجتمع، كما تستحث غالبية المواطنين من خلفيات مختلفة للإمتثال لمتطلباتها في المؤسسة، والمدرسة، والشركة، والمنشأة، ثم تنعكس في صون المصالح العامة (الشوارع، تمديدات الخدمات، الماء، الكهرباء، الاسواق الحكومية، إشارات المرور، المرافق العامة)..

إن ما أراد توجيه الشكر في النعم إلى آل سعود كالقول النجدي الدارج (الله يعز ابن سعود)، تقابله أشكال شتى من التعبير عن السخط والانتقام من الدولة، ويعبر عنه بصيغ متعددة شعبية. وإن أقصى ما يمكن أن تنتجته هذه الوطنية هو أن يأتي المواطن على صورة حاكمه، في كل شيء، حتى في سرقة الأموال العامة، وعلى حد د. محمد عبد الكريم في مقالة له في ٦ نوفمبر ٢٠٠٨، بعنوان (صورة المواطن والانتصاف الوطني داخل السعودية) نشره موقع (خبر) الإلكتروني، ما نصه: (إن الدعوات المتواصلة للانتماء الوطني، تبتغي تصميم مواطن بارع في الانتقاد، سالم من الرجولة، مستسلم بجوارحه، قانت في منبره، أن يطيل الله أعمار الحكام، لينهب الوطن برعاية رسمية).

هاشم عبده هاشم كتب مقالاً في جريدة

الرياض في ٢٠ مارس الماضي بعنوان (الولاء ثم الولاء للوطن) من وحي خبر مفاده (أن هناك من المدرسين.. وربما الطلاب من يرفض الانضمام إلى طابور الصباح المدرسي.. "وتحية العلم..") وتساءل عن الوسيلة التي سيتم بها معالجة الأمر: هل سيكون الحساب هذه المرة.. بخصم بضعة أيام من مرتب هذا المعلم.. وعدة درجات من علامات ذلك الطالب فقط؟ أم أن علينا أن "نفصلهما" من المدرسة إذا كان ذلك قد تم عن سبق إصرار.. وتبعاً لقناعتهما الخاصة والمرفوضة؟!)

وبدلاً من أن يقدم هاشم تشخيصاً دقيقاً لهذه الظاهرة، تبني لغة تحذيرية ذات طابع مدرسي، وينكهة أمنية واضحة، وحمل المدرسين المسؤولية، حين اعتبرهم غير مؤتمنين على تربية أجيال، ثم أسهب في شرح أهمية الولاء للوطن، ووجوب التعبير عنه بالوقوف أمام العلم، أو النشيد الوطني، أو أداء القسم.

هذه الالتفاتة المتأخرة من جانب هاشم كان يمكن أن تجري منذ أكثر من عقدين حين بدأ الطلاب يعيدون تركيب النشيد الوطني بطريقة ساخرة، ويستبدلون كلمات النشيد بكلمات أخرى تشي ليس بغياب الولاء للوطن، بل لعدم قناعة الجميع بأن ما يتحدث عنه النشيد الوطني لا ينطبق على الواقع، أي أن الوطن الوارد فيه لا تتخللات له على الأرض.

توصيفات هاشم ونصائحه في الوطن لا يختلف عليها إثنان، ولكنها تسبح في فضاء بعيد، ولا ثقافة تخبر عنه بين الناس، بل لا صلة له بواقع يعيشه الناس في هذا البلد، ويرون نقائصه، ولذلك فلا شك في (إن المواطن الذي لا تربطه بوطنه مشاعر حقيقية وقوية، ومتصالبة تجاه وطنه.. لا يمكن أن يخلص لهذا الوطن.. أو يدافع عنه.. أو يحميه.. أو أن يكون أميناً على مصالحه ومكتسباته.. وبالتالي فإنه يشكل بذلك أرضاً هشة قابلة للاختراق.. والحاق أذى الأضرار بهذا الوطن وبين يعيشون فيه..). حسناً هذا تشخيص صحيح لمتظاهرات غياب الهوية الوطنية، ولكن هل نسال لماذا حدث

ذلك، أي لماذا تغيب الهوية الوطنية في دولة مضي على إنشائها ما يقرب من ثمانية عقود؟ إن مجرد الإنشغال في ملاحقة آثار ومظاهر عدم الولاء ليس وحده كافياً لتشخيص جذر المشكلة، لأن ذلك سبيل مضلل يكرّس الإهتمام بأعراض المرض ويغفل المرض نفسه. لأن هناك ما هو قبل الولاء، وهو تشكل الهوية الوطنية، التي عجزت الدولة طوعاً أو كرهاً عن إنتاجها، لأنها أرادت منها هوية بمواصفات خاصة غير قابلة للحياة، ولا يمكن لهوية أن تولد من مكونات لا تنتمي إلى مشتركات الشعب. وكيف يمكن لهوية وطنية أن تتشكل، وفئات عديدة من الشعب تقع خارج المجال الحيوي للدولة، وتبعاً له كيف يمكن لهذه الفئات أن تحمل بداخلها مشاعر ولاء لوطن لا تنتمي إليه سوى بالإسم، وليس بالشراكة الفاعلة فيه.

وجه آخر للمشكلة ينبّه إليه هاشم ويحوم حول نقطة تعتبر مقتلًا، وهي وراء كل أزمات الدولة، حيث يطالب بإصدار تشريع (بيدأ بتعريف وتحديد مفهوم المواطنة.. وينتهي بواجبات ومسؤوليات المواطن تجاه الوطن.. مروراً بما يتوجب علينا أن نفعله، لنصون وطننا من العبث.. أو الامتنان.. أو التحقير إلى الحد الذي نستكثر عليه الوقوف في طابور الصباح المدرسي.. وترديد نشيده.. واحترام علمه..). عفواً، فهذا بالدقة المنزلق الخطير الذي وقع فيه من توهم بأن المواطنة إلزام من طرف واحد، فمن حصل عليها أصبح ملزماً بالدفاع عن الدولة، وبات عليه أن يتحوّل رجل أمن متطوّع، وأن يضحي من أجل صون سلطة بلاده، لا ليس الأمر على هذا النحو يا دكتور هاشم، ولا يمكن مقارنة الهوية بهذه الطريقة الإكراهية بما تشتمل عليه من قائمة الإلزامات أحادية الجانب، ولا يمكن لهوية وطنية في العالم أن تنبثق من تشريع رسمي، بل هي تغايلات وجدانية وتاريخية واجتماعية وثقافية بين فئات المجتمع وبينها وبين الدولة.

ولم أكن أرغب في إفساد فرحة الدكتور هاشم بالشعار الذي سطره في نهاية مقالته (الشعوب لا تختار أوطانها.. ولكنها تصبح مسؤولاً عنها.. وحرصاً على الانتماء إليها..). أكثر من خوفها على أرواحها.. ومكتسباتها المادية والأدبية..، لولا أن الشعار يحمل في طياته ألغاماً، فالشعوب، على عكس ما ورد في شعاره، تختار بالفعل أوطانها، ولا تختار الأرض التي ولدت فيها، وهنا المفارقة الدقيقة التي يلزم لغت الانتباه إليها، وأن المسؤولية عن

الوطن إنما تنبع من فعل الشراكة فيه، وليس من وجوده القهري، فالإنسان يصبح مسؤولاً عما يختاره وليس المكره عليه، وكذلك حرصه على الانتماء إلى وطن هو اختاره وشارك فيه. هذا لا يعني المفارقة بين الأرض والوطن من حيث الكيانية، ولكن المفارقة بين الإكراه والاختيار من حيث إرادة التكوين، فأنت تولد في أرض لا تختارها، ولكنك تشكل بإرادتك الوطن وهذا جوهر العقد الإجتماعي.

في مقالة الدكتور خالد المقرن جريدة (اليوم) في ٢٤ مارس الماضي بعنوان (الانتماء الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت عنوان (الانتماء الوطني في التعليم العام: رؤى وتطلعات) التي عقدت في ٢٤ مارس الماضي. ما يلتفت في إشادة المقرن أنه ينطلق من نقطة وسط الطريق، حيث يشدّد على أهمية الانتماء الوطني وضرورية تعزيزه وتعميمه في كل المؤسسات، ومعالجة شواك دوائر الانتماء الوطني والديني، وأن من لا يحمل الانتماء إلى

المنزلق الخطير توهم

(المواطنة) إلتزاماً من

طرف واحد، فمن حظي

بها أصبح ملزماً بالدفاع عن

الدولة، وبات عليه أن يتحوّل

الى رجل أمن متطوّع

وطنه فلن يحمله إلى أمته، وفي ذلك تبسيط شديد، ليس لأن القضية الشريطية مفقودة فحسب، بل لأن مفهوم الانتماء يبدو غامضاً إلى درجة أن مجرد وضعه في مقابل انتماءات أخرى يزيده غموضاً، فقد يناضل كثيرون من أجل قضية عامة على أساس الاحساس المتفجر بالولاء للأمة، ولكنهم يتأوّن بأنفسهم عن قضايا خاصة لمجرد إنعدام أو ضعف إحساسهم بالانتماء، كما يفعل القوميون والإسلاميون الأمميون.

ما يدهش حقاً، أن الندوة التي عقدتها جامعة الإمام محمد بن سعود كشفت عن هدف لها غير معلن، وكأن هناك من حرّض على

عقد مثل هذه الندوة لناعية درة تهمة رافقت الجامعة منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر وعمليات العنف التي اندلعت في مناطق متفرقة من المملكة، في وقت كانت مصادر عديدة محلية ودولية تشير بأصابع الاتهام إلى التعليم الديني في السعودية كونه يشجّع على التطرّف والعنف.

مقالة عضوان الأحمري في (الوطن) في ٢ إبريل الماضي بعنوان (جامعة الإمام .. والوطنية .. ونحن الموقعون أدناه!) بدأت بنتيجة الندوة، وزعم الأحمري بأن الجامعة (أغلقت الباب في وجه متهميها بدعم الإرهاب، واللاوطنية)، لمجرد أنها عقدت ندوة في الوطنية، وكأن مهمة الندوة لم تتجاوز حد درة تهمة التشرّط في الإرهاب اللاوطنية. بالمناسبة، هذه الندوة لم تكن سوى حلقة في سلسلة طويلة من الأعمال الداعية من بينها أن جميع مطبوعات الجامعة ستحمل شعار (أنت يا وطني أنا)، وإطلاق قناة فضائية لمكافحة الفكر المتشدد، تبث من الجامعة.

المثير أن تلك التدابير الداعية لم ترافق مع حملة تنقية المناهج التعليمية في جامعة الإمام والمسؤولية عن تعميم الفكر المتطرّف والتكفيري، إذ لا معنى لندوة تعقد حول المواطنة فيما لا يزال منهج تقسيم الوطن جزءاً جوهرياً من منهج التعليم الجامعي.

ويسترعي ما سبق الإنتباه إلى دور التعليم في صوغ الهوية الوطنية، وخصوصاً في بلد كالسعودية، الذي يمكن القول بأن التعليم كان أحد المصادر الرئيسية في ضعف الهوية الوطنية بل في إخمادها، من خلال المناهج الدينية الإقصائية التي اعتمدتها الحكومة السعودية في المدارس الرسمية، حيث كان الطلاب يدرّسون العقيدة السلفية التكفيرية. وحتى بعد إقرار مادة التربية الوطنية، فإن المحتويات الواردة في السادة لم تسهم سوى في تكريس الهويات الفرعية وليس تنشئة هوية وطنية، بسبب الإغراق في سيرة العائلة المالكة. في مقالة الدكتور مشاري بن عبدالله النعيم نشرت في صحيفة (الرياض) في ٢٨ نوفمبر من العام الماضي بعنوان (التعليم وتشكيل الهوية الوطنية)، مقارنة مفتاحية لمسألة الهوية الوطنية، كون النعيم ينطلق من رؤية علمية بحكم تخصصه في الهوية المعمارية وتجربته الجامعية. يتحدث النعيم عن ديناميكية الهوية الوطنية باعتبارها حالة متغيرة وليست جامدة، بفعل عوامل متشابكة

ثقافية وتاريخية وتعليمية واقتصادية تمرّ بها الأمم في مراحل متعاقبة. ومن بين الملاحظات التي لفت النعيم إليها (أن التغير في التعليم غالباً ما يكون متأخراً جداً عن التغير في مكون الهوية وبالتالي فإن ما تقدمه المدرسة والجامعة لا يتناسب مع ما يجب أن يتعلمه أبناء الوطن كي تتشكل علاقاتهم الثقافية والفكرية مع مجتمعهم وبالتالي غالباً ما تظهر مسألة المواطنة مخدوشة أو ناقصة..).

ومع أن النعيم نأى عن الإدعاء بامتلاك حلول جاهزة لهذه المشكلة، إلا أنه ألمح إلى أهمية (إعادة بناء فلسفة التعليم) بوصفها مصنعاً للهوية الوطنية. وفي تقديرنا أن ذلك يشكل مدخلاً مناسباً لوعي مسألة الهوية الوطنية، لأن تصنيع الهوية لا يتم عبر جرعة ثقافية أو تعليمية مكثفة بقدر ما هو متصلّ ببناء الوطن القادر على إنتاج هويته الخاصة به، وعليه فإن الحديث عن هوية معيارية كما يشير إلى ذلك النعيم لن يتحقق، لأنها غير موجودة، وليس الهوية بالشئ القابل للاستنتاج، وليست أيضاً جامدة، بحيث لا تكتسب مكونات أخرى جديدة، وهذا ما يجعل التعليم بوظيفته الحالية، التلقينية غالباً، عاجزاً عن تنشئة هوية وطنية ديناميكية قابلة للحياة.

وإجترح الدكتور خضر محمد الشيباني في مقالته المنشورة في صحيفة (الديانة) بتاريخ ٣ مارس الماضي بعنوان (التعليم: قضية الوطن!!) درياً موازيا في معالجة نظام التعليم باعتباره قضية وطنية، ولابد من إصلاحه كسقدمة لإصلاح مجالات أخرى مسؤولة عن رحلة التنمية الطويلة. ويطالب الشيباني بوضع إستراتيجية جديدة للتعليم تؤسس لرؤية تنموية تتعامل مع مقتضيات التنمية وعلوم العصر وتسترشد بالهوية الدينية المعتدلة والوسطية..

ومن وجهة نظر الكاتب صقر العنزي، كما جاء في مقالته في صحيفة (اليوم) في الأول من مارس الماضي، بعنوان (الاختلاف في الانتماء لا يقصد الوحدة الوطنية) أن تعدد الانتماءات ليس مصدر تهديد للوحدة الوطنية، لأن ذلك خلاف الطبيعة البشرية (فكل فرد له انتماءه الخاص الديني والذهبي، الفكري والثقافي والعقلي.. ولا يمكن أبداً أن تجد مجتمعاً ما يصطبغ أفراداه جميعهم بصبغة دينية أو مذهبية أو عرقية واحدة، أو يحملون فكراً وثقافة واحدة، بل كان الاختلاف المذهبي والفكري والعقلي سمة بارزة). وأن التمييز والنجاح يكمنان في قدرة المجتمع على بلورة

وحدة إجتماعية متماسكة بين الأفراد على اختلاف انتماءاتهم، وكذا الحال بالنسبة للوحدة الوطنية. وما يقال عن القبول بالتنوع في داخل المجتمع، يقال أيضاً عن انعكاساته في الروابط الداخلية بين أفرادها، وعلى أوضاعهم العامة.

في سؤال جوهري وجدير بالمناقشة، ويبطن في داخله أسئلة أخرى عديدة في حقل الهوية الوطنية، أشاره مقال حليلة مظفر في صحيفة (الوطن) في ١١ مايو الجاري بعنوان (هل صوت القليلة أعلى من الوطنية؟) وقد ينحج هذا السؤال أسئلة مماثلة من قبيل (هل صوت المنطقة أعلى من الوطن؟ وهل صوت المذهب أعلى من الوطن؟) وأمثال ذلك.

من وحي تجربة شخصية، تبدأ حليلة مظفر في تشخيص جذر المشكلة من السؤال الذي يطرح في أول لقاء بين اثنين: من وين ترجع؟ لأي قبيلة تعود؟ كي يصدر كل شخص حكمه على الآخر وليطبع الرابطة المقترضة معه. وتضي مظفر على نماذج محددة من قبيل التعليقات في بعض المواقع الالكترونية (لتكتشف حجم

بالنسبة للتجدي، السلطوي،

فإن الهوية الوطنية تبطن

سلطته، وليس إيمانه بالزمامات

المقابلة، لأنه يراها مكسباً

ومصدراً يجني منه الأرباح

ويتكبد غيره الخسائر

هذا التطرف القبلي والمناطقي). وتنفذ مظفر مقاطع من رسائل وصلتها من أفراد يشكون من تعاسة بسبب تفوق العنصر القبلي. وبالرغم من انحباس مظفر في موضوعات ذات طبيعة اجتماعية، إلا أن بإمكان المرء تلمس تداعيات هذه الميول الفرعية على مستويات أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية.

وفي قراءة إنسية ذات طابع إمبريقي كتب عبد الله السهلي عن (المواطنة). وترهل الذوق العام) نشر في صحيفة (الاقتصادية) الالكترونية في ٣ مارس الماضي، ينتقد فيه منهج التربية الوطنية وقال (إن التربية الوطنية ليست مقررًا يُدرّس بقدر ما هي فيض

وجدان ولاء وحرص على مقدرات الوطن ومكتسباته..). وطالب السهلي بمراجعة مقرر التربية الوطنية من أجل تحويله إلى شعور وجداني يتدغم في سليقة الطالب. ولكن السهلي، شأن كثير من التجديين، لا يرى في الهوية الوطنية إلا ما تدلعه من مظاهر سلبية، فيما لا يحمل كتاب آخرون من مناطق أخرى هذا القلق، لأنهم ببساطة لا يشعرون بوجود هوية وطنية يخشون عليها، وكأن لسان حالهم يقول أننا الهوية الوطنية منتج سلطوي بامتياز، ولنا مسؤولين بالدفاع عنه.

واستطراباً في بحث مسألة الهوية الوطنية بالنسبة لتعبيراتها لدى مختلف الأطياف في هذا البلد، يظهر أن الهوية الوطنية بالنسبة للتجدي هي هوية السلطة، وليست الهوية الوطنية بالمفهوم العلمي والشامل، وذلك فحين يتحدث التجدي عن الهوية الوطنية فهو يتحدث عن هويته هو كما يراها، أي أنها جزء من عقله السلطوي، أما بالنسبة لغير التجدي فالقضية مختلفة تصاماً، فهو غير معني بالحديث عنها لأنه لا يشعر بوجودها، وإذا ما شعر فإنه ينظر إليها باعتبارها مخلوقاً سلطوياً، فلا يتعامل معها إلا بالقدر الذي يقيده منها، وليس إيماناً واقتناعاً منه بوجودها في الواقع. ولهذا السبب، ندرك تماماً لماذا تصبح مسألة (الهوية الوطنية) اشغالاً تجدياً بدرجة أساسية، ولماذا وحده التجدي الذي يثير مسائل الولاء والانتماء، فيما لا نجدها واردة في أجندة اهتمامات كتاب آخرين من مناطق أخرى. ألا يلغى ذلك إلى شيء ما؟ أي بكلمات أخرى لماذا يكون الاحساس بوجود هذا المسمى (وطناً) مقتصرًا على فئة محدّدة، وألا يعني ذلك أنها وحدها المستفيدة من تصديره وطنًا، والحرصة على بقائه كذلك، حتى وإن جاء متناقضاً في تكوينه مع اشتراطات الوطن بالمعنى الحقيقي. بالنسبة للتجدي، السلطوي بدرجة أساسية، فإن الهوية الوطنية تبطن ديمومة سلطته، ولا تعكس بالضرورة إيمانه بالزمامات المقابلة، لأنها تعود على أن يراها مكسباً ومصدراً يجني منه الأرباح والامتيازات الخاصة، مثل استقرار السلطة، وهيمنتها على المناطق الأخرى، فهو يريد بها هوية وطنية ولكن بمقاييس تجدية خاصة، تنعكس تلقائياً في توزيع السلطة والثروة، والتعيينات الوزارية، وتوزيع المناصب الإدارية، وسياسات الدولة وبرامجها، وتكاد تغمر كل أجزاء الدولة، وهنا تكمن المشكلة ومن هنا أيضاً يبدأ الحل.

سلطنة عمان قلقة من الوهابية

في تقرير لرويترز (٢٠٠٩/٤/١٧) من سلطنة عمان قال أن الأخيرة قلقة من التأثير الوهابي عليها، والذي يمكن أن يتحول إلى أعمال عنف، وأشار دبلوماسي غربي إلى أن السلطنة أصدرت العام الماضي أمراً لمواطنيها بعدم إتباع قرار السلطات الدينية السعودية بشأن تحديد يوم عيد الفطر. ولاحظ التقرير أن الوهابيين السعوديين يحاولون التوفيق إلى سنة عمان، حيث وردت اشتباكات بين الشرطة العمانية ووهابيين في صلالة، وترى الحكومة هناك بأن الوهابية تؤثر على التماسك الاجتماعي. ويقول محللون إن عمان اقتربت أكثر من قطر اقتصادياً ومن نهجها السياسي أيضاً.

أمسية حليلة!

تلقى رئيس النادي الأدبي بالجوف إبراهيم الحميد رسالة نصية عبر هاتفه الجوال قبل أمسية شعرية أقامها النادي تقول: (اسمع يا من تكلتك أمك وسوف تبكي عليك دما مثل من سبقك من المفسين، سوف تطبق عليك قول الحق وسوف يكون دمك مسفوحاً وتتقرب بك إلى الله). كل ذلك بسبب أن امرأة ستكون مشاركة وفي قاعة منفصلة! وعقدت الأمسية الشعرية في (٢٠٠٩/٦/١٦) بمشاعة حليلة مظفر وعبد العزيز الشريف ومحمد خضر، في قاعتين منفصلتين، وبحضور ٢٠٠ رجل أمن، إلا أن منظمي الندوة اضطروا إلى احتصارها بعد وصول تهديدات عدة بالقتل والتصفيق من منتسبين للتيار الوهابي المتطرف، إضافة إلى حضور عدد من رجال هيئة الأمر بالمعروف وآخرين صغار السن تم تحريضهم على الحضور لتخريب الأمسية. وكانت الأمسية انتهت قد ألغيت من قبل بسبب إضرام المتطرفين أنفسهم النار في المقر الخاص بإقامتها.



أزمة مالية خطيرة

في مؤسسة التقاعد

أعلن نائب محافظ المؤسسة العامة للتقاعد عبد الله العجاعي في ٢٠٠٩/٤/٢٠م، أن هناك مؤشرات خطيرة عن تدهور الوضع المالي للمؤسسة، وأن الاشتراكات أصبحت لا تغطي المعاشات التي تصرف لحساب المتقاعدين العسكريين، ما اضطر إلى صرف الاشتراكات من حساب الاستثمارات. مؤكداً أن المؤسسة ستضطر أيضاً إلى تسهيل بعض الأصول، حيث أصبحت المؤثرات خطيرة، لكنه استدرك موضحاً، أن حساب المتقاعدين المدنيين أكثر أماناً في الوقت الحالي من العسكريين.

القاعدة في اليمن تخطط

لضرب السعودية

قالت القابليته تايمنز (٢٠٠٩/٤/٢٤) على لسان منصور التركي المتحدث باسم الداخلية السعودية، أن الأخيرة تخشى ضربات من تنظيم (القاعدة في شبه

الجزيرة العربية) ومقره اليمن، والذي نجح في اجتذاب وهابيين متطرفين من السعودية. ونقلت الصحيفة عن محللين قولهم إن إعادة بناء التنظيم تعود إلى عام ٢٠٠٦ حين فر ناصر الوحيشي والذي يعتقد أنه رئيس التنظيم ومعه ٢٢ شخصاً آخرون من سجن في العاصمة اليمنية صنعاء. هذا وتعتزم السعودية بناء سياج كهربائي على طول حدودها بما في ذلك الحدود مع اليمن والتي يبلغ طولها ١٨٠٠ كيلومتراً، كما أنها تعد قوة أمنية قوامها ٣٥ ألف فرد لحماية منشآت النفط ومواقع أخرى رئيسية.

مليارات سعودية لإسقاط حزب الله

في مقال لمراسلها في بيروت روبرت وورث، قالت صحيفة نيويورك تايمز (٢٠٠٩/٤/٢٣) أن الانتخابات اللبنانية تعد واحدة من أكثر الانتخابات تكلفة في العالم، كما أنها - حتماً - الأكثر قسداً في تاريخ لبنان. وتعتبر السعودية نجاح حزب الله في الانتخابات ضربة لها. وقال مستشار سعودي بأن بلاده تضخ مئات الملايين من الدولارات لإسقاط حزب الله، وأضاف: (نحن ندعم مرشحين بخوض الانتخابات ضد حزب الله، وسوف نجعل إيران تشعر بالضيق). واعترف أحمد الأسعد علناً أن الحكومة السعودية كانت الداعم الرئيس لحملته ضد حزب الله في الجنوب. وأضاف بأنه يحتاج إلى أدوات تساعد في هذه المعركة، فإذا كان السعوديون معينين بقيام دولة في لبنان، فلماذا لا استفيد من ذلك؟

نهوض الشيعة في المنطقة الشرقية

كارول ميري، كتبت في كريستيان ساينس مونيتور (٢٠٠٩/٤/٢٧م) تقريراً من مناطق الشيعة في السعودية قالت فيه عن بلدة العوامية التي شهدت تظاهرات واعتصامات ضد الحكومة السعودية، أنه بالرغم من حقول النفط الضخمة التي تفيض في الأسفل منها، فإن هذه القرية الريفية من الفلاحين الكادحين والشوارع الضيقة تقع على مسافة بعيدة من الأثرياء والشوارع الواسعة لمدينة الرياض. كما هي، أي العوامية، بعيدة أيضاً عن النموذج الوهابي الصارم الأثير لدى الحكومة السعودية. ورأت مورفي بأن التطورات الأخيرة في المدينة المنورة والعوامية تعكس الاحباط العميق وسط الأقلية الشيعية في السعودية إزاء استمرار سياسة التمييز في الأعمال والمدارس، وكذلك تسامح الحكومة حيال لهجة الكراهية المناوئة للشيعة من قبل علماء وهابيين، ونقلت المراسلة عن قيادات شيعية بأن الحكومة السعودية بدت حساسة بدرجة كبيرة حيال المعارضة من الأقلية الشيعية، وأن المشاكل المحلية، وليست الحوادث الخارجية، هي التي تحرك إحباط الشيعة. وتضيف بأن الشيعة شعروا بالخيبة حين أحقق الملك عبد الله في تعيين أي شيعي في مناصب عليا في التعيينات الإدارية في فبراير الماضي.

تطور وهابي!

إجازة ممارسة الرياضة للنساء!

قال المستشار بالديوان الملكي، عضو هيئة كبار العلماء، الشيخ عبد الله بن سلمان المنيع، بجواز ممارسة الرياضة للنساء في إطار ضوابط شرعية وصحية معينة. لافتاً، في الوقت ذاته، إلى أن التصريح بإنشاء أندية رياضية للفتيات والنساء يحتاج إلى رأي هيئة كبار العلماء، وليس لقماعى فردية (كعكاظ، ٢٠٠٩/٤/٣٠).

هجوم مسلح على قصر أمير الجوف



تعرض قصر أمير منطقة الجوف قهد بن بدر بن عبدالعزيز آل سعود وسط مدينة سكاكا إلى هجوم مسلح وقع في ٢٠٠٩/٥/٧م، أصيب خلاله رجل أمن. وقالت المصادر أن المهاجم كان شخصاً واحداً، وأن الحادث يعد الثالث خلال ثلاثة أشهر. شرطة المنطقة قالت بأن التحريات والتحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الحادث. ويعتقد محللون بأن أوضاع منطقة الجوف الأمنية قد ساءت في السنوات الأخيرة لسببين: نمو التطرف الوهابي من جهة، والتميز المناطقي الذي نجم عنه تردّي الأوضاع الاقتصادية، وتزايد النزعة الانفصالية في تلك المنطقة.

احتجاز مسؤولة في الأمم المتحدة ٨ أشهر

قالت مصادر مقربة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، أن عقاف عباس، المسؤولة في قسم الديمقراطية وسيادة القانون، لا تزال محتجزة في السعودية منذ أكتوبر الماضي. وعفاف عباس - وهي سعودية حجازية انتقلت مع عائلتها قبل نحو ثلاثة عقود للعيش في الولايات المتحدة الأميركية - سافرت إلى السعودية في مهمة رسمية للأمم المتحدة في أكتوبر من عام ٢٠٠٨م، وهي تحمل الجنسية الأميركية، وتتمتع بالحصانة الدبلوماسية، لكن الحكومة السعودية منعتها من الخروج وأعادتها من المطار، والحجة أنها في الأصل مواطنة سعودية. الاحتجاز أذهل المسؤولين في الأمم المتحدة، وفي مقدمهم أمينها العام بأن كي مون الذي بعث وآخرين برسائل إلى الحكومة السعودية تطالب بالسماح لها بالسفر. لكن الحكومة السعودية وهي تعترف بأن لا مشكلة سياسية لديها مع عفاف عباس، ترى بأن على الأخيرة إكمال أوراقها الرسمية واستخراج بطاقة مدينة وجواز سفر جديد. ولا تزال عفاف عباس محتجزة حتى الآن، وقد بدأت حملة عالمية ضد الحكومة السعودية لفك احتجازها.

إضراب إصلاحيين عن الطعام

أعلن الإصلاحي خالد العمير وزميله المعتقل معه في سجن الحائر محمد العتيبي الإضراب عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقالها دون محاكمة منذ أكثر من أربعة أشهر. وقال العمير في تسجيل صوتي تم تربيته من سجن الحائر أن مرض اللرن في سجن الحائر يهدد حياة أكثر من ثمانية آلاف سجين بفوقون الطاقة الاستيعابية لذلك السجن الريعب الذي تفضل وزارة الداخلية أن تطلق عليه اسم أصلاحية. وكشف خالد العمير في رسالته النقاب عن



رفض القضاء العادي التعامل معه ومع زميله حيث اعتقلا على خلفية اعتصام سلمي أجبهضه المخبرون الأمنيون قبل أن ينفذ. ودعا العمير، مقلد القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية، إلى زيارة سجن الحائر ليطلع بنفسه على ظروف الاعتقال الظالمة وغير الانسانية التي يتعرض لها ثمانية الاف سجين معظمهم من السعوديين.

ولكن المنيع قلل من أهمية الرياضة للفتيات حيث اضاف: أرى أنه ينبغي أن يحفظ للنساء كرامتهن، فممارسة رياضة كرة القدم والسلة مثلاً فيها المزيد من القفز والحركة، وهذه الأمور قد تؤثر على الفتاة اليكر من الجانِب الصحي. وقد تفقدها بكارتها، فيظن فيها الظن السيئ، وقد يسبب لها مشاكل عديدة فيما بعد، وفي حال زواجها، فينبغي للمرأة عند ممارسة الرياضة أن تتقي الله، وتختار ما يناسبها، ولا يسبب لها الأذى.

١,٥ مليون عانس!

أشارت دراسة أعدتها وزارة التخطيط في المملكة إلى ازدياد ظاهرة العنوسة بشكل مقلق بسبب المصاعب الاقتصادية وغيرها، وتحدثت عن حجم العنوسة من خلال عدد الفتيات اللواتي لم يتزوجن حيث بلغن سن الزواج ١٥٢٩٤١٨ فتاة.



وكانت مكة المكرمة قد شكلت النسبة الكبرى بوجود ٣٩٦٢٤٨ فتاة، ثم منطقة الرياض بوجود ٣٢٧٤٢٧ فتاة، وفي المنطقة الشرقية ٢٢٨٠٩٣ فتاة، ثم منطقة عسير بوجود ١٣٠٨١٢ فتاة، تليها المدينة المنورة بـ ٩٥٥٤٢ فتاة، ثم جازان ٨٤٨٤٥ فتاة، ثم منطقة القصيم ٧٤٢٠٩ فتات، ثم الجوف ٥٢١٩ فتاة، وحائل ٤٣٢٧٥ فتاة، ثم تبوك ٣٦٦٨٩ فتاة، والمنطقة الشمالية ٢١٥٤٣ فتاة. أيضاً تحدثت الدراسة عن ازدياد ظاهرة الطلاق وأن نسبته ارتفعت عن الأعوام السابقة بنسبة ٢٠٪. كما أن ٦٥٪ من الزيجات عن طريق الخاطبة تنتهي بالطلاق.

إعتقال سعودي في العراق يمول القاعدة

اعتقلت السلطات العراقية ممول القاعدة في منطقة الجنوب، وهو السعودي صباح الغانمي. وقال مدير شرطة محافظة البصرة اللواء الركن عادل دحاح إن عملية القبض تمت في ٢٠٠٩/٥/٤ من خلال عملية مداهمة مقر الغانمي في قضاء أبي الخصيب نفذتها قوات الشرطة العراقية. وأضاف دحاح بأن الغانمي هو المسؤول الرئيس عن تمويل عمليات التنظيم في جنوب العراق. وتتهم السلطات العراقية جهات دينية سعودية بتمويل القاعدة وإرسال الانتحاريين لقتل الأبرياء على أراضيها. وهناك محاولات سعودية لاستعادة معتقليها من بغداد مقابل الإفراج عن معتقلين عراقيين في السجون السعودية.

قضاء وهابي متخلف

بلغ المتوسط الحسابي أعداد القضاة بالنسبة لعدد السكان على مستوى المملكة قاضياً واحداً لكل (٣٣٥٤٠) شخصاً، وكشفت وزارة العدل في كتابها الإحصائي الأخير، أن المنطقة الشرقية جاءت في أعلى معدل للسكان بواقع قاض واحد لكل (٤٥٥٧) شخصاً، ومنطقة الباحة في أدنى عدد للسكان بواقع قاض واحد أيضاً لكل (١٨٤٦٣) شخصاً. ويسبب هذا النقص الحاد في أعداد القضاة، تطول القضايا في المحاكم إلى ما يقرب من عشر سنوات في بعض الأحيان. ويعود سبب نقص القضاة إلى حقيقة أن المؤسسة الدينية لا تقبل دراسة أو ممارسة إلا قضاة ينتمون إلى المذهب الوهابي وهم أقلية في السعودية تصل إلى ربع السكان فقط.

بين مبادرتي عبد الله وعبد الله الثاني

القدس ليست عروس عربيتكم

خالد شبكشي

منذ أطلق الملك عبد الله (وكان ولياً للعهد حينذاك) مبادرته للسلام من بيروت في مارس ٢٠٠٢، وضع كثيرون من المحيط إلى الخليج أيديهم على قلوبهم، ليس فقط لأن آل سعود لم يكونوا في يوم ما حريصين على القضية الفلسطينية، كما تكشف بوضوح سيرة الملك المؤسس وأبنائه من بعد، ولكن أيضاً لأن المبادرة تستهدف بيعاً جماعياً لقضية مقدّسة ناضل من أجلها الملايين من الشعبين العربي والإسلامي. ولنتذكر أن توقيت طرح المبادرة كان لإنقاذ صورة السعودية في الخارج بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تحولت فلسطين إلى مادة للمقايضة والمساومات السياسية. وكان ذلك إيذاناً ببداية مرحلة خطيرة يكون فيها العرب أمام معادلة جديدة نجد اليوم بعض تداعياتها الخطرة، منها ما يظهر في الإعلام السعودي بدرجة أساسية بتخفيض القضية الفلسطينية في قائمة القضايا العامة المتفق عليها بين العرب والمسلمين، بل هناك من الكتاب من أخضعها إلى المقارنات المثيرة للجدل، ورغبة في أقحامها في دورة المناقشات المفتوحة ما يؤدي إلى تحطيم الإجماع عليها، بعد نزع القداسة عنها.

تقديمه في الجزائر سنة ٢٠٠٥. وكان الملك عبد الله الثاني يهدف من وراء الإجماع الحصول على غطاء عربي ولو جزئي قبل زيارته مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما. وتقديم المقترح الأردني للسلام باعتباره مقترحاً عربياً.

وفي ٢١ إبريل التقى الملك الأردني عبد الله الثاني بالرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي قدم له مقترحاً حول عملية السلام في الشرق الأوسط، يقوم على أساس التطبيع في مقابل السلام، وليس الأرض مقابل السلام، وهي نفس الرؤية التي تنبأها حكومة الليكود. وفي ٤ مايو الجاري ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كلمة أمام مؤتمر إيباك وقال بأن هناك مقاربة جديدة لدى حكومته حيال عملية السلام.. ولم يتحدث عن مبدأ الدولتين، وبطبيعة الحال لم يشر إلى قضية اللاجئين، وإنما شدد على رؤية الليكود التي تقوم على التمسك بيهودية الأرض في مقابل رؤية العمل التي تتمسك بيهودية الشعب، ولذلك فإن ما طرحه الملك الأردني وتبنته السعودية ومصر يتوافق تماماً مع الرؤية الليكودية، أي القبول بالتطبيع مقابل السلام.

المعلم الذي زار عمان في ٤ مايو نقل رسالة شفهية إلى الملك الأردن تتناول الجهود العربية في عملية السلام. ونقلت مصادر عربية شبه رسمية بأن المعلم أبلغ القيادة الأردنية تحفظات سورية على مبادرة ٢٠٠٥، وأنها لن تشارك في أية مباحثات تستهدف المساس بحقوقها في الجولان أو قضية القدس وعودة اللاجئين، وأن ما رفضه أغلب القادة العرب في قمة الجزائر سنة ٢٠٠٥، لن يكون تغير

شديد مع مقترح الأردن، باستثناء وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط الذي طلب بإعادة صياغة المقترح الأردني (حتى يكون مقبولا من جميع الأطراف)، فإن المقترح لم يسحب بصورة نهائية من التداول، بل جرى تجميده مؤقتاً.

الرفض العربي حينذاك أطاح بحكومة أردنية، وحمل الملك عبد الله الثاني قتل مقترحه لوزير

بشّر الملك الأردني

الكيان الإسرائيلي بـ (تطبيع

إسلامي)، في حال قبل بمبادرة

السلام العربية، فكان صوتاً

لوعد سعودي سابق

خارجية، ولكن المقترح بقي بانتظار الفرصة المناسبة لإعادة طرحه مجدداً. وفي ١١ إبريل الماضي، عقد في العاصمة الأردنية، عمان، إجماع وزراء خارجية كل من مصر والأردن والسعودية وقطر وفلسطين ولبنان، بحضور الملك عبد الله الثاني، وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، فيما غاب وزير الخارجية السوري وليد المعلم. وكان الهدف من الإجماع بلورة رؤية جديدة عن السلام في الشرق الأوسط وفق المقترح الأردني الذي تم

على أية حال، فإن الصيغة الأولى من مبادرة عبد الله الأول لم يكتب لها النجاح لأن الجانب الإسرائيلي رفضها، وقال عنها أرئيل شارون، رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي، بأنها لا تساوي الحبر الذي كتب به، ما لم يجر تعديل جوهري عليها، وخصوصاً فيما يرتبط بموضوعي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ووضع القدس. وخلال سنوات، كان رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي الأمير بندر بن سلطان، المتواري عن الانتظار هذه الأيام، يوجب العواصم العربية والأوروبية، إلى جانب اللقاءات المكثفة مع مسؤولين إسرائيليين وأميركيين بهدف تعديل المبادرة العربية كيما تكون مقبولة من الجانب الإسرائيلي.

إلتقطت القيادة الأردنية، ممثلة في الملك عبد الله الثاني الرفض الإسرائيلي كيما تكون محوراً لمبادرة سعودية مطبّرة. وفي إجماع وزراء الخارجية العرب في الجزائر في مارس ٢٠٠٥، للتمهيد للقيمة العربية في نفس التاريخ، أطلق الأردن مقترحاً صامداً دعا فيه إلى إقامة علاقات رسمية بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي حتى قبل إقامة الدولة الفلسطينية. بل أكثر من ذلك، أن المقترح تضمن دعوة بعدم ربط التطبيع العربي مع الكيان إسرائيل بانسحاب الأخيرة بشكل كامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بل ربطه بدلاً من ذلك بالانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في يوليو ٢٠٠٥.

وبالرغم من أن المقترح الأردني لم يجد طريقه إلى القمة العربية في الجزائر في مارس ٢٠٠٥، بسبب إعتراض دول عربية كثيرة تعاملت ببرود



عبيد الله أم عبيد إسرائيل!

تندلع في المنطقة. ولكن في الوقت نفسه، بشر الملك الأردني الكيان الإسرائيلي بـ (تطبيع إسلامي)، في حال قبل بمبادرة السلام العربية، وهو ذات الوعد الذي أطلقه الملك السعودي عبد الله سابقاً. ما بلغت الإنتباه حقاً أن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، الذي كان حاضراً في اجتماع عمان في إبريل الماضي قبل سفر الملك الأردني إلى واشنطن، كان قد أبدى موافقته على مقترح السلام الأردني، على أساس أن المقترح لا يمس بأصل المبادرة العربية، ولكنه يشكل مرحلة انتقالية لحين تهيئة الظروف المناسبة لتطبيقها. ولذلك تقى عمرو موسى أن تكون هناك تعديلات على المبادرة، ولكنه يتذكر جيداً ما جرى في قمة الرياض في مارس ٢٠٠٧، حيث أن تخفيضاً متعمداً لملقي اللاجئين والقدس قد جرى، وأوكلت للجنة عربية من الدول التي لها علاقات مع الدولة الصهيونية من أجل متابعة المشاورات مع الأخيرة، فيما يرتبط تطبيق المبادرة.

اليوم، نحن أمام منحى خطير يدفع به قادة دول الاعتدال وإذا ما نجحوا في إقناع دول عربية أخرى بالمقترح الأردني فإن ذلك يعني تحقيق مطالب التيارات الاسرائيلية كافة، أي القبول بيهودية الأرض الفلسطينية ويهودية الدولة الإسرائيلية، وليس في ذلك فقط رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، بل وتهجير الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين من أراضي ٤٨.

إننا، بكلمات أخرى، ندخل مرحلة انحطاط سياسي بفعل مزايادات المعتدلين منذ قمة بيروت ٢٠٠٢، وما يزيد الأمر سوء أن المقترح الأردني الذي يتضمن تنازلاً شاملاً عن كل الحقوق العربية والفلسطينية يتم طرحه في ظل حكومة إسرائيلية متطرفة، يسخر قادتها من العرب بمن فيهم قادة الاعتدال، كما فعل ليبرمان الرئيس المصري حسني مبارك، بمعنى آخر إنها مبادرة ذليلة، رغم أن ليس هناك ما يدعو لذلك كله، ولكن حسبنا قول الشاعر (من يهن يسهل الهوان عليه) ما لجرح يميت (إلام).

في السياق نفسه أيضاً، جاء قرار حكومة نتنياهو وعلى لسان متطرفها وزير الخارجية ليبرمان في ٩ مايو بأن الحكومة الإسرائيلية لن تعيد الجولان لسوريا، وهذا من شأنه تعطيل الدور التركي الذي عمل في فترات سابقة من أجل رعاية مفاوضات سورية إسرائيلية.

المسؤولون السوريون الذين خرجوا من امتحان عسير في فترة إدارة المحافظين الجدد السابقة، بما تخلله من حربين كبيرين على لبنان وفلسطين، إضافة إلى الحصار السياسي الخانق الذي فرضته إدارة بوش، بدعم من دول الاعتدال العربي، يشعرون باطمئنان أكبر إلى أن نجاحهم في مواجهة تحديات كبيرة من هذا القبيل يجعلهم أقدر على خوض امتحانات أخرى، بالتمسك بمواقفهم السابقة، وخصوصاً إذا ما تعلق الأمر بموضوعات سيادية مثل الجولان، والقدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفيما يبدو، أن قادة الاعتدال ليسوا على قناعة مؤكدة بإمكانية تسويق مبادرة جديدة تقتصر على التطبيع مقابل السلام دون ارتدادات حادة من الشارع العربي والإسلامي. ولهذا السبب، يحاول بعضهم استرضاء القيادة السورية كيما تخفف من انتقاداتها للمقترح الأردني بصورة علنية، لأن ذلك سيتسبب في إفشال الجهود الأردنية التي تحظى بغطاء سعودي مصري.

لا يبدو أن رسالة الرئيس بشار الأسد إلى الملك الأردني عبد الله الثاني في وقت سابق قد حسمت أي

المقترح الأردني للسلام يستغل

بالمبادرة السعودية المعدلة في

قمة الرياض ٢٠٠٧، بما تشمل

إلغاء حق العودة والقدس

مناقشة مستقبلية في موضوع السلام، ولذلك قام في ١٠ مايو بزيارة دمشق في محاولة ثانية لشرح وجهة النظر الأردنية في موضوع مقترح السلام الجديد، وإقناع القيادة السورية بمقترحات التعديل على المبادرة العربية قبل أن يتولى مهمة تسويقها وزراء دول الاعتدال مصر والسعودية والأردن. لم يسمع الملك الأردني من الجانب السوري ما يصلح أساساً لقيادة مبادرة عربية تتجاوز حقوق سوريا في الجولان، وحقوق العرب والفلسطينيين. في اليوم التالي، أي العاشر من مايو، أطلق الملك الأردني تصريحاً مشتركاً مع الرئيس السوري تمسك فيه بمبدأ الأرض مقابل السلام، وحذّر من أن إدارة أوباما ما لم تلتقط هذه الفرصة للسلام فإن حرباً أخرى قد

الحكومة الاسرائيلية ذريعة للقبول به.

وفي ٧ مايو الماضي عاد المعلم ليوكف في مؤتمر صحفي عقد مع نظيره الفنلندي والأستوني، بأنه لا يوجد أي مبرر ولا يمكن تعديل المبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢، والتي استندت إلى قرارات مجلس الأمن ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ القرار ١٩٤ لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

حيال الرفض السوري للمقترح الأردني والرؤية الليكودية، تكثفت الزيارات الأوروبية والأميركية إلى دمشق في محاولة لإقناع الأخيرة بالقبول بمبدأ التفاوض مع الكيان الإسرائيلي انطلاقاً من فكرة جديدة حول السلام. فقد زار سورية في الشهرين الآخرين عدد من كبار المسؤولين من مختلف دول الاتحاد الأوروبي من بينهم نائب رئيس الوزراء والشؤون الخارجية والهجرة في لوكسمبورغ ووزراء خارجية إيطاليا وإسبانيا وأيرلندا وبريطانيا ونائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية المالطي والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية والامن في الاتحاد الأوروبي ومفوضة الشؤون الخارجية وسياسة الجوار في الاتحاد.

المسؤولون الأميركيون الذين ترددوا على دمشق خلال الشهرين الفائتين، وخصوصاً وكيل وزير الخارجية الأمريكي فيلتمان حملوا رسالة واحدة يصبح عدو: إقبلوا بتعديل المبادرة العربية وسنعيد العلاقات معهم، مع حوافز، ورفض إسم سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب أو حلف الأشرار. ولكن حتى الآن، لم تثمر الزيارات تلك عن نتيجة حاسمة، في ظل رفض لمبادرة سلام تتجاوز الحقوق المشروعة للدول العربية التي تحتل إسرائيل أجزاء من أراضيها، وكذلك رفض قوى الممانعة في فلسطين ولبنان لأي مبادرة تتجاوز موضوع الأرض، وعودة اللاجئين، والقدس.

الموقف السوري المعلن أحدث ردود فعل سلبية على الساحة العربية، الأمر الذي دفع الملك عبد الله الأردني إلى نفي أن يكون هناك تنازل عن الحقوق العربية المشروعة، وكذلك فعل رئيس الجامعة العربية عمرو موسى، ولكن المؤشرات جميعاً تفيد بأن هناك ضغوطات مكثفة على سوريا بدرجة أساسية للقبول بتعديلات على المبادرة العربية.

ويبدو أن الأردن والسعودية ومصر ستخوض مرحلة جديدة من التجاذب في الدلائل العربي في محاولة لكسر الموقف الممانع في المنطقة، مصحوباً بضغوطات أوروبية وأميركية، ولذلك لم يكن مفاجئاً هذا التحول الدراماتيكي في الموقف الأميركي من سورية، بعد صدور قرار أوباما في ٩ مايو بتمديد العقوبات على سوريا بذريعة كونهما مارتا تشكل تهديداً للمصالح الأميركية، والذي لم يكن سوى محاولة أخرى للضغط على دمشق من أجل الموافقة على الصيغة الأردنية للسلام والقبول بإلغاء حق العودة والتخلي عن القدس.

السعودية والانتخابات في لبنان

مال كثير ويأس كبير!

محمد فلاحي

نقلت مصادر لبنانية من فريق الموالة والمعارضة أن السعودية خففت حجم تمويلها لقوى الموالة لاقتناعها بأنها ستخسر الانتخابات ولا تريد أن تؤسس لأزمة علاقات مع لبنان الذي ستحكمه القوى المعارضة المتحالفة مع سوريا..

ويقال بأن الأمير مقرن بن عبد العزيز المقرّب من الملك عبد الله قد أبلغ قادة في فريق الموالة بأن المملكة ليست على استعداد لخسارة دولتين دفعة واحدة وهما سوريا ولبنان، وأن التجربة السابقة بما اشتملت عليه من إخفاقات في سبيل كسر سوريا وقوى المعارضة في لبنان لا يمكن تكرارها. ونقلت مصادر لبنانية مقرّبة من الموالة بأن رسالة وصلت إلى قادة في الفريق بأن الأقطاب السعوديين الفاعلين في المرحلة الماضية بدأوا بالتوازي تدريجاً مثل سعود الفيصل وبندر بن سلطان، لصالح فريق جديد مقرّب من الملك يقوده رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز، الذي زار سوريا في الشهر القليل الماضي وأكثر من مرة من أجل إعادة العلاقات إلى وضعها السابق.

التزم الأمير سعود الفيصل، الذي يواجه انتقادات واسعة داخل العائلة المالكة وكذلك أطراف عربية، الصمت في ظل تصاعد حمى الحملات الانتخابية بين فريقَي المعارضة والموالة، ونقلت مصادر لبنانية بأن (دبلوماسية الهافت) بين سعود الفيصل وبندر ولسطان من جهة وقادة فريق الموالة، وخصوصاً تيار المستقبل برئاسة الشيخ سعد الحريري قد تراجعت، بعد أن تبذرت مؤشرات فشل سياسة المحاور التي قادها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش ونائبه ديك تشيني.

إدارة أوباما التي قررت الانفتاح على سوريا، وتطويق بعض بنود خطة بركر - هاملتون للدعاية للانتخابات على دول مثل سوريا وإيران، تسعى لإزالة آثار المرحلة الماضية، عن طريق إرسال الموقدين إلى دمشق، ودعوة إيران للمشاركة في مؤتمرات حول أفغانستان والعراق بل وتقديم تنازلات لها كمقدمة لتسوية الأزمة العالقة بين إيران والغرب عموماً، وفي الوقت نفسه ترفض التعاطي بخفة مع الشأن السياسي اللبناني.

وقد يبدو، فإن الخسائر التي تكبدتها السعودية في السنوات الماضية بفعل الإصرار على

في لبنان، بدليل أن قطر وليست السعودية هي من تولت رعاية الإنفاق، وإن بدت الدوحة متواضعة في إخراج دورها في الإنفاق.

سلسلة الخسائر التي تكبدتها السعودية في لبنان تواصلت إلى النهاية، أي حتى التفجيرات التي طالت الجيش اللبناني في طرابلس وانتقلت لاحقاً إلى دمشق، حيث بدأت الأخيرة تصعد المكاسب، بغطاء أوروبي وأحياناً أميركي تحت الشعار نفسه الذي حاربت الرياض به دمشق في سنوات لاحقة، أي محاربة التطرف وملاحقة الجماعات الإرهابية.

وكان متوقعاً أن لا تخرج السعودية من لبنان بسهولة، ولذلك مثّلت الانتخابات البرلمانية بالنسبة لها معركة قاصلة، بل ومصيرية لأنها تخوض سباقاً مع زمن لم يعد بالإمكان إبطاء دورته، وما يصحبه من تغييرات جوهرية. ولأن الخارطة اللبنانية خاضعة لقانون الاستقطاب الطائفي والسياسي الحاد، فإن هامش المناورة فيها يبدو ضئيلاً. وقد يكون من السهل أحياناً التهنّك بنتائج الانتخابات، باستثناء مفاجآت محسوبة قد تقع في هذه الدائرة أو تلك. ولذلك، فإن أقصى ما يمكن للحكومة السعودية أن تملكه في لبنان هو توظيف المال السياسي في الانتخابات لدعم قوى ١٤ آذار الحليفة لها.

في تقرير الصحافي الأميركي روبرت ويرث من بيروت والذي نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) في ٢٤ إبريل الماضي حول دور المال السياسي في الانتخابات اللبنانية ما يلفت إلى دلالات هامة. ويؤيد التقرير من حقيقة أن الانتخابات النيابية في لبنان في يونيو المقبل تنجبه لأن تكون الأكثر كلفة على الإطلاق من أي مكان آخر مع تدفق مئات الملايين من الدولارات من كافة أرجاء المعمورة إلى هذه الدولة الصغيرة. ويرى ويرث بأن السعودية ودولا أخرى في المنطقة شرعت في تزويد الأطراف المتحالفة معها هناك بالأموال لدعم حملاتها الانتخابية بدلا من السلاح. بعد أن دلت البلاد من وجود الجيوش الأجنبية على أراضيها.

ويصف الكاتب صورة الانتخابات البرلمانية في لبنان هذه المرة بأنها الأكثر حرية وتنافساً بما لا نظير له خلال عقود من الزمن. وفي الوقت نفسه قد تكون هذه الانتخابات الأكثر فساداً كذلك. ويعلق

السير في طريق التوتير مع سوريا وإيران وقوى الممانعة في المنطقة قد دفعت بها إلى التخلي عن دورها كرأس حربة، وإعطاء أطراف أخرى مثل مصر والأردن زمام المبادرة، حيث تتولى الحكومة المصرية بأقطابها الأمنيين والسياسيين على السواء لقيادة حملة مضايقات على حركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، فيما تضطلع القيادة الأردنية بالترويج لمبادرة سلام تسقط منها حق العودة للاجئين الفلسطينيين والتخلي عن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية الموعودة.

وفي الشأن اللبناني، يراهن فريق الموالة على أن تلعب مصر دوراً في الحملة الدعائية ضد المقاومة اللبنانية لناحية دعم الموقف الانتخابي للموالة، وإن كان الأثر المرجو من تلك الحملة لم يكن كما أمّله المسؤولون المصريون وعرب الاعتدال عموماً، خصوصاً وأن القضية التي يراود توظيفها في الحملة الدعائية ضد حزب الله هي القضية الفلسطينية، فيما لا تزال صور الحصار المضروب على قطاع غزة حية، بل تعاد كلما طرحت منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني في العالم قضايا العدوان الاسرائيلي واستعمال الاسلحة المرمية، وسياسة التجويع والحصار المفروض على مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة. الآخر الآخر، أن اكتشاف الشبكات الأمنية الاسرائيلية في لبنان خفف إلى حد كبير من وطأة أي حملة دعائية ضد حزب الله.

بطبيعة الحال، فإن السعودية لن تكون فرحة بفشل طليعتها في الموالة في الانتخابات المقبلة، وهي التي رقت قميص الحريري لسنوات من أجل أن تبقى على نفوذها في لبنان بعد أن خرجت القوات السورية منه.

بعد ٧ مايو من العام الماضي اكتشفت السعودية أنها غير قادرة على البقاء طويلاً هناك، وأن نفوذها لا يستند على مصادر قوة حقيقية، بل أن اتفاق الدوحة الذي تم في مايو من العام الماضي قد عنى فيما عنى أن السعودية لم تعد اللاعب الأكبر

على ذلك قائلاً: فالأصوات تُشتري نقداً أو عيناً في شكل خدمات، والمرشحون يغرون منافسيهم بمبالغ طائلة للإنسحاب من حلبة السباق، وتكلفة التغطية الإخبارية التلفزيونية للحملات الانتخابية أخذت في الارتفاع، وآلاف المغتربين اللبنانيين يجري نقلهم مجاناً بالطائرات إلى مواطنهم للتصويت في الدوائر التي تشهد تنافساً محصوماً. وينقل ويرث عن عدد من الناخبين ومراقبي انتخابات ومرشحين سابقين وحاليين قولهم، إن عمليات دفع الأموال تضغي نزعة من الشك عميقة على الممارسة السياسية في لبنان، الذي ربما يعتبر ظاهرياً الدولة العربية الأكثر ديمقراطية، لكنه في الواقع يدار إلى حد كبير بالمحسوبية والبطانة والولاء للعشيرة.

المهم في تقرير ويرث أنه ينسب إلى مستشار للحكومة السعودية - لم يذكر إسمه - القول إن بلاده تراهن كثيراً على هذه الانتخابات، مضيقاً أن مساهمتها في هذا الصدد قد تناهت مئات الملايين من الدولارات في بلد لا يربو تعداد سكانه عن أربعة



ملايين نسمة. وأضاف المستشار أن السعودية تدعم مرشحين ضد حزب الله، (وستجلب إيران شعرة بوطاة الضغط عليها). وأشار ويرث إلى أن هذه الأموال التي تدفع للناخبين تعد مصدر دعم كبيراً للعديد من الطوائف والجماعات، ولأن كل مقعد في البرلمان يرمز إلى طائفة دينية فإن الانتخابات المقبلة تنزج إلى تعزيز البنية السياسية في لبنان القائمة أساساً على النفوذ الطائفي.

لقد بدت السعودية في الشهرين الأخيرين قبل موعد الانتخابات النيابية غير راضية تماماً عن سير التحضيرات والإعلان عن قوائم المرشحين في تحالف ١٤ آذار. وفهم البعض من أحجام نسب لحدود عن ترشيح نفسه، وهو المقرب من السعودية، دلالة على ضعف حماسة الأخيرة لدعم فريق الموالات، وكذا الحال بالنسبة لعدد آخر من المرشحين المحسوبين

على السعودية. في وقت بدت فيه بنية الموالات هشة وأقرب إلى التفتك بعد صدور إشارات من بعض قادة ١٤ آذار مثل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بأنه سعيد بالنظر في خارطة تحالفاته المستقبلية، وبات أقرب إلى تشكيل تحالف إستراتيجي مع رئيس حركة أمل نبيه بري، فضلاً عن انفتاحه على حزب الله ورغبته في ترميم روابطه معه.

أمام تحديات خطيرة من هذا النوع تواجه تحالف ١٤ آذار، طار السفير السعودي السابق في بيروت وزير الإعلام الحالي الدكتور عبد العزيز خوجة إلى بيروت في ٢٦ إبريل الماضي بهدف إعادة تنسيج لحمة الموالات، ووضع حد للخلافات المتصاعدة بين قوى ١٤ آذار قبل أيام من موعد الانتخابات. وفيما كانت تتجه المعارضة إلى ترميم الطريق بين الرابطة - عين التينة، الذي حسم باتفاق مبادئ بعد لقاء ثلاثي جمع قيادات كل من حزب الله والتيار الوطني الحر وحركة أمل في ٨ مايو، كان خوجة يواجه صعوبة بالغة في تسوية خلافات معقدة يعاني منها فريق الموالات، خصوصاً بعد إطلاق سراح الضباط الأربعة والذي أحدث هزة عنيفة في قواعد ١٤ آذار، وهوب الفريق المنافس ورقة إنتخابية قوية.

التدخل السعودي عبر خوجة لم يحقق اختراقات لافتة في خلافات الموالات، بالرغم من أن موقف جنبلاط فهم على أنه مناورة سياسية أو استدرار لتدخل مالي سعودي، ولكن الزحزحة في أداء جنبلاط جاء عقب إطلاق الضباط الأربعة، الذي هدد عوائلهم في مرحلة التجيش السياسي بتعليقهم على المشانق، حيث شعر جنبلاط بأنه معني دون سواء بالرر على قرار الإفراج، فالتقى بسعد الحريري وأطلق تصريحات متفائلة، بأن الموالات ستكسب الانتخابات القادمة.

كان أهم ما تحرك عليه خوجة، إضافة إلى وقف مسلسل الخلافات بين جنبلاط وفريقه ووضع حد لتداعيات قرار نسيب لحود بسحب ترشيحه بالرغم من أنه فسره بطريقة غامضة معتبراً قراره لدواعي شخصية محضة، هو إقناع قواد السيورة لترشوح نفسه في صيدا، وتسوية الخلاف المتعاطل بين تيار الحريري والجماعة الإسلامية.

في صيدا، كان موقف السيورة بالغ الصعوبة، كونه يأتي إليها بعد غياب طويل مضروب بالإهمال، وكان لابد للام السعودي أن يتدخل على وجه السرعة لتعويض قصور وتفسير فادح من جانب العائد إلى المدينة بقليل من الحظوظ. أدرك منافسه، أسامة سعد، الذي ينتمي إلى فريق المعارضة بأن ما لا سعودي بدأ يتحرك في شوارع المدينة، وحذر من نتائج الوخيمة على الوضع الصيداوي، لأنه جاء لفترة محدودة ولأغراض إنتخابية محضة.

أما على مستوى التجاذب بين الحريري والجماعة الإسلامية، فبقي الخلاف متردداً صعوداً

وهبوطاً، مع إصدار تيار الحريري على الإمسك بالورقة الطرابلسية بصورة شبه كاملة، وكذلك الورقة الصيداوية حيث كانت تناضل الجماعة الإسلامية لأن تسجل حضوراً لافتاً بحسب لها في تاريخ المدينة لولا أن تحالف السيورة والوزير بهية الحريري قد أدى إلى انسحاب الجماعة الإسلامية من المنافسة في صيدا. في المقابل، واجهت جهود خوجة تحفظات صعيدية غير مجهولة، وخصوصاً إزاء أي تفوق إنتخابي لصالح الجماعة الإسلامية لنعكاس ذلك على مصر، في الوقت الذي تحاول حكومة مبارك وضع العراقيل أمام حركة (الإخوان المسلمين).

يبقى أن رهان السعودية على تيار المستقبل بقي ناقصاً مالم يجتذب الورقة الإسلامية السنية، بالنظر إلى أن أغلب الجماعات الدينية السنية بقيت خارج مجال التأثير السعودي، مثل رئيس جبهة العمل الإسلامي الدكتور الداعية فتحي يكن، وحركة التوحيد الإسلامي برئاسة الشيخ بلال شعبان، فضلاً عن رموز سياسية سنية مثل رئيس الوزراء الأسبق الدكتور سليم الحص، ورئيس الوزراء السابق عمر كرامي وآخرين غير متوافقين مع الرؤية السعودية، ولذلك فإن الرهان هو على الجماعة الإسلامية المرتبطة أيديولوجياً وتنظيمياً بجماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها سنة ١٩٦٤. ويطيعة الحال، فإن تكوين الجماعة الإسلامية، والإيديولوجي والتنظيمي غير المنسجم مع التوجه الديني السلفي لدى السعودية رسم مسافة فاصلة بينهما، ولهذا فإن النفوذ المأمول الذي كان خوجة يطمح في تحقيقه هو أن يؤثر رعاية معنوية رمزية ورعاية مادية عالية، ولكن الجماعة التي تحاول الانسجام مع أيديولوجيتها لا ترغب في خسارة صورتها التاريخية عبر تقديم تنازلات قاتلة، فالتفت باتفاقات جزئية.

أما على المستوى المسيحي، فإن السعودية ألقت ببقل مالي لاق في المناطق المسيحية عبر دفعها، أي حزب الكتائب والقوات اللبنانية. وبالرغم من استمالة ميشال المر الذي يحاول تقديم نفسه باعتباره قطباً موازياً لأمين الجميل وسمر ججع، فإن التصديعات في الجناح المسيحي من فريق ١٤ آذار ليس أفضل حظاً من أجنحة أخرى تعاني من خلافات حادة ليس على مستوى الجناح المسيحي بصورة عامة، بل وفي داخل مكوناته أيضاً، فممازالت التبدلات التدرجيات في هوية المرشحين من الكتائب أو القوات تثير مخاوف من خسارة قاعدته.

مهما يكن، فإن السعودية تتحرك بقدر كبير من اليأس وبقليل من التفاؤل في أن تسفر نتائج الانتخابات عن شيء مفاجيء، بالرغم من تواصل الدعم الدولي وتقاتل فرق المراقبين والداعمين على لبنان قبل موعد الانتخابات لتوفير كل أشكال الدعم لفريق الموالات.

مفاعيل التحولات الاجتماعية والسياسية

التشابك داخل سور الدولة

عمر المالكي

يُقي علماء نجد منذ إبرام التحالف التاريخي بين الشيخ محمد عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤، في حالة حذر دائم من خروج الأمراء عن المسار الذي رسمه التحالف، فكانوا يكتفون من إتصالاتهم ونصائحهم لأمراء آل سعود كلما شعروا بأن زيجاً ما قد وقع بما يهدد سلطانهم الروحي في الدولة. وكانت الشعار دائماً أن (الملك والدين توأمان)، وأن دوام الملك مشروط بالتزام الأمراء بمهام الدعوة. ولذلك السبب، أرجع بعض العلماء القدامى سبب إنهيار الدولة السعودية الأولى والثانية إلى انحراف الدولة عن أهدافها الدينية، وتحويلها إلى مجرد دولة بلا دعوة.

من آثار المناهج الحديثة وطواقم المعلمين الذين وفدوا إلى الديار من أجل تدريس العلوم العصرية التي يعتقد العلماء بأنها موجهة للقضاء على علوم الدين التي بقيت مصونة وناشطة وسط المجتمع التجدي بفضل السلطة الروحية لدى العلماء.

وجاء في مقدمة الجزء السادس عشر من كتاب (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) الذي جمعه عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (١٣١٢ - ١٣٩٢)، أن (السبب الأعظم لضعف العلم والإسلام، والكسر الذي لا يتجبر، والطامة الكبرى: استجلاب معلمين ملحدين، من البلدان المنحلة، لنشر الثقافة - يعني الغربية - ورفع الأمية)، وأن هؤلاء جاءوا (يحملون معهم برنامج التعليم، الذي يشتمل على فنون محظورة، من تصوير، وغيرها.. ليحتثوا الإسلام من أصله.. وقد أخذ عنهم أكثر الشباب مواد تعليمهم وتخلقوا بأخلاقهم، فبالتناقل تلقيناهم بنحورنا نصرة لدين الله فممنعناهم، أو نلنا الشهادة..). وفي رسالة لرئيس مجلس القضاء الأعلى الأسبق الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد (١٣٢٩ - ١٤٠٢) إلى وزير المعارف ينتقد فيها الوزارة، ويقول بأنها (أصبحت الآن مصدراً كبيراً لبث الأخلاق السيئة، وتبليط الأنهال، واضمحلال العقيدة السلفية التي غرسها أولئك الأفاضل، في هذه الجزيرة). وكتب سنة ١٣٨٤ - ١٩٦٣ مقالاً بعنوان (ويل للإسلام من أهله): (إن الإسلام بدأ يضعف في بلادنا، وتخف سلطوته في القلوب، وتضعف عظمتة في النفوس.. فقد علم الناس أن تغييراً عقلياً، وانحرافاً غريباً طرأ على أفكارهم، وتبدلت لديهم سبل المدنية الجارف، فاستقبلوا ذلك البلاء العظيم بارتياح، وقبول وصفاء بال، وبادروا إلى إقتفائه، والدعوة إليه، ونهلوا عن كل شيء سواه).

رسائل كثيرة صدرت عن العلماء تحذر من خطورة انتشار التعليم الحديث، ويعكس إلى حد كبير الشعور المتعاظم لدى العلماء بأن مكانتهم الروحية باتت تواجه تحديات ليس على مستوى السلطة فحسب، بل وعلى مستوى المجتمع أيضاً. وكانت قضية تعليم البنات الذي كان قرار البدء به بالغ الصعوبة بالنسبة للعلماء، وشاركت في التشجيع عليه زوجة الملك فيصل، عفت، ذات الأصول التركية، الأشد وقعاً على علماء الدين. وكانت تقوم رؤيتهم على أن تعليم البنات يمثل بداية انكشاف المجتمع على الثقافة الحديثة، وسقوط آخر معاقل الحصانة الأخلاقية التي بقي العلماء يدافعون عنها لضمان بقاء تأثيرهم الروحي والاجتماعي.

على أية حال، لم تحسم (نصائح) العلماء الأمر بصورة قاطعة، في ظل تطلعات سياسية غير منضبطة لدى الأمراء الذين ما إن يترسخ سلطانهم حتى يعيشوا أوضاع الأمراء الزمنيين، الذين بقوا تحت تأثير النزوات الخاصة والتوازن المادية والشخصية. وفي مرحلة لاحقة، وخصوصاً مع نهايات الدولة السعودية الثانية، لاحظ علماء الوهابية بأن شيئاً ما بدأ يطرأ على مسار الدولة، وأن لا سبيل إلى إيقافه، بما يعكس قنوطاً لدى العلماء من إمكانية إعادة ترميم العلاقة المتصدعة بين العلماء والأمراء. نلاحظ ذلك بوضوح في رسالة بعث بها الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن (١٢٢٥ - ١٢٩٢) إلى حمد بن عبد العزيز جاء فيها (ولا يخفاك أيها الأخ: حال أهل الزمان، وغربة الإسلام، وندرة الإيمان بينهم، وقد ابتلوا بما رأيت من الفتن والمحن.. ونسي العلم والتوحيد، وأقفر الديار من الناصح الرشيد، وهدم الإسلام، وخلت الديار من ذوي العلم والفهم..) وقال (ولولا أني أخصي على النفس من كثير من أهل نجد، لتحشمت القيام بذلك، ولو جدتني حول المياه وبين المسالك، وإلى الله المشتكى من عدم المعين والنصير، وغلبة الجهال والكثير). (١).

وفي رسالة أخرى للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن إلى شخص يدعى عبد الله بن عبد العزيز الدوسري جاء فيه (والحكمة - والله أعلم - شدة الحاجة وقت الفتن، وخوف الفتنة والتقلب، وأكثر الناس من أهل نجد، وغيرهم، ليسوا على شيء في هذه الأزمان، والمؤمن من اشترى نفسه، ورغ فيما أعرض عنه الجهال والمترفون..). (٢).

حتى نهاية الدولة السعودية، كان العلماء يواجهون أخطاراً من داخل البيت الحاكم، وإزاء تحولات في سلوك الأمراء بما يهددهم، بما ينعكس على المجتمع، بناء على الرؤية الدينية القائلة بأن صلاح الرعية من صلاح الأمراء، وأن فسادها من فسادهم. ولذلك، تركزت كثير من رسائل الناصحة إلى ما قبل سقوط الدولة السعودية الثانية على الحكام بوصفهم أمناء على الدولة. ولكن مع انطلاق مشروع الدولة السعودية الثالثة، وجد علماء الدين في نجد أنفسهم أمام تحديات شديدة التعقيد إرتطمت بصورة مباشرة بمصادر التوجيه الديني، التي كان يعتقد العلماء بأنها امتياز خاص بهم، وغير قابلة للإختراق من أي جهة أخرى داخلية أو خارجية. تبدي ردود فعل العلماء على دخول مناهج التعليم الحديث إلى المملكة، أنهم تعرضوا الصدمة عنيفة، ذلهم عن اتخاذ تدابير احتياطية للتخفيف

حملات الاستنفار الديني التي قادها العلماء للحيلولة دون تطبيق قرار فتح مدارس للبنات في المملكة، انتهت إلى عملية ترضية بين العلماء والعائلة المالكة بقيادة الملك فيصل بأن تخضع إدارة تعليم البنات تحت إشراف العلماء. بطبيعة الحال، أدرك العلماء في وقت مبكر بأن تلك الخطوة كانت مخاطلة إلى الحد الذي لم تنجح في قطع السبيل أمام حركة التعليم الحديث في المملكة على مستوى الذكور والإناث.

في مقالة كتبها الشيخ عبد الله السليمان بن حميد نشرت في مجلة (رؤية الإسلام) سنة ١٣٨٠هـ، شُن فيها هجوماً على بدء تعليم البنات في المملكة واعتبره مقدّمة لاحتلال بلاد المسلمين، وشملت انتقاداته تعليم البنات الحاسب والهندسة والجغرافيا، وقال (ما للتساء وهذه العلوم..إنها لمصيبة وخطر عظيم على مجتمعنا). وأضاف (إن تعليم المرأة على هذه الصفة، هو مصدر انحطاط الأمة، وسقوطها في الهاوية...) (٣).

وبصورة عامة، نلاحظ من سيرة بعض علماء الوهابية في زمن الملك عبد العزيز بوادر التحول الاجتماعي في مرحلة مبكرة من زمان نشأة الدولة، حيث كنتم بعضهم غيظه لما شعر بأن مرحلة الفصام بين الدين والدولة قد بدأت، فقرر تفادي المصادمة معها رجاء إنابة الطبقة الحاكمة وتراجعها، وقد ينطوي ذلك الموقف على عجز عن القيام بدور ما يعيد ترميم التحالف الاستراتيجي بين أهل الدعوة وأهل الدولة. يتقل النجدي في سيرة الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٢٥٦ - ١٣٣٩هـ)، وكان من أكابر علماء نجد في زمانه، أن رجلاً كان يسير معه من المسجد إلى بيته في بعض الأيام، وتبعه رجل من الأخوان، فأدركه في أثناء الطريق، فقال يا شيخ عبد الله: هذا الكافر (فلبى) يدخل المسجد، أفلا نقتله قال: لا يا ولدي، قال: أفلا نخرجه منه؟ ولم أحفظ ما قاله، فالتفت الشيخ إليه، فإذا هو قد ولي مديراً، فالتفت إلي ودموعه على خديه، وقال بحزن: إيه سوف يعلمون.

ويصف الشيخ عبد الله بن حميد موقف العلماء من التحولات الاجتماعية التي جاءت بفعل برامج التحديث، وخصوصاً في مجال التعليم، (والكثير من العلماء أو الأكثر: يتأفقون من الحالة الراهنة، ويظهرون التسجّر والسخط، ويبدون التأثر والانفعال، ولكن هذا لا يكفي...) (٤).

وهكذا، فقد شعر علماء الدين في نجد بأن نشأة الدولة السعودية تبطلت تهديدات جدية لمشروعهم الدعوي، حيث فتحت الدولة أبوابها أمام التعليم الحديث، والمنتجات العصرية، التي طالما حاربوها واعتبروها رجسا من عمل الشيطان، ومعاول هدم للدين، فكانوا يجهرون تارة بانتقاداتهم، وأخرى يكتفون بغضبهم، أو يسرون به للثقافة من طلابهم. وبالرغم من أن الملك عبد العزيز والملك من بعده، بل مجمل الطبقات السياسية المتعاقبة على الدولة السعودية الحديثة التي نشأت سنة ١٩٣٢، بأن تخفيضاً حتمياً لدور علماء الدين لا بد أن يتم كشرط لتحول الدولة السعودية إلى كيان مدني حديث، يستجيب لمطلوبات الدولة العصرية القائمة على اعتبارات في الغالب زمنية بل وعلمانية، فإنهم أيضاً أدركوا بأن التحول المفضي إلى قطعية تامة مع العلماء ينطوي على مخاطر جدية على الكيان نفسه، وذلك عائد إلى أسباب رئيسية أهمها:

الأول: القوة الراجحة للعلماء في المجتمع النجدي، حيث لا يمكن للعائلة المالكة أن تقدم على مجازفة غير محسوبة بالإصطدام بالعلماء الذين أمّوا آل سعود بالقوة الشعبية اللازمة لإقامة الدولة، كما أسبقوا عليها مشروعية دينية في ظل غياب مصادر أخرى قادرة على توفير وصفة المشروعية لدولة ناشئة، بل وخصامية.

الثاني: أن العلماء مثلاً دائماً تعويضاً إستراتيجياً لدولة تفتقر إلى

عمق شعبي خارج إقليم نجد، وبالتالي فإن أية محاولة لإضعاف أو تحييد دور العلماء في نجد يعني تجريد الدولة السعودية من مصدر قوة رئيسية ومشرّعة، وإفساح المجال أمام نشوء حركات تمرّد من داخل المجتمع النجدي المرشح للانفراط بنحو ما، فضلاً عن الدولة نفسها المؤسسة على مدّعي ديني، وليس وطنياً.

الثالث: أن حصانة الدولة أمام التفكك مكفولة بوجود العلماء، لأنهم مصدر التأثير الروحي والإجتماعي في نجد، وليس آل سعود، الذين سينظر إليهم، شأن العوائل الحاكمة في نجد سابقاً باعتبارهم حكاماً زمنيين، وبالتالي فإن نشوء أي حركة دينية قوية داخل نجد قد تحظى بتأييد العلماء إذا ما رفعت شعار الدين.

لهذه الأسباب، أدركت الطبقة الحاكمة السعودية بأن لا مناص من الرهان على الأيديولوجية الدينية كمصدر ضبط سياسي وأمني، يحفظ كيانية الدولة وتماسكها ويحيط مفاعيل المصادر الأخرى المنافسة أو المهددة. فمن وحي الرابطة الإيمانية، يتحرّك عالم الدين لحفظ الدولة باعتبارها مصدر حماية للعقيدة، والميدان الأرحب للتطهير الجماعي للإيمان، ومن جهة ثانية، فإن الرابطة الإيمانية في منظور رجل الحكم عنصر ضبط للرجعية، وترسيخ لأركان السلطة السياسية.

حاولت الطبقة الحاكمة تكييف العقيدة السلفية مع مشروعيها الدولتي، بما يحيط إمكانية التصادم أو على الأقل يوجّلها برهة من الزمن، وكان الرهان دائماً منصّباً على إمكانية تكمير التناقضات الإجتماعية لناعية الإمساك بزمام المبادرتين: الدينية والدولتية. ولذلك، فإن المؤسسات الدينية التي نشأت فور قيام الدولة السعودية ١٩٣٢ يتم الدفاع عن وجودها وأدوارها بوصفها مكونات جوهرية في بنية الدولة نفسها، إذ لا يمكن تصوّر الدولة السعودية دونها مؤسسات دينية (هيئة كبار العلماء، ولجنة الإفتاء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولجان الدعوة والإرشاد..الخ)، لكونها مدعومة في البنية التكوينية للدولة، ومصادر استقرارها واستمرارها. هكذا ينظر عالم الدين، والدعوي، والصحوي، ورجل الهيئة، إلى الدولة، ولأجل ذلك يدافع عنها، لأنها جزء من وجوده وهويته. في المقابل، سعى آل سعود من جهة أولى لأن يتحوّل العلماء وأشياعهم إلى قوة حامية دائمة ومتحرّزة، لدرء مخاطر داخلية وخارجية، أيديولوجية كانت أم سياسية أو عسكرية، ومن جهة ثانية، أن تؤمّن مشروع الدولة أثناء عبورها في مراحل التحديث، والتي يخشى من تداعياتها السياسية والأيدولوجية على الداخل بما يحدث أضراراً ما في الأساس الأيدولوجي للدولة.

ولكن المشكلة برزت مجدداً بين العلماء والأمراء حين بدأت الدولة تؤسّس لنفسها مساراً مستقلاً عن مشروع الدعوة، فقد شكّل امتثال الدولة لمساوئ الاشتراطات الإنتقال من الدعوة إلى الدولة تمرّداً سلمياً على مضامين العلاقة التاريخية بين العلماء والأمراء، وباتت الدولة كما لو أنها في مواجهة مباشرة مع الشريك العقدي الذي أَسَن مشروعية وجودها الديني، ولكنه لم يعد صالحاً، بعد اكتمال شروط الولادة، لأن يحتفظ بموقعه كشريك، فقد أصبح انفرط عقد الشراكة، بحسب رؤية العلماء، شرطاً حتمياً لاتطلاق مسيرة الدولة. تنبئ بعض رسائل العلماء مناصحاتهم عن إشارات نقدية للسياسة الحكومية التي يتبّعها آل سعود.

ونقرأ في رسالة للشيخ حمد بن عتيق (ت ١٣٠٦هـ) عامة إلى المسلمين جاء فيها (ومن الأمور المنكرة العظام: ما وقع فيه قادة أهل الإسلام، من الحيف والجور، وعدم القيام بالقسط بين القوي والضعيف، والعدو والصديق، والقريب والبعيد، وهذا عكس ما أمر الله به...) (٥). وإذا ما نظر بتعمّن إلى لفظة (قادة أهل الإسلام) في ضوء اللغة التيولوجية السلفية،

فإن الراجح في المقصود منها هو آل سعود دون غيرهم، وأن أهل الإسلام هم مجتمع نجد دون باقي الحكام. يعزّز ذلك ما ورد في رسالة الشيخ محمد بن عبد اللطيف (١٢٨٢ - ١٣٦٧) إلى عامة المسلمين قال فيها: «..فإننا لا نعلم على وجه الأرض أحدًا يجب السمع والطاعة له، ويجب الجهاد معه، أولى من هذا الإمام، الذي من الله به في آخر هذا الزمان، وهو الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل.. ثم يعقب ذلك بوصاياه له بالقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٦). وبمقدار ما أضفت عبارات الإطراء والتمجيد مشروعية على حكم آل سعود، فإنها أيضاً ألزمتهم بالقيام بما تؤمّم العلماء فيهم الصلاح والنهوض بأمر الدين. وبإزاء التحولات الاجتماعية التي طرأت بعد قيام الدولة السعودية بتأثير مباشر من برامج التحديث، شدّد العلماء على أهمية الأجهزة الدعوية والوعظية التي من شأنها ترسيخ دور العلماء إضافة إلى وظائف أخرى دينية وسياسية وأمنية يمكن لها أن تتحقق عن طريق هذه الأجهزة.

وقد ورد في مقدّمة الجزء الخامس عشر من كتاب (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) تم التشديد على مركزية الوظيفة الاحتسابية التي يقوم بها رجال (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) في ضوء التحولات التي حدثت في المجتمع والتي من شأنها تهديد الكيان. وكتب النجدي ما نصه: (وبعد: فحيث حصل بسبب الإختلاط بأهل الخارج، المشابهة في بعض المحظورات، من أنظمة، وتعليم، وترك فرائض، ومشابهة في المكس، واللباس، وحلق اللحي، والتصوير، والتبرّج، والملاهي، والتنزّه، وغير ذلك مما حدث في هذا العصر، وهو ما بعد وفاة الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف رحمه الله، سنة ١٢٣٩هـ) (٧). ثم يقول في مقطع آخر لاحق (وأسأله تعالى: أن يوفق علماء هذا العصر، الذين هم ما بين قاض ومعلم وغيرهم، بأن يتساعدوا مع ولاية الأمر، على أن يخففوا وطأة هذه المنكرات، التي حدثت فيبينوا ما تهتم ما أطده سلفهم، إلى أن يعود الأمر إلى نصابه) (٨)، وهنا يشير إلى التصدّع في بنيان الكيان بفعل تحول إجتماعي/ ثقافي.

وينطلق من ذلك للتشديد على دور (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) باعتبارها ضماناً مؤكّدة إزاء خطر تبعثر الكيان، كما يومية إلى

ذلك في توصيف واقع الحال الذي يعيشه (ولقد وصلنا إلى حدٍّ مات فيه الخير الدينية عند كل أحد، حتى من يرجى ويظنون أنهم حماسة للإسلام، وأبطال الدين، مما جعل العصاة يرحمون في ميادين شهواتهم، ويفتخرون بعصيانهم، بدون حسيب ولا رقيب) ثم يقول (ولو شئت لقلت - ولا أخشى لائماً - نحن في زمن: علا فيه واعتزّ أرباب الرذائل، وأصبحت الدولة لهم) (٩).

سلسلة رسائل مناصحة ودعوات انطلقت منذ نشأة الدولة السعودية ومازالت لتأكيد التأكيد على دور (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) في مجال ضبط الإجتماعي بعضمونه السياسي غير المغفول عنه. في رسالة لرئيس محاكم القصيم الأسبق الشيخ صالح بن أحمد الخريصي (١٣٢٧ - ١٤١٥هـ) خاطب فيها (معشر العلماء، والرؤساء، والأمراء، ومن ولاد الله أمراً من أمور المسلمين...) بطلبهم فيها بقيام (بما أوجب الله عليكم، من الأمر والنهي، والدعوة والإرشاد، والتعليم، والتحذير، والإنذار..). وكان يلتفت إلى ظواهر جديدة دخلت إلى المجتمع

في ظل برامج التحديث، وقال متسانلاً: (أما هذا الأغاني تشاع، وتداع في الإذاعات، والسينمات، من غير نكير؟ أما هذا السفور في بعض النساء فقد ظهر وانتشر، ولم يؤمّن بالتحجّب والتستر؟) ويضفي في أسئلته (أما تغارون؟ أما تستحون؟ وهو أعظم داعية إلى الخناء والفجور، أما هذه بناتكم يلبسن لباس الإفrench، ويتزيّن بزئهم، من غير مبالاة ولا مخافة؟.. أما هذا التتن (الدخان) الخبيث ينشر في كثير من الشوارع، من غير استتار ولا خفاء، ولا منكر ولا رادع؟ أما هذه المصورات المحرمة تصوّر جهاراً، لا يخشى مصورها ومتخذها عتاباً ولا إنكاراً؟ أما هذه اللحي تحلق علانية في وسط النهار..) ثم يرد على من يقولون: (لا قدرة لنا) بالقول (كلا والله إن لكم السلطة التامة، والقدرة النافذة، التي لم تكن لغيركم).

في رسالة كتبها الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد إلى ولي الأعداء ورئيس مجلس الوزراء، آنذاك، فيصل بن عبد العزيز (الملك لاحقاً)، جاء فيها (لا يخفى على سموكم الكريم، ما قد حصل في هذه الأوقات الأخيرة، من النقص الكبير في الدين، وعدم الاكتراث بأوامره وتواهيه، من كثير من المسؤولين في الدولة، على ما أعطاهم الله من النعم الوافر في الأبدان، وفي الأموال والجاه، بل صنّف الشيخ حميد كثير من المسؤولين في الدولة بأنهم (أصبحوا ضدّاً للدين وأهله، وصمدوا صموداً منكراً، أمام الأمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر) (١٠).

وفق هذا التصنيف، اعتبر الشيخ حميد توليتهم لمناصب في الدولة غير مبررة للذمة، وإذا كان حال المسؤولين كذلك فكيف بالريّة. وهنا يصل إلى النقطة الحاسمة (فإذا كانت هذه أحوال البعض من الناس، ثم صار كثير من المسؤولين في الدولة مثلهم، متى تستقيم الأحوال؟ متى تتم الأمور؟ متى تقوم دعائم الدين؟ متى تتمكن أسس الملك؟ إن الدين والملك أخوان، فمن كان الضد الدين فهو ضد ملوك الإسلام وأهله، ومن كان ضد لالة الأمور فهو ضد الدين، وإن تظاهروا بالنصرة للإسلام). ويذكر الشيخ حميد آل سعود قائلاً (فإنه لم يبق الآن من ملوك الإسلام، من يؤمّل فيهم التصرة للدين سوى هذه الأسرة الميمونة..). ولذلك يوجّه الخطاب إليهم قائلاً: (يجب عليكم امتثال أوامر الدين، وإقامة الحدود الشرعية، والإتباع للسياسة

الإسلامية، وتوقيف العلماء، وإظهار المنزلة العالية لهم بين الناس، وإزالة المنكرات وجمع القسدين، لأنكم متى علمتم بهذا، صار العلماء ورجال الدين، أئسنة لكم ودعاة على رؤوس المنابر في تأييدهم) (١١). ثم يقول (وعامة الناس يحترمون العلماء، وينظرون ماذا يقولون في كل وقت، خصوصاً في هذه البلاد، سوى أنه يوجد ثلة من المتحرّفين، سقاهم الأحلام، طباشة العقول، يجنون للحريات، ويميلون للقوضى، ويشعلون نار الفتنة، ويسمّون أفكار النشء الصغير بتواديهم الخلية، وتمثيلاتهم المأجدة، فهؤلاء هم الآن أقلية مستضعفون، إلا أنهم إن تركوا استقلال شرمهم، وعظم خطرهم على الدين والسياسة.. فالواجب منعهم، وإيقافهم على حدهم، والأخذ على أيديهم، في تطبيق الحدود الشرعية عليهم، وإلزامهم بأوامرها، فإنهم متى كان لهم من الأمر شيء.. وإنه لمن واجب العلماء نحو أئمتهم، مناصحتهم، وإبداء ما يرونه مخلّاً بالدين، وبيان ما يجب على الملوك فعله، وما يجب عليهم اجتنباه..). وكما في كل مرّة يتواجه فيه العلماء مع القوى الاجتماعية الأخرى التي تحاول

سيرة علماء نجد في زمن

عبد العزيز تكشف أن

مرحلة الضمام بين الدين

والدولة قد بدأت، فقرروا

تضادي المصادمة رجاء إنابة

الطبقة الحاكمة وتراجعها

في حاجة إلى الإصلاح، طبق ما يسائر نهضتنا الإسلامية، وأشاروا إلى وجود دور للسنيما، وأن الناس أقبِلوا عليها، رغم أن ما يعرض فيها سموم قاتلة، وكثر من الكتب الداعية إلى الإباحية والإلحاد، بالمكتبات وقد أقبِل الشباب عليها بصورة مرعبة). وأضاف (أن بعض المدرسين يتكاسلون عن أداء الصلاة، والأسواق مليئة بالباحثين في أوقات الصلاة، وأشاروا إلى وجود تبرج في الأسواق، وأن ذلك دعوة جريئة، وتحريض على التأمُر والتقليد..)(١٥).

بدأت موضوعات جدلية جديدة، نشأت في ظل برامج التحديث، تفرض نفسها على العلماء، الذين استنفروا جهودهم لمواجهة التحديث بكل أشكاله. وتكشف توصيفات العلماء للظواهر الجديدة في المجتمع عن إحساس متعاطف بالخطر القادم من الخارج. يتحدث البعض عن عادة التدخين ويكتب (وقد كثر استعماله في هذا العصر، حتى استعمله بعض صبيان المدارس تبعاً لمعلميهم من أهل الخارج..).

وينسحب ذلك الموقف المبالغ في الخطورة على قضايا أخرى. ففي مناظرة بين العلماء على خلفية رأي كُتِبَ أبي تراب الظاهري في مجلة الرائد في عددها ٦٧ بتاريخ ١٣٨١/٨/١٢هـ قال فيه بإباحة الغناء والاستماع إلى عزف الآلات الموسيقية، وعُقب المقتنع في جريدة عكاظ في عددها ٥٥ بتاريخ ٤ محرم ١٣٨١هـ بأن الكتاب والسنة لم يحرمَا ذلك، فأنبرى العلماء للرد على ذلك، وانتقدوا شيوع الراديو (الذي لم يبق بلد، ولا بيت، ولا قطر، إلا وصل إليه..)(١٦). وقد حكم الشيخ عبد الله بن

حميد على التلفزيون بالحرمة وقال (أن جميع أنواع اللهو محظورة..)، وختم بقوله (ولا شك أن المؤيدين لهذه الآلة (التلفزيون) من هذا القبيل، قذف الشيطان بزيده في تلك القلوب المظلمة..)(١٧).

وكتب الشيخ عبد العزيز بن باز (١٣٣٠هـ. ١٤٢٠هـ)، المفتي السابق في المملكة، في مجلة (رؤية الإسلام) في ربيع الثاني ١٣٨١هـ منتقداً من يدعو لتزويد الإذاعة السعودية بالأغاني والمعزونات الموسيقية وقال (انحطت أخلاق هؤلاء، ونزلت هماتهم، حتى دعوا إلى التآسي بأعداء الله، وأعداء رسوله، وأعداء المسلمين عموماً، والعرب خصوصاً، في خصلة دنينة من سقاسف الأخلاق، وسيء الأعمال). ثم توجّه

بكلمة صارمة جاء فيها (بالأصالة عن نفسي، وبالنسبة عن جميع العلماء، وعن جميع المسلمين، الذين يغارون الله، ويغضبون إذا انتهكت محارمه، أتوجه بذلك: إلى إمامنا وولي أمرنا جلال الملك سعود بن عبد العزيز وفقه الله. أول مسؤول، وأعظم مسؤول عن هذه الإذاعة، وما فيها من البرامج الهدامة: أن يصونها، ويطرأها من كل ما يضر المسلمين، وأن لا يولي على شؤونها إلا من يخاف الله ويتقيه، وذلك مما أوجب الله عليه..)(١٨).

وفي رسالة أشد صرامة وتقريعاً كتبها الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله التويجري (١٣٣٦ - ١٤١٦هـ) في كتابه (الشهب المرمية على من جؤز التحاكم إلى القوانين الوضعية) طبع سنة ١٣٧٤هـ، ونقل عنه قوله (وبلغ الشيطان منهم أسنيته وأمله. فطورا يجعلهم كالحمير حول المذار، وتارة كالأبواب ترقص وسط الديار، فيا رحمتا للسقوف والأرض، من بك تلك الأقدام، ويا سؤناً من أشباه الحمير والأنعام.. ويا شمانة أعداء الإسلام بالذين يزعمون أنهم خواص الإسلام، قضا حياتهم لذة وطرباً..)، كما

كسر احتكارية التيار التقليدي، يذكّر العلماء آل سعود بما حققته العقيدة من منجز سياسي وضرورية كبح جماح التيارات الحديثة (فيجب عليكم الوقوف أمامها، ومنعها منعاً باتاً غير الله، وحماية لدينه، وإعلاء لكلمة الحق، فإن هذا هو سبب نصرته على أعدائكم، وتمكينكم في الأرض، وبقاء عزكم وملكم..)(١٩).

وسجل الشيخ حميد ملاحظات نقدية على السياسة السعودية منها: عدم مراقبة الصحف المحلية من الناحية الدينية، وعدم تعزيز دور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونزع سلطة العلماء في الحقل الجنائي، (سلبوا سلطتهم، يكونهم لا يؤمنون على التحقيقات مع المجرمين، ولا يتولون شيئاً من ذلك، ثم يسند هذا إلى الشرطة..). تشويه المكانة الصنوية والروحية للعلماء من قبل العامة، وسكوت الحكومة عن ذلك. ويعيد الحميد التشديد على دور مؤسسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار (أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو قوام الدين، وأن قوام الملك والدولة هو التمسك بالدين..).

ويلفت الحميد إلى أن ثمة ضغوطات تواجه العلماء من قبل أهل دعوتهم كونهم لم ينصحو الحكام وإطلاعهم على حقيقة ما يجري في المجتمع من تحولات قديمة (ويقولون لنا: أنتم المقصرون، ولم تتكلموا مع الحكومة، ولم تبلغوها الواقع على حقيقته، وقد كثر علينا اللوم منهم مشافهة ومكاتبة، ونسبوا كل هذا التحلل إلينا، بل يقولون كل هذا التقصير إنما هو من العلماء..)(٢٠).

وبقدر ما تعكس ضغوطات القاعدة الشعبية النجدية على العلماء لجهة تصحيح مسار الدولة، فإنها تلمح إلى الدور المركزي والخطير الذي يلعبه العلماء في المجال العام، الأمر الذي جعل الطبقات الحديثة تخوض معركة الهوية الجديدة التي كانت في طور التشكل في ظل تحولات ثقافية وإجتماعية واقتصادية متسارعة. وأدرك العلماء بأن مصادر القوة التي بحوزتهم بدأت تتآكل على وقع تبذت دراماتيكية في بني المجتمع والدولة، ما ضاعف من جهود العلماء للاحقة تأكيد دور المؤسسات التقليدية كمصادر ضبط عقدي واجتماعي. وتعكس التجاذبات المتزايدة بين النخبة الدينية التقليدية والنخب الحديثة طبيعة الاستقطابات الاجتماعية والفكرية الناشئة في ظل دورة تحولات الدولة والمجتمع على السواء.

في رسالة كتبها الشيخ عبد الله بن حميد ونشرت في جريدة البلاد سنة ١٩٦٢ بدأها بما نصه (فقد كثر الخوض في هذا الأيام حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر ذلك في بعض الصحف المحلية، وتجسراً بعض الكتاب وأكثروا من الكلام..)، فكانت رسالته رداً على السطاليين بتفضيز دور (الهيئة)، في محاولة منه لتأكيد مركزية هذا الجهاز، وقال بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (من أكد الأصول الإسلامية وأوجيها..)(٢١).

وقد تركت كثرة مراسلات العلماء لولي العهد آنذاك فيصل (الملك لاحقاً) أثرها المباشر، الذي لجأ مجدداً إلى خيار (الترضية)، والموازنة بين استحقاقات التحديث الدولي، ومتطلبات التحالف الاستراتيجي بين العلماء والأمراء. وكتب الملك فيصل رسالة في ٧ محرم ١٣٨٦هـ إلى وزير الإعلام ذكر فيها بما تقدم به (بعض الغيورين على عقيدتهم وبلادهم، بملاحظات، حول ما يكتب في الصحف، ويداع في الإذاعة، وأنه

انتقد (موسيقى الجيش وغيرها من الأصوات المطربة...) (١٩).

وشملت انتقادات العلماء تعليم البنات، والتصوير، وتبرج النساء، وحلق اللحي، واللباس العصري، ولكن ما زاد في حفيظة العلماء، إقدام الحكومة السعودية على إدخال تشريعات حديثة إلى النظام القضائي في البلاد، والذي قَبِرَ أُرْثَةُ بين العلماء والعائلة المالكة، حتى لا تكاد تخلو مصنفات كبار العلماء من رسالة فقهية تنقض القوانين الوضعية وتتقدم ضمنيًا الحكومة لاعتمادها على أحكام غير مستمدة من الكتاب والسنة. فإلى جانب رسالة الشيخ التويجري المشار إليها إعلاه، وقد نأى بنفسه عن الإنخراط في المؤسسة الدينية الرسمية، ورفض تولي القضاء، وكان ينقد سياسات الدولة في مجالات التعليم والقوانين الوضعية، فقد وجّه رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ عبد الله بن حميد نقدًا لتسرب الأحكام الوضعية إلى النظام التشريعي في المملكة، وقال (إن في ترك الناس على هذه الحالة، سببًا إلى ميلو العامة إلى القوانين الوضعية، وأنها هي التي تضمن حقوقهم: ولا شك أن هذه بلبية عظمى، متى رأى الناس هذا الرأي، وإن لم يتفقهوا به) (٢٠).. وقال في رسالة إلى الملك سعود (يجب على الحكومة، وعلى جميع الشعب التحاكم إلى الشريعة الإسلامية.. فإن كثيرًا من المصالح الحكومية، اكتفت عن الشريعة بنظم سنتها رؤسائها، من وزراء وغيرهم، كنظام العمل والعمال، ونظام البلديات، ونظام التجارة، ونظام الشركات، ونظام المرور، ونظام الموظفين، إلى غير ذلك من النظم الكثيرة.. فلم يبق التحاكم إلى الشرع، إلا لأفراد الشعب...) (٢١).

وفي رد فعل على إدخال بعض الأنظمة الحديثة في القضاء، والعمل والعمال، والتجارة، والعقود والاتفاقيات التجارية، انبرى علماء الوهابية لكتابة نقوض على قرارات الحكومة، واعتبروها باطلة لأنها من مصاديق التحاكم إلى الطاغوت والعودة إلى حكم الجاهلية.

وقد نسج بعض طلبة العلم، المقربين من التيار الجهادي، على متوال رسالة الشيخ التويجري، ورسدوا تحت العنوان نفسه نقوضًا لفتاوى العلماء الذين يجيزون التحاكم إلى المحاكم الوضعية، من منطلق قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، وأوردوا فيها أقوالًا للعلماء مثل الشيخ محمد بن إبراهيم، المفتي الأسبق للملكة، استنادًا على كتابه (تحكيم القوانين)، ورسائل أخرى صنفها الشيخ عبد الله بن حميد والشيخ عبد الرحمن التويجري وآخرين، إضافة إلى شروحات العقيدة التي وضعها بعض العلماء بمن فيهم المحسوبين على التيار الجهادي مثل الشيخ علي الخضير.

ودفعًا للتجابه بين العلماء والحكومة، تلجأ الأخيرة غالبًا إلى خيار الترضية، وهي القاعدة التي مازالت سارية بالنسبة لكثير من وسائل التوجيه والإتصال الجماهيري سواء على مستوى التعليم، الإعلام، القضاء، المرأة، وحتى الشركات والبنوك، حيث يتم الجمع بين نزعة المحافظة لإرضاء التيار الديني السلفي والنزعة التحديثية لإرضاء التيار الليبرالي.

بطبيعة الحال، فإن الترضية هذه لم تكن بدون كلف سياسية وأمنية، وما الإنشقاقات الواقعة في المجتمع الديني السلفي إلا إحدى تعبيرات الإخفاق في خيار الترضية. فقد برزت طبقات جديدة فصلت نفسها عن الكتلة الدينية التقليدية لتبوح، بأشكال راديكالية في الغالب، برفضها لتحولات إجتماعية وفكرية وسياسية ذات نكهة حداثة. ورفض الطبقات السلفية المشددة لم يتحصّر في السلطة السياسية، بل شمع المجتمع وطبقة العلماء التقليديين. حتى أن أحدهم أشكل على طالب عالم ينتمي للتيار الجهادي لمخالفته آراء العلماء فرد عليه بالقول

(أذكر لي واحدًا من العلماء الذين خالفتمهم - من غير المعاصرين - وهل تترك كتاب الله لقول العلماء الذين (تقصدهم)؟؟) (٢٢).

وهنا يعاد تعريف السلف الصالح، بإخراج العلماء المعاصرين من دائرة النفوذ الديني، أو السلطة الروحية والعلمية على الطبقات السلفية الجديدة. حيث تحدّد أحد طلبة العلم هوية السلفي بقوله (سلفي في هذا المسألة كتاب الله تعالى، وسيرة رسول الله، وأصحابه، وجميع العلماء من السلف إلى الشيخ سليمان بن سحمان) (٢٣). والآخر من مواليد ١٢٦٨هـ وتوفي سنة ١٣٤٩، وقد صنف عددًا من المؤلفات في الدعوة والتوحيد ونظم قصائد جمعت في ديوان بعنوان (عقود الجواهر المتنّدة الحسان)، بتحقيق أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهر وطبع سنة ١٤٢٧هـ. وللشيخ بن سحمان رأي بارز في الموقف من الكفار قال فيه (واجب على كل مسلم عداوة الكفار، والمشرّكين، وبغضهم، وهجرهم، ومفارقتهم بالقلب واللسان والبدن...) (٢٤).

وقد أفسد منظور التيار الجهادي في السعودية من فتاوى ابن سحمان في نقد كبار علماء المؤسسة الدينية الرسمية، واستعملوها في تبرير العمل المسلح ضد خصوصهم في الداخل والخارج.

ونلاحظ في ضوء ما سبق، أن التحولات الإجتماعية والثقافية التي رافقت مسيرة تطوّر الدولة أنها أنتجت طبقات جديدة تناسلت بعضها من طبقات جديدة وجدت نفسها في مواجهة مع الطبقات الحديثة والدولة معًا بهدف تصويبها، وحين عجزت عن الاضطلاع بمهمة تصحيح المسار، برزت طبقات جديدة من داخل المجتمع السلفي كرد فعل على فشل الطبقة الدينية التقليدية، وعلى المجتمع والدولة معًا.

مصادر

- الدرر السنيّة في الأجوبة التجديّة، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي التجدي، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٤، الجزء الرابع عشر، ص ٢١٤
- المصدر السابق، ص ٢١٩
- الدرر السنيّة، الجزء السادس عشر، ص ٨٠
- الدرر السنيّة، الجزء ١٦، ص ١٠٢
- المصدر السابق، الجزء الرابع عشر، ص ٢٣٠
- المصدر السابق ج ١٤، ٢٩٩ ص ٣٠١
- المصدر السابق، ج ١٥، ص ٥
- المصدر السابق ص ٦
- المصدر السابق ص ١٢
- (١٠) الدرر السنيّة في الأجوبة التجديّة، الجزء الخامس عشر، ص ٢٧
- (١١) المصدر السابق، ص ٢٩ - ٣٠
- (١٢) المصدر السابق ص ٣٠، ٣١
- (١٣) المصدر السابق ص ٣٣
- (١٤) المصدر السابق، ص ٣٤
- (١٥) الدرر السنيّة، ج ١٥، ص ٥٦، ٥٧
- (١٦) الدرر السنيّة، ج ١٥، ص ١١٢
- (١٧) المصدر السابق ص ٢٣٦
- (١٨) الدرر السنيّة ج ١٥ ص ١٢٧، ١٢٠
- (١٩) المصدر السابق ص ١٢٠، ١٢١
- (٢٠) الدرر السنيّة، مج ١٦، ص ١٩٥
- (٢١) الدرر السنيّة، ج ١٥، ص ٤٣٢ - ٤٣٣
- (٢٢) أنظر: الشهب الرمزية على من جوّز التحاكم إلى القوانين الوضعية، إعداد: بعض طلبة العلم، موقع الكاشف على شبكة الانترنت، ص ٣١
- (٢٣) المصدر السابق، ص ٣٢
- (٢٤) الدرر السنيّة، ج ١٥، ص ٤٨١

العلاقات السعودية الإيرانية

التنافس، الصراع، وإمكانية الشراكة الإستراتيجية

سعد الشريف

يناقش هذا البحث موضوع العلاقات السعودية الإيرانية، ويخلص إلى أن تلك العلاقات لا ينقصها بالضرورة توقيع المزيد من الإتفاقيات، فقد وقّع الكثير منها خلال السنوات العشر الماضية، وشملت ميادين مختلفة: أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية ونفطية وعلمية ورياضية وغيرها. وإنما ينقصها عدم تبلور رؤية استراتيجية لدى صانعي القرار في البلدين بشأن تقاسم النفوذ في المحيط الخليجي، كما في المحيطين العربي والإسلامي، يمكن التغلب من خلالها على مواطن عدم الثقة، والتضارب الأيديولوجي، والتدخل الأمريكي، وهي عوامل لا تزال تلعب دوراً أساسياً في استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، وفي الحيلولة دون استرخائها وتطورها.

نظرة عامة

اعتراف خليجي بدور إيراني قائم على حقيقة أن إيران جار كبير يحتل النصف الآخر من شرق الخليج، وهناك إرث الدعم السعودي لصدام حسين في حربه عليها، والترويج المذهبي السعودي باتجاه العداء لإيران ثقافة ومذهباً خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى والدول الأخرى المحاذرة لإيران كباكستان وأفغانستان. وزادت الأمور مؤخراً حين تبنت السعودية مواقف توجّح للصراع الفارسي العربي، واعتبار إيران أكثر خطراً من إسرائيل، ومحاولات السعودية تفكيك الدولة الإيرانية عبر ورائة دعم حركات انفصالية في الأهواز وبلوشستان وحتى كردستان.

وحتى لو حلت هذه المشاكل، الجديدة والقديمة، وهي مشاكل مستعصية، فإنه ستطرح مشاكل أخرى لتحل محل سابقتها، مادامت العلاقات بين السعودية وإيران قائمة على الريبة والشك والتنافس غير المنضبط في إطار (شراكة) أوسع بين البلدين. إذ يمكن تفسير أية حادثة أو موقف أو قضية على أنها (تصعيد سياسي) أو أنها ارتداد على سياسة التفاهات. غير الثابتة وغير المحددة والمؤطرة.

تراجيح النفوذ

لم تكن علاقة إيران الشاه مع السعودية حسنة، ولكنها كانت تميل إلى الاستقرار، فقطاً الاختلاف بين البلدين - خاصة أواخر عهد الشاه - بدت واضحة فيما يتعلق بالسياسات النفطية (أسعار النفط تحديداً)، والرؤية تجاه (أمن الخليج)، وكان الشاه يميل إلى التهديد بالقوة العسكرية لغرض إرادته بشكل شبه علني. مع هذا، لم يمنع ذلك السعودية من التعاون مع الشاه في تقويض الوضع العراقي من خلال دعم حركة الملا مصطفى البرزاني، وكانت السعودية يومها أقرب إلى طهران منها إلى بغداد.

أيضاً لم يدفع الخلاف السعودية لتصعيد الموقف بشأن الجزر الثلاث (طنب الكبرى، والصغرى، وأبو موسى)، كما لم يمنع ذلك من إرسال الشاه لقواته العسكرية لدعم حكومة مسقط بوجه ثوار ظفار. السعودية ودول الخليج كانت تعترف بالهزيمة الإيرانية في الخليج كبديل عن التواجد البريطاني، ولكن السعودية بالتحديد لم تكن تقبل بـ (التهيمش) الذي كان يريده الشاه، ولم تكن تقبل بأن يضعف نفوذها الطبيعي في الخليج كبديل عن التواجد البريطاني، وإن لم تكن تريد أو حتى قادرة - رغم هذا - على إظهار التحدي وإشغال المنافسة بين متحالفين

لم تكن العلاقات السعودية الإيرانية وفي مختلف العهود - قبل قيام الثورة عام ١٩٧٨ - تميل إلى الإسترخاء، فقد كانت عوامل الريبة والحذر والرؤية التصادية في تقييم المصالح الخاصة غالبية وتلقي بظلالها على أية تطورات إيجابية شهدت تلك العلاقات حتى هذا اليوم. وبالرغم من أن البلدين - السعودية وإيران - قد وقعا إتفاقيات تعاون خلال السنوات العشر الماضية لم يشهد تاريخ العلاقات بين البلدين نظيراً لها^(١)، إلا أن تلك الإتفاقيات بقيت كسقف أعلى لم يطبق بصورة شاملة، بل أن العلاقات بين البلدين أصبحت بانتكاسة جديدة خلال السنوات الماضية لم يخرج البلدان منها حتى الآن.

المساحة المشتركة بين البلدين - ومن الناحية النظرية - تبدو كبيرة للغاية، إلا أن المشترك نفسه قد يكون عامل تأزيم في العلاقات بدل أن يكون عامل تقارب وتنسيق. فـرؤية البلدين لنفوذهما وطموحهما متقارب، الأمر الذي يفسر بعض عوامل الخلاف، كون مجال أهدافهما متقارب، وتحقيقه من قبل أحدهما قد يكون خسارة للآخر. وحتى المصالح الاقتصادية بين البلدين، ومجالها واسع للغاية، فإنها لم تلعب إلا دوراً جزئياً في تحسين العلاقات، لأن المشكلة أعمق من أن تكون إقتصادية، بل هي في جوهرها أيديولوجية سياسية وأمنية. المشكلة تكمن في أن هناك طموحات متضاربة، رغم تشابه الأهداف في كثير من الأحيان، بحيث يمكن بسهولة لطرف من المعادلة التضحية بالمصالح الإقتصادية، أو الإستعاضة عنها بروابط أخرى مع بلدان مختلفة، إن لم يحل جذر الأزمة.

وفي الغالب يطرح الباحثون والكتاب مروحة من العوامل التي تسبب الصدد في علاقات السعودية مع إيران وهي عوامل من وجهة نظري تمثل (أعراض المشكلة) وليس جوهرها. من الجانب السعودي (ويشترك معها في بعض الأحيان دول الخليج ومصر) هناك مشكلة الجزر مع الإمارات، وهناك مسألة التسليح الإيراني وما يتصل به: (أمن الخليج)، والملف النووي الإيراني، وهناك الخلاف حول المواقف السياسية: في العراق ولبنان وفلسطين، وهناك أيضاً إرث الصراع الأيديولوجي/ الديني التاريخي السلبي بين الشيعة والسنة، وهناك الخلافات حول مواضيع النفط، حجم الإنتاج، والأسعار.

وفي الجانب الإيراني هناك الشكوى من للقواعد الأميركية في الدول الخليجية التي يمكن أن تتطرق منها الحرب الأميركية على إيران، وهناك عدم

على المستوى الاستراتيجي (مواجهة النفوذ السوفياتي/ الشيوعي)، خاصة وأنها تترك بأن طهران تتمتع بأفضلية غربية عليها.

المشترك بين إيران الشاه والسعودية. حتى في الصعيد الأمني - كان كبيراً. فالبلدان ينتميان إلى رؤية استراتيجية غربية/ أميركية، تمّ التعبير عنها من خلال هندسة واشنطن لسياسة محورية قائمة على ما سمي آنذاك بـ (العمودين المتساندين) اللذين تمثلهما إيران والسعودية، وذلك للحيلولة دون تمدد النفوذ السوفياتي باتجاه المياه الخليجية الدافئة. لم يكن الشاه منافساً للسعودية إلا في الخليج، فهذا هو محيط إيران الاستراتيجي، ومجال نفوذها الأساس. أما فيما يتعلق بدور السعودية الإقليمي العربي، والإسلامي بشكل عام، فلم يكن الشاه منافساً أو حتى عابئاً بذلك. في القضية الفلسطينية كان الشاه صديقاً لإسرائيل أكثر مما كان صديقاً للعرب، وكانت علاقاته الطيبة تكاد تنحصر مع مصر السادات.

حين قامت الثورة في إيران وسقط الشاه، أضيف لنقاط الاختلاف المزيد منها. لقد تغيرت أيديولوجية الدولة فصار (دينية)، وتبعاً لذلك الأيديولوجية جرى إعادة تعريف مجالات النفوذ للسياسة الخارجية الإيرانية، بحيث بات من الواضح أن عناصر إضافية أخذت دورها لتساهم في المزيد من تعقيد العلاقات بين البلدين.

تقوم السياسة الخارجية للسعودية، وكما يشير باحثون عديدون في العلاقات الدولية^(٢)، على ثلاثة محاور رئيسية:

الأول - توفير الأمن للنظام السياسي، ويستتبعه:

١/ علاقة إستراتيجية حمائية مع الولايات المتحدة الأميركية تقوم على أساس حماية النظام داخلياً، وضبط إيقاع المنافسة في الأنوار بين الحلفاء أو الخصوم فيما يتعلق بأمن الخليج؛ وأخيراً: ردع الدول الإقليمية من التعرض للسعودية، وهي تحديات كانت قائمة من مصر الناصرية وعراق صدام، وإلى حد ما النظام الشيعي الذي كان قائماً في اليمن الجنوبي.

٢/ توفير مظلة أمنية للخليج، تكفل أمن اسمدات النفط، تساهم فيها السعودية إلى جانب الولايات المتحدة والقوتين العربيتين: إيران والعراق إن كان مرضياً عنهما أميركياً. تلك المساهمة السعودية ليست قائمة على إمكانياتها الذاتية فحسب، بل وقائمة على أساس تمثيلها وزعامتها للدول الخليجية الأخرى المعنية بالأمن، بحيث يكفل لها ذلك فرصاً أكبر للمنافسة مع القوتين الأخرين.

٣/ تعضيد السياسة الخارجية السعودية بالعلاقات والتحالفات الإستراتيجية مع قوى كبرى، تستطيع السعودية من خلالها تمرير نفوذها وتحقيق مبرحاتها.

الثاني: تحقيق زعامة السعودية عربياً، من خلال:

١/ الهيمنة على القرار السياسي والإستراتيجي لدول الخليج والجزيرة العربية بما فيها اليمن؛ فالأخيرة - وإن لم تمثل عنصر منافسة أو تهديد أمني بالغ الخطر، فإن موقعها مهم فيما يتعلق بسياسة السعودية تجاه القرن الأفريقي^(٣).

٢/ اعتماد سياسة المساعدات المالية - بالنسبة لبعض الدول العربية - بما فيها مصر وسوريا من أجل ترجيح الدور والموقف السعودي.

٣/ القيام بدور نشط في حل الخلافات العربية، والاعتماد ما أمكن على سياسة محايدة، بحيث تشكل النجاذبات السياسية السعودية مختبراً لمصادقتها وحقيقة نفوذها. ويتضمن هذا الدور تقرب مواقف الدول العربية من رؤيتها تجاه القضايا الحساسة (فلسطين مثلاً) ومحاولة تهدئة ما تعتبره السياسات الراديكالية أو الثورية أو المتشددة، دون الإصطدام معها.

ثالثاً: تحقيق زعامة السعودية إسلامياً، وأحياناً يتخذ العنوان صفة أقل

مباشرة مثل: (تحقيق التضامن الإسلامي)، وهذا الدور يعتمد على وسائل متعددة: المساعدات المالية وتوثيق عرى العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة مع الدول الإسلامية الكبيرة: باكستان، نيجيريا، تركيا، أندونيسيا؛ أو من خلال استثمار الجانب الديني باعتبار السعودية حاضناً للأماكن المقدسة، واعتبارها لنفسها تمثل (الإسلام الصحيح)، ومن خلال نشرها لرويتها الإسلامية الخاصة ومؤسساتها الدينية في كل بقاع العالم؛ كما تشمل الوسائل: دعم الجماعات الإسلامية.

هذه المبادئ الثلاثة التي تستهدفها السياسة الخارجية السعودية لم تتحقق إلا في حدود دنيا، ولا تزال تلك الأهداف - حسب بعض الباحثين - بعيدة المنال، خاصة في المرحلة التي أعقبت أزمة احتلال الكويت، حيث لم يكن لدى السعودية سياسة خارجية متماسكة^(٤)، وسبب عدم تحقق تلك الأهداف ناشئ في جانب منه من قصور في الأداء السعودي من جهة، ومن كثرة التحديات التي واجهت السياسة السعودية، وفي مقدمها تحديات داخلية انعكست على اهتمام السعودية بالشأن الخارجي، إضافة إلى رد فعل السعودية إزاء النتائج الهزيلة فيما يتعلق بموضوع دعم الجماعات والحركات الإسلامية والتي وقعت أثناء غزو العراق للكويت إلى الجانب العراقي.

ومع أن الطابع العام الذي لف العالم العربي يشي بانهايار الدور المتمثل في (الدولة القائدة) والذي كانت تلعبه مصر مرة والسعودية مرة أخرى (ما سماه هيكल الحقبة السعودية)، وكارثيل من الدول مرة ثالثة (مصر والسعودية وسوريا) وحلف المعتدلين (مصر والسعودية والأردن) مرة رابعة وهكذا. إلا أن هذا الضعف الذي أصاب مجموع الدول العربية بالمثل شبه التام، وترك فراغاً سياسياً كبيراً للنفوذ الغربي، مَرَّ في الوقت نفسه قوى ودولاً مثلت تحدياً للسعودية في محيط نفوذها وزعامتها العربية. فقد تصاعد الدور المصري بين دول الخليج الصغيرة مثلاً - الإمارات بشكل خاص، وتصاعد دور الأردن في الموضوع الفلسطيني، واحتكرت سوريا عدداً من الأوراق في موضوع لبنان وفلسطين والعراق.

لكن التحدي الأكبر للسياسة الخارجية السعودية وللأيديولوجية التي تقف وراءها جاء مبكراً من إيران. فمن الناحية الظاهرية تبدو أهداف السياسة الخارجية السعودية غير متصادمة مع ما تريد إيران: فلا الأخيرة - ومن الناحية العملية - ضد تسمم السعودية لدور الزعامة العربية، وإن كانت تعتقد بأن السعودية غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات تلك الزعامة؛ ولا إيران ضد أي مشروع يتعلق بـ (التضامن الإسلامي) تلعب فيه السعودية الدور الأكبر، لما لها من ثقل ديني ومعنوي ومالي؛ ولا يوجد في أجندة إيران، بغض النظر عن كل ما يقال خاصة في الوقت الحالي، ما يشي بأن إيران تستهدف أمن السعودية. وإن اختلفت في الأخيرة في (الكيفية) التي يتم من خلالها تحقيق ذلك الأمن.

منذ انتصار الثورة في إيران، اعتبرت السعودية الأخيرة عنصر تهديد متعدد الجوانب، حيث نظر إلى إيران الجديدة بما تحمله من أيديولوجيا وتطلعات وكأنها تستطيع عناصر التهديد للنفوذ السعودي، وأنها بالقوة - وليس بالفعل - تتحدى أهم عناصر السياسة الخارجية السعودية.

كانت السعودية، الدولة الوحيدة الناطقة باسم المسلمين جميعاً، وهي الدولة الوحيدة التي تزعم أنها تتبنى الأيديولوجية الإسلامية (الصحيحة). فجاءت إيران على ذات القاعدة الإسلامية لتقديم نسخها ونموذجها الديني، الذي بدا متآلفاً في أيام الثورة الأولى قبل أن تحاصره السعودية (طائفياً) وعسكرياً وسياسياً عبر الحرب العراقية على إيران. سبب النموذج الإيراني مشكلة داخلية للسعودية، اضطرت الملك فهد إلى إعطاء دعم وصلاحيات غير مسبوقة للتيار الأيديولوجي السلفي الذي تتبناه الدولة، من أجل إعادة شرعية النظام داخلياً الذي كان يواجه أسئلة محرجة وتحديات عنف (حركة جهيمان العتيبي واحتلاله الحرم المكي في نوفمبر ١٩٩٧م).

وسبب النموذج الإيراني تحدياً خارجياً للسياسة السعودية، فعكفت الأخيرة على إرساء الحدود الطائفية لإيقاف الزخم الثوري الإيراني، وزادت من جرعات

الدعم للمؤسسات والجمعيات والمراكز والأقليات الإسلامية. وحين جاء الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، كانت السعودية وقيادها الديني مندفعين لتبني المجاهدين الأفغان، بغرض تحقيق نموذج ثوري موازي، شاركوا فيه بالمال والرجال، وانتهى ذلك النموذج ليعود على السعودية بالضرر الداخلي من خلال (الأفغان العرب/ السعوديين) ثم نشاطات (القاعدة). أيضاً تحدت إيران بشكل غير مباشر وتدرجي مجالات التأثير السعودي في المحيط العربي.

فالقضية الفلسطينية صارت ركناً أساسياً في السياسة الخارجية الإيرانية، وفي وقت تتخلى فيه الدول العربية النافذة عن مرتكزات سياستها الفلسطينية جاءت إيران لتشغل الفراغ، ولتسبب حرجاً لكل من السعودية ومصر بالتحديد. لبنان كان استثمار الإيرانيين فيه طويلاً، لم تظهر نتائجه إلا أواخر القرن الماضي، ولتجلى النجاح الإيراني من جهة والفشل السعودي/ المصري/ الأردني من جهة أخرى في معارك تموز ٢٠٠٦، حيث كانت الرهانات السياسية بين الطرفين متناقضة. أيضاً استطاعت إيران المحاصرة سياسياً واقتصادياً أن تحقق اختراقات على الصعيد العربي حتى أنه يبدو للمراقب وكأنها جزء من المنظومة العربية. فهناك إضافة إلى العلاقات المتميزة مع سوريا، وهي دولة فاعلة ضحت بها السعودية بشكل شبه كامل، تمددت إيران سياسياً وأقامت علاقات جيدة مع السودان، وفي فترة سابقة مع اليمن، فضلاً عن علاقات طبيعية مع لبنان وبعض دول الخليج: عمان وقطر، ثم الكويت، ولتتوج كل هذا بنفوذ وعلاقات غير مسبوقة بين إيران والعراق (المحتل).

إيران صارت لاعباً عربياً، أي لاعباً أساسياً في قضايا عربية على حساب لاعبين آخرين أساسيين كمصر والسعودية، أكبر المتضررين من توسع الدور الإيراني، وإن كانت قدرتهما على منافسته بدون مشروع أو إجتاج سياسي تبدو مستحيلة. خيار إيران خيار المواجهة، وخيار الآخرين الاعتدال والسلم والصلح واعتماد نوايا أميركا الطيبة.

السعودية هنا وجدت نفسها وزعامتها ومكانتها تتبدد، في فلسطين ولبنان والعراق، وحتى بين دول الخليج (الصراع القطري السعودي مثلاً). بل إن السعودية لم تحفظ بأوراقها (الإسلامية) لا في أفغانستان ولا حتى في القارة الأفريقية: السنغال ونيجييريا مثلاً (توج ذلك بزيارات رفستجاني وخاصي وغيرهما من المسؤولين). لا ننسى هنا أيضاً أنه أضيفت دول أخرى لمجالات التنافس أو حتى التصادم في دول آسيا الوسطى بين السعودية وإيران.

كانت إيران الشاه تمثل تحدياً ممكن هضمه في موضوع الخليج وأمنه، وحين جاءت الثورة تمدت التحدي إلى المحيط العربي والإسلامي بحيث أصبحت إيران بالنسبة للسعودية منافساً يستعصي عليها التغلب عليه، كما ليس لديها القدرة أو حتى الرغبة - على الأقل في مرحلة من المراحل - في التقاطع معه، بالنظر إلى العوامل الخارجية التي دخلت على خط العلاقات السعودية الإيرانية، وأعني بها بالتحديد: العامل الأمريكي، والعامل المصري، وسيأتي شرحهما.

يقام الثورة استمر الإحتكاك الأمني حول كيفية صيانة أمن الخليج. لقد انهارت نظرية العمودين المتساندين الأمريكية من جهة، وصارت إيران - من منظور أمريكي وإلى حد ما سعودي/ خليجي - مهددة لذلك الأمن. لم تكن أميركا تعترف بالدور الإيراني الذي كان يلعبه الشاه، طالما رفض النظام الجديد المظلة الغربية، ولذلك نجد أن التصريحات الإيرانية خلال العقدين الساضيين على الأقل تركت على مقولة: (الإعتراف بالدور الإيراني في المنطقة/ الخليج).

ماذا يعني هذا؟

الجغرافيا السياسية لإيران لا تعطي أي حاكم لها، مهما كان لونه السياسي، أن يتجاهل قوة الدولة وتطلعاتها الخارجية. أميركا التي تلقت ضربة بسقوط الشاه، لا تريد أن تعترف لإيران (الدينية) بدور متميز، مركزة على تناقضها

مع طبيعة نظام الحكم القائم، ولكنها متجاهلة في نفس الوقت حقيقة أن إيران كدولة أكبر من أن تصد بسهولة، وهذا ما يكشف عنه تاريخ الصراع مع أميركا منذ ثلاثة عقود من عمر الثورة حتى الآن. دور إيران الإقليمي تم إخماده بسبب الوجود البريطاني في الخليج، ومع خروج الإنجليز عام ١٩٧١، أعاد الشاه إحياء الدور الإيراني وتطلع إلى أن يكون شرطاً للمنطقة.

بمجيء النظام الجديد، وجدت القوات الخليجيتان العراق والسعودية ومن ورائهما أميركا في تحالف تاريخي غير مسبوق، لم يشهده البلدان منذ تأسيسهما، لمواجهة (الخطر الإيراني) فقامت الحرب العراقية/ الإيرانية التي مثلت استفتاءً عالمياً وإقليمياً اتفق خلاله جيران إيران العرب، وأوروبا وأميركا، والاحتاد السوفياتي وغيرها من الدول على دعم صدام، رغم عدوانه. وجدت السعودية في الحرب ضالتها ليس فقط لكبح التمدد الإيراني وما قبله من (تصدير الثورة) وإنما لتجد الفرصة أيضاً في إشغال أكبر قوتين بالحرب، ولتتفرغ هي لتشكيل (مجلس التعاون الخليجي) ليس فقط كركب للهيمنة على دول الخليج الصغيرة، وإنما أيضاً (لخلق قوة إقليمية ثالثة مقابل العراق وإيران)^(٥).

وحين انتهت الحرب، وجد الجميع نفوذاً عسكرياً متزايداً للولايات المتحدة في الخليج، لكن بقي الخليج بحاجة إلى ترتيبات أمنية لمرحلة ما بعد الشاه. العراق رغم تناغمه مع السعودية في الحرب على إيران لم يعد مؤتمناً، وقد ثبت ذلك خلال غزوه للكويت، والسعودية غير قادرة على تأمين الحماية وحدها بغياض البلدين الآخرين. وإيران لا يراك لها غربياً، ولا سعودياً أن تشترك في الترتيبات الأمنية، لا اعتبارين أساسيين: أولاً، لأنها تسعى - ولا تزال - لترتيبات أمنية بدون مظلة أمنية أميركية كما كانت في سياسة العمودين المتساندين، وثانياً، لأن السعودية بدون تلك المظلة ترى نفسها خاسرة في المنافسة، خاصة بعد تحييد العراق بعيد احتلاله للكويت.

رأت السعودية بعد تجربة ذلك الإحتلال، أن البلدين: العراق وإيران لازالا يهددان أمن الخليج، مع تأكيد على الخطر الإيراني أكثر، بالرغم من السعودية وإيران وجدتتا نفسيهما في تحالف غير مريح بعيد احتلال الكويت، وسعت السعودية لشراء أسلحة بعد عام ١٩٩١ بمكيات وافرة^(٦). البديل الوحيد المتوفر لحماية دول الخليج، وليس فقط الخليج كممر مائي تمر به أكبر شحنتا تصدير في العالم، هو زيادة النفوذ العسكري الأميركي في كل قطر خليجي، حيث وجدت قواعد أميركية في كل دول الخليج بدون استثناء، وصار وجود حاملات الطائرات والسفن الحربية من الأمور المعتادة في الخليج، خاصة مع وجود قاعدة لأكبر أسطول بحري أميركي (الأسطول الخامس) في البحرين.

سقط نظام صدام حسين، فاستبعد العراق من المعادلة الأمنية الخليجية - إلى حين - وشغل الإيرانيون جزءاً كبيراً من الفراغ الذي سببه ذلك السقوط، وكان الأميركيون والسعوديون يعتقدون أنهم سيملاونه وسيحدون من النفوذ الإيراني، ولكن سوء إدارة يوش للعراق كان سبباً إضافياً لتعزيز موقع إيران. ونجم عن ذلك ليس فقط انهيار موازين القوى بين السعودية وإيران على مستوى الأمن الإقليمي، بل وفجر سقوط نظام صدام في العراق كل مفاعيل الأزمة وإن كان بصمت: أزمة التسليم الإيراني، الملف النووي الإيراني، الملف الطائفي الشيعي/ السني، ملف الأقليات الشيعية في الخليج وما قبله عن (هلال شيعي)، وأيضاً ملفات اقليمية سياسية عديدة في فلسطين ولبنان والعراق. ملفات الخلاف الإيراني/ السعودي هي في معظمها ملفات قديمة، وكلها تشير إلى حقيقة واحدة غير قابلة - من وجهة نظري - للنقض، وهي: أن السعودية غير قادرة على منافسة النفوذ الإيراني في الخليج باعتبار إيران القوة الأكبر عسكرياً وبشرياً، وأن السعودية شعرت بخسارة متعددة الأوجه في نفوذها العربي والإسلامي لصالح الدور الإيراني، ومع أن تلك الخسارة جرت في معركة سياسية/ سلمية صامتة قائمة على التنافس الطبيعي، فإن الطبيعة التنافسية في العلاقات ستبقى مولداً أساساً للقلق والتوتر ما لم تُستبدل بتفاهم استراتيجي أكبر.

العامل الخارجي

يقدر ما تشكل الطبيعة التنافسية في العلاقات بين البلدين مصدراً للتوتر في العلاقات السعودية الإيرانية، وإضافة إلى العامل الأيديولوجي/الطائفي، فإن العامل الخارجي يلعب دور المسرع للخلاف بين البلدين، كما بين إيران والعديد من الدول العربية^(٧). في حقبة الشاه، كانت الولايات المتحدة تلعب دور الناظم للعلاقات بين البلدين، أما في الحقبة التي تلتها فقد لعبت دور السهم في العلاقات والمعرض على التوتر، والسبب يعود إلى تغييرات في رؤية الجانبين السعودي والإيراني:

في الجانب الإيراني، لا تبدو هناك مشكلة، في قيام ترتيب أمني خليجي، تشارك فيه كل دول الخليج، أو السعودية ممثلاً لها، إضافة إلى إيران والعراق. وحتى في عهد صدام حسين، كان الإيرانيون - ومن منظور استراتيجي - يرون أنه لا يمكن توفير مظلة أمنية بدون مشاركة العراق، وهو أمر يتفق على ضرورته الخبراء الاستراتيجيون^(٨)، ولطالما دعا الإيرانيون إلى إقامة ترتيبات لتوفير المظلة الأمنية المطلوبة، والتي باعتقادهم ستجلب مبررات الوجود الأمريكي في الخليج معزومة. ولا يخفى أن إيران ترى في الوجود الأمريكي المكثف في الخليج خطراً عليها.

أما السعودية، فلها وجهة نظر مختلفة. فهي في الأساس لا ترى الوجود الأمريكي في الخليج خطراً عليها، بل قد يكون باعثاً لطمانينتها. مع أنها شعرت في السنوات الماضية ببعض الضيق من الوجود الأمريكي كونه (يحتل) إعادة استخدامه ضد السعودية نفسها^(٩). ثم إن السعودية تعتبر نفسها جزءاً من منظومة استراتيجية عربية تقترب من التحالف السياسي والأمني، والترتيبات الأمنية التي تطالبها إيران وتدعو إليها تقتصر أن السعودية تتمتع بـ (هامش) لا بأس به من الحرية في إعادة صياغة أمنها الخاص كما رعتها للأمن الإقليمي. والحقبة هي أن السعودية لا تمتلك ذلك الهامش الكبير الذي يمكنها من الذهاب منفردة في ترتيبات أمنية إقليمية مع إيران والعراق، ما لم تحصل من جهة على ضوء أخضر من الولايات المتحدة نفسها، وهو ضوء متعذر طالما أن العلاقات الإيرانية/الأميركية تراوح مكانها منذ ثلاثة عقود، ومن جهة ثانية ما لم تتوفر ضمانات دولية لتلك الترتيبات الأمنية.

لا يعلق السعوديون كثيراً على مقترحات ودعوات إيران بإيجاد ترتيبات أمنية بين دول الخليج، لكن تصريحا نادراً لوزير الخارجية السعودية في الخامس من ديسمبر ٢٠٠٤ أطلقه في خضم الإمتعاض السعودي من الولايات المتحدة الأميركية يعبر في أساسه عن قلق السعوديين من تدهور مكانتها الاستراتيجية لدى واشنطن. فقد دعا الفصيل إلى إعادة تنظيم جذرية لأمن الخليج، واقترح نظاماً أمنياً يجمع إيران ودول مجلس التعاون، على أن تشارك فيه كل من الهند والصين، وأن يقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد بدا الاقتراح السعودي ذاك (والذي تم التراجع عنه فيما بعد) كبديل أقرب إلى تلبية حاجات السعوديين، فالمقترح بإثراء الهند والصين لا يعني توفير ضمانات فحسب بقدر ما يعني تعويم النفوذ الإيراني لصالح السعوديين.

سياسة أميركا لعزل إيران لم تفسح إلا مجالاً ضيقاً لتطوير العلاقات السعودية/الإيرانية، لأن واشنطن ترى أن تطوير تلك العلاقات عملاً عدائياً موجهاً ضدها، وهنا يأتي القول بأن دول الخليج في حقيقة الأمر لم تتحرر إرادتها السياسية لتفكر في علاقاتها بدافع المصلحة الوطنية المحض، وليس المصلحة الأمنية المرتبطة بواشنطن. ويقدر ما يتسع الهامش، يمكن أن يقترب الطرفان أكثر لتطبيع العلاقات وحل المشاكل. ولكن يبدو أن بعض السياسيين الإيرانيين يريدون التفرغ على هذا العامل، من خلال حث دول الخليج على إقامة ترتيبات أمنية واقتصادية بينها وبين إيران، دون النظر إلى العامل الخارجي، وهذه نظرة تقتصر أن الإرادة السياسية لتلك الدول حرة بالكامل، أو هي كبيرة أيضاً. والحقبة قد تكون غير ذلك.

إن السعودية ودول الخليج مقتنعة بأن التعامل مع إيران قدر يفرضه الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة (لا ننسى هنا أن إطلالة إيران على الخليج واسعة وتزيد على ٤٠٠ كيلومتراً)، أو هي لدى البعض (شراً لا بد منه)، وهي تحاول أن تؤمن نفسها من خلال إقامة علاقات مصالح تدرك أنها لا تحوز رضا واشنطن، ولكنها قد تتحمل الضغوط الأميركية فيما إذا كانت تلك المصالح ذات طابع اقتصادي بحث. وفعلأ لم تكن واشنطن مرتاحة إلى تطور التبادل التجاري بين دول الخليج وإيران. أما الشؤون الاستراتيجية التي لها تقاطع مع استراتيجية واشنطن، خاصة فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، فإنها لا تمتلك قرارها ولا تستطيع إلا أن تختار واشنطن وتقدمها على طهران. ومن هنا نجد أن الكثير من السياسات الخليجية المرتبطة بهذا العنصر الاستراتيجي السياسي والأمني بالذات ما هي إلا صدى لمواقف واشنطن، بحيث أن التوترات بين دول الخليج وإيران لا تتصاعد إلا في حال تصاعدت حدة التوتر بين واشنطن وطهران، دون أن يؤثر ذلك كثيراً على التبادلات التجارية بين تلك الدول وإيران.

بالطبع، يمكن للسعودية توسيع هامش حريتها قبل الولايات المتحدة في مواضيع عديدة، قد لا يكون الجانب الأمني واحداً منها. إذا ما توفر المناخ السياسي الملائم لها، كما فعلت في منتصف التسعينات من العقد الماضي. في تلك الفترة كان عدد من المسؤولين السعوديين يتحدثون عن إيران باعتبارها حقيقة باقية، وأن الولايات المتحدة (قوة راحلة)، وبناء عليه، فإن المملكة لا تريد ولا تقبل أن تتوتر علاقاتها مع إيران. وبناءً على تلك الرؤية قفزت العلاقات الإيرانية السعودية خطوات إلى الأمام، ساعداً، أن إيران كانت هي الأخرى قد قامت بمراجعة سياستها الخارجية بعد أن وضعت الحرب مع العراق أوزارها، فخفضت النزعة الأيديولوجية في السياسة الإيرانية، وانشغلت ببناء ذاتها الداخلية، وقد وصف أحد الباحثين مرحلة ما بعد ١٩٨٨م بأن السياسة الخارجية الإيرانية تحولت من (المواجهة الأيديولوجية) إلى اعتماد سياسة (السلام البراغماتي/ Pragmatic Peace)، وما شجع التحول في السياسة الإيرانية: سقوط الاتحاد السوفياتي الذي حاولت إيران استثماره إلى أبعد الحدود، كما أن احتلال صدام للكوييت شكل مدخلاً لإعادة وتحسين العلاقات مع دول الخليج وليس للانتقام منها لمواقفها السابقة في الحرب^(١٠).

ضغطت أجندة الرؤساء الإيرانيين الثلاثة منذئذ (رفسنجاني، خاتمي، تجاد) باتجاه الانفتاح على دول الجوار وكسر الجليد في العلاقات القائمة. كانت المبادرات باتجاه تطوير العلاقات مع السعودية في مجملها إيرانية المنشأ، وإن كانت قد لقيت تجاوباً متذبذباً من السعودية، خاصة من ولي العهد (الملك فيما بعد) عبدالله بن عبدالعزيز. وكان مؤشر التطور في العلاقات واضحاً من خلال الزيارات المتبادلة (أكثرها من طهران باتجاه الرياض). لتتكرر فقط في عام ١٩٩٧م، اعتبر عام الانقلاع في العلاقات بين البلدين حين التقى رفسنجاني مع ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبدالله (الملك حالياً) على هامش اجتماع القمة الإسلامية في اسلام آباد، الأمر الذي أفضى فيما بعد إلى إعادة العثوري ناطق دولي بين البلدين بعد انقطاع منذ مايو ١٩٨٨م. ثم تالتت الزيارات: زيارة رفسنجاني للرياض في فبراير ١٩٩٨، وكان بمعيتة وزراء النفط والتجارة والعمل والزراعة ورئيس بلدية طهران، وقد اعتبر سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودية تلك الزيارة بأنها (فتحت فصلاً جديداً في العلاقات بين البلدين)، ومن بين الزيارات: (خاصة للرياض في مايو ١٩٩٩/ زيارة رئيس مجلس الشورى ناطق نورى إلى الرياض في أكتوبر ١٩٩٩/ زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني للرياض في أبريل ٢٠٠٠/ زيارة وزير الداخلية الإيراني للرياض في ذات الفترة) وزيارات متكررة من وزراء خارجية إيران للرياض. أما أهم زيارات المسؤولين السعوديين فكانت: زيارة ولي العهد السعودي - الملك حالياً - إلى طهران/ زيارة سلطان وزير الدفاع في في مايو ١٩٩٩/ زيارة نايف وزير الداخلية لطهران في يناير ٢٠٠١/ زيارة

وزير التجارة أسامة فقيه في يناير ٢٠٠٠ / زيارة وزير الصناعة والكهرباء في نوفمبر ١٩٩٩ / زيارة رئيس مجلس الشورى السعودي في ١٩٩٨ / زيارة وزير النفط السعودي وزيارات وزير الخارجية السعودية المتكررة إلى طهران في نوفمبر ١٩٩٨، وأغسطس ٢٠٠١ وغيرهما).

الباحث صالح الختلان رأى أن تطور العلاقات السعودية الإيرانية هو أهم تطور إيجابي في المنطقة منذ عشرين عاماً، وعزا ذلك التطور إلى الجهد الدبلوماسي الإيراني، واعتبره أهم انجاز لها منذ عقد من السنين، أخذاً بعين الاعتبار عزلة إيران الدبلوماسية والدولية، واستنتج أن سرعة تطور العلاقات كانت تعكس لهفة السعوديين وانتظارهم لقيادة معتدلة لإعادة تأسيس العلاقات بين البلدين، وهي سرعة أذهشت الباحثين كما المراقبين السياسيين وعدد من قيادات دول المنطقة^(١١). وفي هذا الجانب بالذات قيم باحث آخر العلاقات الإيجابية بين البلدين عام ٢٠٠٢ مشيراً إلى الدور الأميركي فقال: **التعاون الإيراني السعودي ليس تطوراً جديداً، وإن الاستمرار في ذلك التعاون منتهج بشكل جيد في إطار العلاقات بين بلدين يفتلان أكبر امتين شمال وجنوب الخليج، إن توسع العلاقات في وقت تريد فيه أميركا عزل إيران، يشير إلى التصميم الذي تبديه أكبر حليف لأميركا لأخذ مصالحها الإقليمية بعين الاعتبار، وهذه المصالح لا تتوازى بالضرورة مع مصالح الولايات المتحدة**^(١٢).

يتناغم مع هذا الرأي، ما أشار إليه الباحث عبدالعزيز الصقر، من أن صانعي القرار في البلدين يدركون بأن روابطهما ومصالحهما أكبر من أن تكون صدى للتغيرات الخارجية منها^(١٣). لكن هذه المقولة قد تكون صادقة ضمن حدود لا تتعارض مع الاستراتيجية الأميركية في الخليج، في جوانبها الأمنية والعسكرية بالذات. بمعنى أن سقف التعاون الإيراني / السعودي قد حددته واشنطن، وحتى الآن لا يبدو أن هناك ما يفيد بخرق ذلك السقف.

وإذا كانت واشنطن تمثل العامل الخارجي الأقوى في التأثير على مصير العلاقات السعودية الإيرانية بشكل خاص، والخليجية العربية الإيرانية بشكل عام، فإن هناك قوى إقليمية أخرى تلعب على وتر الخلافات، وفي مقدمتها مصر بالتحديد، مستفيدة من الحساسية الخليجية وسعيها أكثر فأكثر على أمل لعب دور أمني وسياسي، ليصل لاحقاً إلى الإستفادة الاقتصادية من تلك الدول. يصح القول بأن مصر تسعى لأن يكون لها دور أمني في الخليج، وهي تدرك بأن السعودية غير قادرة وحدها لإغشاله خاصة بعد استبعاد العراق بعد احتلاله للكويت من أية ترتيبات أمنية.

حاول المصريون بومها هندسة ترتيبات أمنية لحماية الخليج ضمن ما أسس حينها (مجموعة ٦ + ٢) أي دول الخليج مع مصر وسوريا، ولكن السعودية أحبطت كل المساعي بشكل من الأشكال، كونه نظرت إلى الدور المصري بعين القلق من جهة دوره التنافسي، ومن جهة ثانية لعبت عوامل تاريخية في جعل الدور المصري، بنظر السعودية، خطراً كامناً، وتقصد به ذلك القلق المنبعث مما يسميه السعوديون من احتلال مصر للجزيرة العربية في القرن التاسع عشر، وإسقاط الحكم السعودي أكثر من مرة. مثل القلق ثم التعبير عنه بمجرد أن عرفت القوات العراقية من الكويت، حيث طلب الملك فهد حينها ومباشرة القوات المصرية بالمغادرة، وعبر بعض المسؤولين السعوديين عن قلقهم من إمكانية أن تلعب تلك القوات دوراً في الداخل السعودي نفسه. لكن مصر احتفظت بعلاقات متميزة مع دول خليجية أخرى، خاصة الإمارات، واعتبرت القاهرة مؤجّساً أساسياً للإشارات حول الجزر الثلاث، ويكفي أن نعرف بأن مصر تدرك هي الأخرى حجم المنافسة الإيرانية في العديد من الملفات العربية الرئيسية.

ومن هنا يمكن القول بأن ترتيب العلاقات الإيرانية المصرية سليلب دوراً إيجابياً في تحسين العلاقات الخليجية الإيرانية عموماً، لكن مصر حتى الآن، ورغم المبادرات الإيرانية الكثيرة، مترددة في إعادة العلاقات التي قطعتها طهران منذ زيارة السادات إلى إسرائيل، ولا يوجد هناك من مبرر

واضح سوى (الإستفادة من العقدة الإيرانية / الخليجية) في الحدود القصوى، ولعل تصريحات الرئيس المصري حول ولاء المواطنين الشيعة في الخليج لإيران^(١٤)، وهي تصريحات رفضتها إيران والعراق والكويت والبحرين، تكشف عن أحد دوافع السياسة المصرية في الخليج، ورؤيتها لإيران كقوة منافسة لها تريد مصارعتها على مساحة الشاطئ العربي من الخليج، فضلاً عما جرى مؤخراً بعد اكتشاف خلية حزب الله، والحملة المصرية على إيران بشكل غير مسبوق.

إنفجار الخلاف الإيراني / السعودي

هناك حقائق ظاهرة في هذا الأمر نجدها سريعاً على النحو التالي: **أولاً** - أن توتر العلاقات بين إيران والسعودية جاء متزامناً ومتصاعداً مع توتر العلاقات الأميركية الإيرانية، ما يشير إلى انعكاس العامل الدولي على الوضع الإقليمي، كما شرحناه آنفاً.

ثانياً - قيل أن توتر العلاقات جاء على خلفية وصول المحافظين إلى رئاسة الجمهورية الإيرانية وسيطرتهم على البرلمان، وانتهاج خط متشد في ملفات متشابكة أثرت على علاقات إيران مع عدد من الدول وبينها السعودية. ولكن هناك عدة ملاحظات على هذا الأمر، فمن جهة لا يظهر أن السياسة الإيرانية تغيرت تجاه دول الخليج بمجىء الرئيس نجاد الذي عبر منذ تسلمه السلطة عن استمرارية السياسة الإيرانية وضرورة (تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي). ويكفي أن نشير هنا إلى حقيقة أن نجاد قام بزيارات عديدة للسعودية لا يقل بها رئيس سابق، كما قام بزيارات إلى دول الخليج عديدة في فترة حكمه، زد على ذلك أن الحركة الدبلوماسية الإيرانية تجاه دول الخليج سريعة ومتواصلة أكثر من أي وقت مضى، ما يوضح أن هناك إصراراً إيرانياً في الحفاظ على مستوى تلك العلاقات وتنقيتها. ويمكن الإضافة هنا بأن إيران لم تنخرط في حروب تصريحات مع ما يقال على الطرف الآخر من الخليج، خاصة تصريحات الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، ولم تتورط كثيراً في إشارات إعلامية، وكان منهجها التهدة قدر المستطاع.

ثالثاً - إن كل الملفات المثارة اليوم في عهد الرئيس نجاد هي ملفات (موروثة) وإن كان قد تعمقت بشكل أكبر. فلا الملف النووي الإيراني الجديد، ولا ملف التسليح، ولا الإشكاليات المرفوعة على الدور الإيراني في لبنان والعراق وفلسطين جديدة، لكن من الصحيح القول بأن مرحلة نجاد مثلت انطلاقة إيران وقوتها بعد فترة بناء في عهد رفسنجاني وخاتمي، أي أن ما بنته إيران سياسياً وعسكرياً وعلمياً واقتصادياً انكشف في عهد نجاد، فأظهر قوة هائلة لإيران خشيت منها السعودية، أو وجدت السعودية أنها غير قادرة على منافستها (البعض يضع الأمر في باب الغيرة والحسد).

السعودية كانت تتصور، حين أقامت العلاقات مع إيران، أن الأخيرة تلملم جراحها، وتبني ذاتها، وبالتالي فإن كان هناك من خطر فمؤجل، لكن ما كانت إيران قد استثمرت فيه سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً منذ أكثر من عقدين انكشف بشكل كبير في عهد نجاد بسبب الأزمة الدولية، فكان ذلك الإنكشاف في وضع إقليمي متوتر عنصراً زائداً من عدم الثقة بين إيران والسعودية. لقد شهد حكم نجاد مرحلة صراع عنيف في الوضع الإقليمي (الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق وتوسع التوتر الطائفي والعنفي في العراق / ما جرى في لبنان وحرب تموز ٢٠٠٦ / الإنشقاق الفلسطيني بين حماس وفتح / التهديد الأميركي المتصاعد في الخليج وإرسال أميركا حاملات طائراتها / التهديد المباشر والصريح يشن الحرب على إيران حتى في عهد أوباما).

هذه التحديات لم تواجه الرؤساء الإيرانيين السابقين بنفس الحدة والخشونة، فكانت استجابة نجاد لها باستعراض الطابقت الشعبية والتأييد الجماهيري، وإظهار نماذج الأسلحة المتطورة للصناعة الإيرانية، والهجوم

الدبلوماسي في العديد من المواقع وفي كل الاتجاهات: الصين وروسيا ودول الخليج وتركيا ودول آسيا الوسطى حتى وصل النشاط الدبلوماسي الإيراني إلى أميركا اللاتينية. كل هذه الإستجابات المتحدية الإيرانية للهجوم الأميركي المحتمل عليها، وما مثلته تداعيات البرنامج النووي الإيراني، جعل إيران تبدو وكأنها تريد السيطرة على الدول الخليجية، أو أثار حفيظة الدول العربية - والسعودية في مقدمتها - في حين أن إيران مهتمة بمواجهة أميركا والخطر الإسرائيلي أكثر من اهتمامها بمخاوف الدول الخليجية، فهي تخشى على نفسها، ولكنها بصورة أو بأخرى أخافت غيرها رغماً عنها.

يرى عبدالعزيز الصقر أن إيران ببرنامجهما الدفاعي أضافت المزيد من التوتر في العلاقات، بحيث إن دول الخليج لم تقتنع بأن النشاط العسكري واستخدام الأسلحة غير التقليدية والتقليدية مجرد حلقة من حلقات الصراع بين أميركا وإيران، لأن تلك الأسلحة تهدد دول الخليج وليس أميركا والدول الأوروبية هذا. من وجهة نظر الصقر، أتى إلى المزيد من اعتماد دول الخليج على الحماية الغربية، ليصل الصقر إلى نتيجة بأن نشاطات إيران وسياساتها هي التي توسع النفوذ الأجنبي في الخليج، خاصة العسكري منه، وهي نفس الحجة التي استخدمت ضد عراق صدام حسين.

ويرى الصقر أن استغلال إيران لغياب العراق من الساحة جاء على حساب الشركاء الآخرين (الخليجيين). ليست المشكلة من وجهة نظره أن هناك دولة (خارجية) تتدخل في شؤون داخلية لدولة عربية يتعلق أمنها بأمن دول الخليج فحسب، بل أن التدخل الإيراني في العراق قرئ خليجياً على أنه تغيير في موازين القوى في المنطقة، وأن سياسة إيران الخارجية تنهج طريق تأمين مصالحها الضيقة فحسب، لكن الصقر يعود فيقر أن على دول الخليج أن تتفهم حاجات إيران الأمنية، خاصة وأنها تتعرض لضغوط خارجية سياسية وأنها محاصرة من كل الاتجاهات بحضور عسكري أميركي. ويرى أن ليس من صالح دول الخليج استمرار حالة العداء بين واشنطن وطهران بالنظر لارتداداتها على دول الخليج نفسها، ويرى بأن على دول الخليج اليوم أن تشعر إيران بأنها جزء مهم من ترتيبات الأمن في الخليج^(١٥).

رابعاً - هذا يعني أن هناك قصوراً خليجياً في فهم الدوافع الإيرانية، وهو قصور نتج عنه تغليب نظرة الريبة والذنب منها إلى تفهم القلق الأمني الإيراني. وبالنسبة للسعودية بالذات فإن قلقها من إيران كان مؤسساً على قاعدة التنافس الأيديولوجي والسياسي حيث أبدت قدراً هائلاً من الإنزعاج لما اعتبرته (تجاذحات) المشروع الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين بالتحديد. لكن هذا القلق رافقه أيضاً قدر من الخشية (الأمنية المباشرة) لما قد يحدث في حال قامت حرب إيرانية/أميركية، ستكون دول الخليج مساحة أولى لها. وهنا قيل بأن دول الخليج تألقت بتهديدات إيرانية في حال تمت مهاجمتها من قواعد أميركية في تلك الدول، وهو ما يفسر مسارعة بعض تلك الدول إلى التصريح بأنها لن تسمح بحدوث ذلك^(١٦).

إذا أردنا حصر عناصر التوتر (الملحة) في العلاقات السعودية الإيرانية، فإن مشكلة تفكيكها غير سهل من جهة أنها مترابطة بحيث تمثل كل واحدة للأخرى عنصر إضافي للتأزيم وعدم الثقة. مثلاً، هناك مشكلة تنامي القدرات العسكرية الإيرانية، وبالتالي اختلال التوازن العسكري لصالح إيران. وهنا بعض الملاحظات:

لم يحدث في تاريخ العلاقات بين البلدين أن كان للتوازن العسكري في غير صالح إيران. ومن المصحف الحديث عن توازن قوى بين بلدين مثل إيران والسعودية، فلا قدرة الأخيرة البشيرة، والعسكرية والتسلحية والصناعية يمكن مقارنتها بإيران أو حتى العراق. توازن القوى لم يحدث تاريخياً، ويبدو من المستحيل أن يحدث في المستقبل، بغض النظر عن شكل الحكم القائم في كلا البلدين. وحسب باحثين، فإن قوة دول الخليج العسكرية - وليس السعودية فحسب - لا تقارن مع العراق وإيران، وإن شراء تلك الدول الأسلحة (مجرد مسكن نفسي للخليجيين)^(١٧).

• ليس ما يزعم السعودية هو اختلال (التوازن النسبي) في القوة العسكرية بينها وبين إيران، فهذا تحصيل حاصل، وهو أمر لم يتغير منذ عقود إن لم يكن منذ قرون، بل إن ما يزعم السعوديين هو - على الأرجح: (الاختلال المزعج) لذلك التوازن، إلى حد أن تهديدات أميركا بغزو إيران أو إخضاعها عبر التهديد غير ممكن، على الأقل حتى الآن.

أيضاً، لا يبدو الإنزعاج السعودي من تطور قوة إيران العسكرية مبرراً، من جهة أن الإنفاق العسكري السعودي أكبر بكثير مما تنفقه إيران. ورغم الإنفاق السعودي العسكري، فإنها - عسكرياً - لا تزال أضعف بكثير من إيران. هذا يشير إلى حقيقة أن السعودية منزعة بشكل أكبر من (تطور الصناعة العسكرية الإيرانية) فهذا العنصر هو واحد من أهم أسباب الخلل في التوازن العسكري بين البلدين، إضافة إلى العنصر البشري، والخبرة العسكرية.

وحتى هذا الإنزعاج من تطور الصناعة العسكرية الإيرانية (صناعة الصواريخ بعيدة المدى، والغواصات والطائرات الحربية والهليكوبتر والصدمات البحرية والروبوتات والدبابات والأليات الأخرى) يمكن أن يهضمه السعوديون في حال اطمانت السعودية إلى أن هدف التسلح الإيراني (دفاعي محض). ولكن كيف يحصل السعوديون على الإطمئنان في منطقة مليئة بالحروب والتوترات، وكيف يتفهمون أن إيران نفسها تريد اطمئناناً في وقت يشن الغربيون والإسرائيليون حرب التهديدات بغزو إيران عسكرياً؟ إن التاريخ الإيراني الحديث يعطي إيران مبررات الشك من السعودية أكثر مما يعطي الأخيرة من شكوك تجاهها. فمنذ سقوط الشاه لم تشن إيران حرباً عسكرية على جيرانها، في حين أن جيرانها (العراق) شنوا الحرب عليها، بمساعدة من السعودية ودول الخليج الأخرى، وهو أمر لا يكرهه السعوديون والخليجيون. وإذا كان السعوديون قد أيّدوا عملياً وسياسياً احتلال أفغانستان، واختبأوا سياسياً في دعمهم للحرب على العراق وإسقاط نظام الحكم هناك، فما الذي يمنعه من دعم هجوم عسكري على إيران؟ خاصة إذا أخذنا معطين هامين: الأول، أن السعودية أضعف من أن تواجه رغبة واشنطن في استخدام الأراضي الخليجية في عملية غزو جديدة، مع ادراك حقيقة أن السعودية ودول الخليج لا تتمتع وقوع تلك الحرب الأميركية/الإيرانية. الثاني، إن السعودية بالتحديد - وليس دول الخليج الأخرى - يوجد بها جناح سياسي متضامن مع الصقور من المحافظين الجدد في ضرورة ضربة عسكرية لإيران، وقد انعكس ذلك إعلامياً من قبل كتاب سعوديين مقربين من السلطة، رأوا أن إيران مجرد (دملة) بحاجة إلى ضربة أميركية عاجلاً أم آجلاً^(١٨). هذا فضلاً عن تصريحات متشابهة وتحريضية من بعض مسؤولي دول الخليج مثل ولي عهد البحرين^(١٩).

وحين يطرح موضوع الملف النووي الإيراني، نرى موقفاً خليجياً (مضطرباً)، فمرة يقولون به إن كان (سليماً) ويرفضونه إن كان (عسكرياً) ثم يتغير الموقف ليجرد حتى الجانب السلمي غير مقبول بالنسبة للسعودية وربما دول خليجية أخرى، والمطالبة بصورة غير مباشرة بإيقاف النشاط النووي الإيراني أياً كان شكله. ومرة أخرى يرفضونه بحجة احتمالية التلوث ووقوع كارثة (تشرنوبل ثانية) لعدم قبول دول الخليج بالخطر، وثالثة بحجة التضامن مع موقف (المجتمع الدولي)، ورابعة بحجة جعل منطقة الخليج والفرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، في إشارة إلى القوة الصاروخية الإيرانية. إن هذا الإضطراب، ليس بسبب الشكوك في النوايا الإيرانية، ولا بالقدرة الإيرانية، بقدر ما هو انعكاس للموقف الأميركي بالتحديد^(٢٠).

إن مجمل موضوع التسلح الإيراني، بما فيه الملف النووي، له بعدان سياسيان مؤذيان للسعودية: **الأول** أن القوة العسكرية الإيرانية قابلة للإستثمار السياسي، أي أنها تمنح النظام السياسي في طهران قوة سياسية في المنطقة العربية والعالم، وليس فقط بين دول الخليج.

الثاني/ إن تعاطف القوة العسكرية الإيرانية ترافق مع انتصارات للرؤية السياسية الإيرانية في العراق ولبنان وفلسطين على حساب الرؤية السياسية للسعودية وحلفاء أميركا الآخرين، ما أعطى ملف التسلح الإيراني بعد قلق آخر.

ما يلفت نظر المراقبين السياسيين هو أن هناك من جهة (تضخيماً) للهاجس الخليجي - السعودي بالتحديد - من القوة العسكرية الإيرانية، وهو تضخيم يتوارى مع ما يقوم به الأميركيون والأوروبيون، وهو ما جعل الموقف السعودي من التسلح الإيراني يتغير بشكل داراماتيكي (٢١). ومن جانب آخر هناك (توهيناً) من قلق إيران الأمني وهي المحاطة بقوى نووية والمهددة بالغزو العسكري أو الضربات العسكرية الإستباقية الإسرائيلية وكذلك الحصار الإقتصادي.

ولعلّ المشكل يكمن في حقيقة اختلاف الرؤية بشأن مصادر الخطر بين البلدين: السعودية ترى إيران الخطر الأول على أمنها والمنافس الأول لزعامتها؛ وإيران ترى أن أميركا وإسرائيل يشكلان الخطر الأول على أمنها. وبالتالي فإن قدراتها التسليحية ومناوراتها العسكرية موجهة بالتحديد لمواجهة ذلك الخطر، وهو أمر لم يقرّه السعوديون والخليجيون، وهو ما عكسه التصريحات الخليجية عامة (٢٢)، وبيانات قدم مجلس التعاون الخليجي منذ وقت مبكر (٢٣). وكذلك الكتابات الصحافية الخليجية الكثيرة التي تحوي تحريضاً صريحاً ومبطناً ضد إيران واعتبارها العدو الأول وليس إسرائيل (٢٤). وحتى الآن فشلت كل التصريحات الإيرانية والوفود الرسمية في تهدئة المخاوف الخليجية، الحقيقية أو المتعلّقة.

وجهة العلاقات المستقبلية

ما هو المطلوب أو ما هي صيرورة العلاقات السعودية الإيرانية؟ بات واضحاً حتى الآن:

- أن العامل الإقتصادي في العلاقات بين البلدين ليس محورياً رئيسياً. تبنى عليه علاقات سياسية ثابتة. فالسعودية كما الدول العربية الأخرى، تقدم خياراتها السياسية على مصالحها الإقتصادية، كما هو واضح، وفي الغالب يتم التضحية بالمصالح الإقتصادية على حساب المصالح الأمنية للأنظمة القائمة. ومع أن العامل الإقتصادي الإيراني يبدو فاعلاً في العلاقات الإيرانية مع كل من روسيا والصين والهند وحتى تركيا والباكستان، فإن ذلك العامل لا ينظر اليه بمعزل عن خيارات تلك الدول الإستراتيجية الأمنية والسياسية. وبالنسبة للسعودية، فإنها عوّدتنا على النظر إليها كقوة تضحية بمصالحها الإقتصادية مقابل خياراتها الأمنية والاستراتيجية (٢٥).
- أن الملفتات السياسية الساخنة في العراق ولبنان وفلسطين تشكل صعداً في العلاقات بين البلدين، ومن وجهة نظر السعودية يمكن أن يبدأ القلق الأمني الخليجي (وليس ينتهي) في حال تم احتواء (التمدد الإيراني في العراق) وتم تقليص نفوذ حزب الله في الشأن السياسي اللبناني وتم تجريده من سلاحه، وكذلك إذا ما خضعت حماس لمحمود عباس، وإذا ما تطوّعت من جديد العلاقات السورية/ السعودية بحيث تخضع الأولى لإرادة الثانية فيما يتعلق بملف الصراع العربي الصهيوني. بمعنى آخر: إذا ما تمّ (تجميد) (وليس تحييد) تمدد النفوذ السياسي الإيراني في هذه الملفتات، والذي كشف السياسة الخارجية السعودية وأضعفها.
- أن مظلة الأمن في الخليج لا يمكن أن تنجح وفق الرؤية الأميركية التي تستبعد العراق وإيران. هذا بدیهي، لأن دول مجلس التعاون الخليجي غير قادرة على حماية نفسها من البلدين في حال الصراع، ولأن توفير مظلة أمنية بعيداً عنهما كما في سياسة (الاحتواء المزدوج) أثبتت عدم فعالية وأنه غير عملي. كما فشلت القوة البديلة التي تشكلت من دول الخليج

إضافة إلى مصر والسعودية، كما فشل مجلس التعاون الخليجي نفسه في تحقيق الأمن الذي كان أحد الدوافع الأساسية لتشكيله. وأخيراً قامت دول الخليج بعقد اتفاقيات أمنية منفردة مع الولايات المتحدة الأميركية، وزيادة النفوذ العسكري الأمريكي في الخليج، عبر منحها المزيد من التسهيلات والقواعد العسكرية، وهذا أجج عدم الإستقرار بدل أن يحققه. وفي النهاية لن يكون هناك حل سوى احتواء ما يعتقده الخليجيون خطراً إيرانياً/ عراقياً (ضمن نظام أمني إقليمي جمعي) (٢٦) قد يستظل بشعرية دولية تضمنه (الأمم المتحدة مثلاً).

- أن السياسة القائمة على (التهميش) أو (الحرب) على إيران أمرٌ ثبت فشله أيضاً، وإنه ليس من مصلحة دول الخليج نفسها، فالإيرانيون لم يوفرُوا التهديد بأنهم لن يسمحو للنفط بالتصدير إن حرّموا هم من ذلك. فضلاً عن أن الحرب الأميركية الإيرانية قد تزدّى إلى إغلاق مضيق هرمز وضرب قواعد وقطع بحرية أميركية في دول الخليج نفسها، أي هناك احتمالاً بقيام حرب إقليمية أوسع مما خطط له الرئيس السابق بوش.

وعليه أين المخرج؟

من وجهة نظري، فإن العلاقات السعودية والإيرانية تحتاج - في النظر إليها - رؤية مختلفة، تلحظ التالي:

أولاً/ إن الطبيعة التنافسية بين البلدين تحتاج إلى تأطير. ليست إيران هي من يبحث عن اعتراف بدورها في المنطقة، وهو دور ملموس وواضح في كافة الملفات حتى وإن لم يعترف بذلك أميركياً. إن من يحتاج إلى الإعتراف بدوره على أرض الواقع هي السعودية التي تخسر على الأرض الكثير من مواقعها. بصورة أوضح: إن إيران مدعوة لتقاسم الدور مع السعودية في الملفات المشتركة. ومع أن إيران تقول بذلك وتصرح به، إلا أن ما يعتبر (نجاحاً إيرانياً ساحقاً) همّش بشكل كبير دور السعودية، وبالتالي فإن الموضوع سيؤسس مسألة منافسة (شريفة مسالمة) بين طرفين، آتت في النهاية إلى (غالب ومغلوب) على أرض الواقع، بل نظر إليها سعودياً وكأنه تهمة شرف وفقر على دورها المحوري في المنطقة. وعليه فالمطلوب إنفاق إيراني للسعودية بأن تمارس دوراً حقيقياً يراعي مشكلات القصور والتقصير في السياسة الخارجية السعودية. إذا تمّ ذلك في إطار شراكة إستراتيجية أوسع، وتوضّعت الحدود، يمكن أن تنطلق المسائل الإقتصادية والسياسية والأمنية إلى مذبات واسعة وبعيدة.

إن مشاريع إيران الأمنية التي يطرحها المسؤولون الإيرانيون يفترض أن تلحظ البعد الحساس بالنسبة للسعودية ومكانتها الخليجية والعربية والإسلامية. لا يقبل السعوديون بأي توضيح لا يرى دورهم المفترض وليس بالضرورة الحقيقي على الأرض، أو حتى حجمهم الواقعي، فهم خاسرون في المنافسة. وما لم يضمنوا بأن دورهم ومكانتهم ستحظى بالاحترام، فإنهم سيعملون على تعطيل مفاعيل العلاقات الإيرانية مع عدد غير قليل من الدول العربية والإسلامية، ولعل قطع العلاقات المغربية الإيرانية دليل على ما يمكن للسعودية أن تقوم به. بيد أن مشروع السعودية السياسي مؤسس على الصدام مع إيران والتنافس معها والإنضواء مع السياسة الأميركية، أي أن الخلاف قائم على رؤيتين وإستراتيجيتين مختلفتين، وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق إستراتيجية شراكة بين البلدين، وإن كان ذلك غير مستحيل الحدوث.

ثانياً/ السعودية كما إيران بحاجة إلى إعادة استكشاف الآخر عن قرب، وإعادة تقييم للعلاقات بين البلدين بمنظور مستقبلي. فالسعودية يقلقها - مثلاً - احتمالية إعادة العلاقات الإيرانية الأميركية، أكثر من قلقها - ربما - من شأن أميركي الحرب على إيران. إن قيام علاقات إيرانية أميركية بإمكانه أن يطيح بالنفوذ السعودي إلى أبعد الحدود، ويجعل من إيران - فيما لو حدث ذلك - وهو مستبعد في المدى القريب - قوة مهيمنة في مسائل الشرق الأوسط وفي مقدمتها أمن الخليج. وهذا يفترض أن يدفع بالسعودية وحتى مصر إلى التفكير ملياً في هذا الاحتمال، ويعيدوا تقييم سياستهم الخارجية تجاه إيران

ليس على قاعدة العداء المطلق والشك المستدام، خاصة وأن السعودية تعرضت إلى انتكاسة في مكانتها الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي/ الشيوعي، وزادت المشكلة بعد تفجيرات ٩/١١ الأمر الذي لم يتح لها إلا هامشاً قليلاً من المناورة السياسية في انتقاء سياساتها الخاصة بها.

فضلاً عن ذلك، فإن تقييمات غربية تحدثت عن أن الإستراتيجية الأميركية قائمة على (تهميش دور السعودية) ليس فقط بين دول الخليج، حيث احتلت أميركا عبر الإنفاقيات الاقتصادية والأمنية الفردية مع كل دولة خليجية مكانة السعودية وهمشتها كثيراً، إلى حد أن السعودية عبرت عن انزعاجها من ذلك مراراً. ليس هذا فحسب، بل شمل الأمر الرؤية الإستراتيجية المنظمة لموقع السعودية ضمن خارطة الإستراتيجية الأميركية. فحسب قراءة لمايكل دايف لمجلة جينز نشرت في مايو ٢٠٠٥ فإن ميزان القوى في الخليج يشهد إعادة هيكلة جذرية، ستغير بموجبه طبيعة الدور العسكري الأمريكي، وهيكل العلاقات مع الطوائف الإقليمية. ويشير الكاتب إلى توقف المحاولات الأميركية (لجعل السعودية في قلب الإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأميركية، وبدلاً من ذلك بدأ نهج جديد قوامه تطوير علاقات ثنائية قوية مع دول الخليج الصغيرة). ولأحد الكاتب أن محور السياسة الخارجية الإيرانية هو (استبعاد ضامني الأمن الخارجيين) ويرى أن هدف التسليح الإيراني بما فيها السلاح النووي المزعوم: (ردعي دفاعي، وليس تلبية لطموحات توسعية) وأن تطوير إيران لدفاعاتها وأسلحتها (يستهدف صد واحتواء التحديات للمصالح الإيرانية والتحديات الخارجية لبقاء النظام). ويتابع بأن السياسة الأمنية الإيرانية قائمة على ضبط النفس وتطبيع العلاقات الإقليمية والدولية، ولكنها قد تتحول إلى تبني إستراتيجية الهجوم في حال تعرضت إيران لتهديدات جوهرية لبقاء نظام الحكم فيها. أي أن (الدافع الأكثر احتمالاً لإحداث تغيير في سياسة إيران الخارجية هو وجود تهديد لبقاء النظام نفسه، تهديد حقيقي في شكل غزو عسكري أو إجراء سري ترعاه الولايات المتحدة، الأمر الذي سيغير من سياسة إيران الخارجية كلية).

لم تعد إيران وحدها منبذة في إستراتيجية الولايات المتحدة، بل أن السعودية نفسها تتعرض لتهميش في دورها خليجياً لصالح الوجود الأمريكي المباشر في دول الخليج الأخرى التي نقلت الولايات المتحدة إليها قواعد عسكرية. يقول دايف: (في الوقت الذي يتم فيه العمل على إيجاد حلفاء عسكريين أقوياء للولايات المتحدة في الخليج، تم تهميش الدعامتين السابقتين لقوة الولايات المتحدة في المنطقة، ألا وهما إيران والسعودية).

ما نريد أن نصل إليه هنا، هو أن السعودية بحاجة إلى تقييم علاقاتها مع الولايات المتحدة من الزاوية الأمنية، ومن زاوية الدور الموكول إليها في المستقبل، فلهذا أصبحت ضحية هي الأخرى ليس في مجال استبعاد مصالحها في محيط الجزيرة العربية، بل قد يتطور الأمر إلى محاولة إسقاط النظام فيها أو حتى تقزيم الدولة بتقسيمها بحجة أو بأخرى (رعاية الإرهاب السلفي مثلاً). الولايات المتحدة لا تريد دوراً لا لإيران ولا للعراق ولا للسعودية في تقرير أمن الخليج، وهذا هو الأساس الإستراتيجي الذي يفترض أن تبني عليه الإستراتيجية الأمنية المستقبلية. إن هذا يدفع باتجاه تنشيط العلاقات الإيرانية السعودية (وهذا ما توقعه دايف)، والسعودية العراقية، وكذلك العلاقات السعودية مع كل من الصين والهند واليابان والباكستان، على الأقل للمساومة بها كورقة مع الأميركيين، وإيجاد توازن يخدم بقاء النظام في المملكة.

١- في مايو ١٩٩٨ وقعت السعودية وإيران اتفاقات شاملة في حقول عديدة عسكرية وثقافية وتجارية واقتصادية وتغطية وصناعية وزراعية وصحية، وبعد زيارة رفسنجاني في ١٩٩٨ تبادل البلدان وفوداً تجارية ووزارات بين مسؤولي غرف التجارة، ولقاءات مشتركة أثمرت اتفاقات في موضوعات الأبحاث التقنية، وتبادل الخبراء والمهارات، والتدريب المشترك، وتأسيس مراكز أبحاث، ومؤتمرات

ثقافية، وتعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وتأسس إثر ذلك (١٩٩٨) لجنة وزارية مشتركة تجتمع سنوياً لمراجعة تطبيق الإنفاقيات بين البلدين. وتطور التبادل التجاري بين البلدين بشكل سريع بين ١٩٩٩-٢٠٠٢، إلى ثلاثة أضعاف، وأقامت إيران عدداً من المعارض التجارية في الرياض وجدة والظهران، وبدأت البضائع الإيرانية والسعودية تتدفق على أسواق البلدين. وفي نوفمبر ١٩٩٩ أقيم معرض في طهران للبضائع السعودية رافقه وزير الصناعة والكهرباء وبمعيته وفد من رجال الأعمال بلغ عددهم ١١٧. وحتى عام ٢٠٠٣ كان هناك ١٢ سفرواً استثمارياً مشتركاً. ومن جهة أخرى كان متوقعاً أن تكون إيران من أكبر شركاء السعودية التجاريين وأن تكون إيران محطة هامة لصادرات دول الخليج باتجاه آسيا الوسطى. على صعيد آخر، عادت الخطوط الإيرانية للعمل في مايو ٢٠٠٠، في حين حطت أول طائرة سعودية مطار طهران في يناير ٢٠٠١. وانعكس تطور العلاقات السعودية الإيرانية على النفط حيث عمل البلدان عام ٢٠٠٢ مع أعضاء أوبك الآخرين لخفض الإنتاج، الأمر الذي سمح بارتفاع تدريجي لأسعار النفط وأخيراً، كان هناك حراك باتجاه تجسير ثقافي بين البلدين لم يتعد الأطر الرسمية، حيث قامت وفود إيرانية أكاديمية بزيارات إلى السعودية، وشارك بعضها في مناسبات ثقافية سعودية، كما أقيم أسبوع ثقافي سعودي في طهران. وحتى موضوع الحج، الذي كان أحد أسباب توتر العلاقات بين البلدين في الماضي إلى حد قطع العلاقات بين البلدين عام ١٩٨٩ توصل الطرفان بشأنه إلى نقاط اتفاق، فلم يعد اليوم يشكل مصدراً للتوتر.

See: Saleh Alkhatlan, Saudi – Iranian relations: Implications for Gulf Security, in Bridging A Gulf: Peacebuilding in West Asia, ed. Majid Tehranian, IB Tauris (London 2003). pp 55-58.

وهناك اتفاقات تم إبرامها شملت جوانب استثمارية ورياضية وفنية وقضائية واتفاقات تتعلق بالنقل الجوي، ونقل المياه إلى السعودية، وتأسيس مصنع للحافلات الإيرانية. زد على ذلك الأهمية الإستثنائية للإنفاقيات الأمنية السعودية الإيرانية التي وقعها الأمير نايف بن عبدالعزيز في ١٧/٤/٢٠٠١، والتي اعتبرت تدشيناً لمرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات بين البلدين. حسب الصحافة الإيرانية (جريدة اطلاعات) فإن الإنفاقيات الأمنية شملت مواضيع: تهجين نشاطات المعارضين في البلدين، أن تمد إيران السعودية بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بدخول أي مواطن سعودي إلى إيران، ولأي سبب دخل، إضافة إلى موضوع تبادل المجرمين، وتبادل الخبرات الأمنية، وغيرها.

٢- انظر مثلاً:

Abdulaziz Bashir and Stephen Wright, Saudi Arabia: Foreign Policy after the Gulf War, Middle East Policy, Vol. 1, Issue 1, 1992, p 107.

Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, Saudi Arabia: The Coming Storm (NY, US, 1994), p. 87.

3- Mark N. Katz, Yemeni and Saudi Security, Middle East Policy, Vol. 1, Issue 1, 1992, p. 128.

4- Peter W. Wilson, op. cit., p. 117.

5- Peter Wilson, op. cit., p. 105.

6- Ibid, p. 118.

7- R. K. Ramazani, The Emerging Iranian Rapprochement: Towards an Integrated U.S Policy in the Middle East?, Middle East Policy, Vol. 1, Issue 1, 1998, pp. 45-46.

٨- انظر: ريمون ماهر كامل، الإنفاق الأمني الإيراني السعودي: خطوة نوعية على طريق التقارب، مختارات إيرانية - العدد ١٣ - أغسطس ٢٠٠١م.

٩- محمد علي الفائز، العلاقات السعودية الأميركية تدخل مرحلة كسر العظم: من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، شؤون سعودية، العدد ١، فبراير ٢٠٠٣.

١٩- صرح الشيخ سلمان ولي عهد البحرين لصحيفتي التايمز والديلي تلغراف البريطانيتين في ٢٠٠٧/١١/٢، بأن إيران تسعى لامتلاك قنبلة نووية، وأنه يريد أن تستشير أميركا بلاده قبل أن تتشن الحرب عليها.

٢٠- مثلاً: حثّت أميركا دول الخليج لتطالب إيران بإيقاف سفروها النووي كيما تستكمل حلقات اتهامها لها. وروجت أميركا فيما بعد بأن (البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديدا لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط)، و (أن واشنطن تدرس سبل تنسيق سياساتها تجاه إيران مع دول الخليج العربية) كما صرح بذلك مساعد وزير الخارجية الأمريكي لثلاثون ضبط التسلح أثناء زيارته لمنطقة الخليج في فبراير ٢٠٠٥. وهناك أيضاً تصريح السفير الأمريكي في الكويت في كلية مبارك العبدالله العسكرية في مايو ٢٠٠٥، حيث تهجم خلالها على إيران، واعتبرها العدو الأخطر لدول الخليج، وطالب الأخيرة بأن تقف مع واشنطن لتحديد ذلك الخطر.

٢١- حين سئل وزير الدفاع السعودي (ولي العهد) الأمير سلطان بن عبدالعزيز أثناء زيارته لإيران: هل تعتبر القدرات التسليحية الإيرانية خصوصاً القدرات الصاروخية تهديداً للسعودية والدول العربية في الخليج؟ أجاب سلطان: (هذا ما يقوله الأجنبي، أما نحن فنقول أن القوة الإيرانية هي قوة للمسلمين)، مثل هذا التصريح النادر جاء في سياق ترطيب العلاقات الإيرانية السعودية.

٢٢- حذ مثلاً تصريح أمير دولة قطر أثناء إحدى زيارته لواشنطن، حيث قال: (إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج)، وذلك دون الإشارة صراحة إلى إيران. كما صرح وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح بأن (إيران تشكل خطراً استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل).

٢٣- في القمة الخليجية التي عقدت في يناير ١٩٩٢، ودون إشارة صريحة لإيران، دعا البيان الختامي إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليتها. وفي بيان قمة الدوحة الختامي ١٩٩٦ جاءت الإشارة صريحة لإيران، حيث أكد: (فلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة). في بيان قمة مجلس التعاون عام ١٩٩٧ جاء الحديث عاماً، حيث طالب المجلس بالعمل على (جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية).

٢٤- من نماذج التحريض السياسي والطائفي ضد التسليح الإيراني والمناورات العسكرية ما كتبه د. محمد المسفر حيث انتقد ما أسماه (الاسترضاء الخليجية لتهران) وشبهها باسترضاء هتلر والنازية الألمانية: (أريد تذكير هؤلاء الساسة أتباع المدرسة الواقعية بأن سياسة الاسترضاء التي اتبعتها بعض الدول الغربية تجاه ألمانيا النازية قادتهم إلى حرب عالمية ثالثة خلفت مآسي إنسانية واقتصادية ما زالت أوروبا والعالم يعاني منها حتي يومنا هذا). انظر: محمد المسفر، المناورات العسكرية الإيرانية وأمن الخليج العربي، القدس العربي، ٢٠٠٦/٠٤/١١.

٢٥- يمكن فهم مسألة التسليح السعودي برمتها من زاوية المصالح الأمنية والخيارات السياسية (وليس العسكرية بالضرورة). وبإمكاننا وفق هذا الأمر أن نفهم لماذا تصر السعودية على زيادة إنتاجها للتغطي وإصدارها على أسعار منخفضة وكذلك إصدارها على التعامل بالدولار و ربط عملتها بقيمتها رغم ما يكلفها ذلك من خسائر بعشرات المليارات من الدولارات. زد على ذلك سياستها في استثمار أموالها في سندات الخزنة الأمريكية وغير ذلك من السياسات.

26- Rolin G. Mainuddin and Joseph R. Aicher Jr and Jeffery M. Elliot, Fron Alliance to Collective Security: Rethinking the Gulf Cooperation, Middle East Policy, Vol. 4, Issue 3, 1996, pp. 45-46, 49.

<http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue01/pdf/folder/saudi1.pdf>

accessed on 03/01/2008

10- Ramazani, op. cit., pp. 46-47.

11- Saleh Alkhatian, Saudi – Iranian relations: Implications for Gulf Security, in ed. Majid Tauranian, Bridging A Gulf: Peace-building in West Asia, IB Tauris (London 2003), p. 55.

12- Hoorman Peimani, The Ties that Bind Iran and Saudi Arabia, Asia Times online, 16/8/2002.

http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/DH16Ak01.html accessed on 6/12/2007.

13- Abdulaziz Sager, Saudi Arabia, Iran and the Search for Regional Security, Arab News, 28/6/2005. <http://www.saudi-us-relations.org/newsletter2005/saudi-relations-interest-06-28.html>

Accessed on 03/01/2008.

١٤- قال الرئيس المصري في حديث لقناة "العربية" بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٨، حينما سئل عن التأثير الإيراني في العراق: (بالقطع إيران لها ضلع في الشيعة.. الشيعة ٦٥ بالمئة من العراقيين، وهناك شيعة في كل هذه الدول وينسب كبيرة، والشيعة دائماً ولاؤهم لإيران. أغلبهم ولاؤهم لإيران وليس لدولهم).

15- Abdulaziz Sager, op. cit.,...

١٦- صرح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الكويتي، وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح، صرح في الحادي ٢٠٠٧/٦/١١، رداً على سؤال الصحفيين عما إذا كانت الولايات المتحدة طلبت من الكويت استخدام أراضيها لضرب إيران، قائلاً: (إن أميركا لم تطلب مثل هذا الطلب... وحتى لو طلبت فإننا لن نسمح به أبداً). وصرح وزير الداخلية السعودي الأمير نايف في ٢٠٠٧/٦/١٧: (إن دول الخليج العربية لن تكون منصة لأي هجوم عسكري على إيران). وسبق لرئيس دولة الإمارات أن قال في مقابلة مع الحياة في ٢٠٠٧/٤/٢٦، بأن بلاده ليست طرفاً في النزاع بين إيران والولايات المتحدة (وإننا لن نسمح باستخدام أراضيها لشن أعمال عسكرية أو أمنية أو تجسسية ضد إيران). ويتساءل عادل مراد، السفير العراقي في رومانيا في تعليقه على هذه التصريحات: (فهل حقاً لن تدعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أي ضربة عسكرية ضد إيران، وأنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية والتسهيلات الممنوحة لها على أراضيها وفي أجوائها من أجل توجيه مثل هذه الضربة؟ ثم يستعرض حجم الوجود الأمريكي العسكري في دول الخليج، وتجربة احتلال العراق ليصل إلى نتيجة (مغمضة) بأن دول الخليج لا تستطيع أن تمتنع أميركا من شن هجوم على إيران من أراضيها. انظر: عادل مراد، أميركا وإيران ودول الخليج.. ملامح حرب ثالثة، موقع إيلاف، ٢٠٠٧/١٠/٢٣.

<http://www.elaph.com/ElaphWeb/AsdaElaph/2007/10/276133.htm>

accessed on 03/01/2008

17- Rolin G. Mainuddin and Joseph R. Aicher Jr and Jeffery M. Elliot, Fron Alliance to Collective Security: Rethinking the Gulf Cooperation, Middle East Policy, Vol. 4, Issue 3, 1996, p. 48.

18- انظر مقالة مشاري الفذائي، نيران إيران، الشرق الأوسط 25/9/2007 <http://asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=438602&issue=10528>

accessed on 01/01/2008

الشيخ عايض القرني

من سياسة الاحتجاج الى اعتدال الدعوة

فؤاد المشاط



وسعه وشق علينا وبالغ في المشقة. لقد جاوز الظلم المدى وبلغ السيل الزبى ولم يعد في الصبر بقية وهل على مثل هذا صبر؟)

وشأن مشايخ صحويين آخرين، فقد تأى الشيخ القرني بعد مرحلة السجن والمضايقات وتدابير أمنية صارمة عن الإختراط في الموضوعات السياسية، وقرر، بعد إرغامه على توقيع تعهد خطي، العودة الى مزاولته نشاطه الدعوي التقليدي، واستكمل دراسته في علوم الشريعة حيث نال شهادة الدكتوراه في موضوع (تحقيق المفهوم في مختصر صحيح مسلم)، من كلية أصول الدين في أبها.

وتحول الشيخ القرني إلى أحد أبلغ الخطباء في التيار السلفي، ووجد سبيلاً مهيأ أمام القنوات الفضائية التي كانت تبث محاضراته وخطبه، التي تميزت بأساليب التشويق والفكاهة، فيما انتشرت كتاباته الدينية ذات الطابع الشعبي في الداخل والخارج. وكانت رغبته في الظهور الإعلامي قد دفعته للمشاركة بفعالية أكبر في الكتابة في الصحف السعودية في الخارج، وتنظيم برامج دينية على قنوات فضائية واسعة الانتشار، وتأليف الكتيبات التي تشتمل على أقاصيص في التاريخ والعقيدة والمجتمع بأسلوب سلس.

بيد أن ما ميز طريقة الشيخ القرني أنه بدأ في السنوات الأخيرة أقرب إلى خط الاعتدال في البعدين السياسي والفكري. وله تجربة، شأن مشايخ صحويين آخرين تم استبعادهم من قبل الدولة، في مواجهة الجماعة القاعدية في الخارج، وقد انتدبتهم وزارة الداخلية كيما ينضم إلى فريق المناصحة، المكلف بتغيير معتقدات أفراد الخلايا القاعدية الذين تم إلقاء القبض عليهم وإخضاعهم لبرنامج فكري مكثف. فكان الشيخ القرني

شأن كثير من الدعاة، كان الشيخ عايض القرني (مواليد ١٩٥٩) إمام وخطيب جامع أبي بكر الصديق في أبها، قد دخل إلى السياسة من بوابة الدعوة. ولذلك، فإن العودة إلى مجال الدعوة سلكت نفس المسار، فقد بدأت مؤشرات التحول في خطاب الشيخ عايض القرني سياسياً قبل أن تسلك طريقها إلى الأبعاد الفكرية والاجتماعية.

ونذكر القرني في رسائله بعض ما كان يشكو منه من أمور كيدية نسبها الأمير خالد الفيصل إليه من بينها (تبني تهمة قذرة وإيداعي السجن من غير أي دليل على الإبانة..تتوالى إيداع الأمير لي بإرسال خطابات التهديد والوعيد بواسطة كلية الشريعة ومكتب الدعوة وإدارة الأوقاف وفرع جامعة الإمام.. قام بالتضييق علي في إقامة الدروس العلمية ومن ذلك إيقاف درس التفسير الذي ألقاه بعد صلاة الفجر، وكذلك منع بعض المحاضرات التي كنت ألقاها..استدعائي إلى مكتب الدعوة بأبها..وقد أخبرني مدير المباحث أن الغرض من إخضاري قراءة

وكان إسم الشيخ القرني قد لَمع خلال حرب الخليج الثانية، فيما عرف حينذاك بإسم (مشايخ الصحوة)، الذين جهرُوا بأراء معارضة لسياسات الدولة في التعليم والإعلام والقضاء، وانتقدوا بشدة استقدام قوات أجنبية إلى الجزيرة العربية، وكان من بين نحو ألف عنصر من التيار الصحوي الذي تم التحقيق معهم بخصوص محاضرات تحرض على الدولة، كما سحب جواز سفره من قبل المباحث، ومنع من إلقاء الخطب والمحاضرات. وكان أيضاً من بين الموقعين على الغرائض التي رفعت إلى الملك فهد بما في ذلك (مذكرة التصيحة) الصادرة في سبتمبر ١٩٩٢ والتي اشتملت على مطالب بإصلاحات شاملة في كل أجهزة الدولة.

ودخل الشيخ القرني في مواجهة مع أمير عسير خالد الفيصل، أمير مكة حالياً، الذي أصدر بحقه قراراً يقضي بمنعه من الخطابة ومزاولة نشاطه الديني من قبيل إمامة الجماعة وإلقاء الخطب في المسجد، كما وجه له تهمة اللواط، وفرض عليه مقاطعة من قبل أهالي عسير، بهدف تطويق حركته. وأدت هذه التدابير إلى غياب الشيخ القرني عن النشاط الديني العلني لفترة من الوقت، قبل أن تتم عملية مصالحة بينه وبين الأمير بوساطة من بعض المشايخ، وعاد القرني إلى مزاولته نشاطه الديني ضمن الحدود المتفق عليها، وبدأ بعد ذلك بكتابة مقالات في صحيفة (المسلمون) الصادرة في لندن، إلا أن المصالحة لم تدم طويلاً، فقد أعاد أمير عسير استخدام إجراءات أشد صرامة ضد القرني، كما ذكر الأخير ذلك في رسالة بعث بها إلى المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز. وكان القرني قد أرغم على التوقيع على صك مقدم من إمارة عسير يشتمل على تهمة متعددة من بينها التخطيط لقلب نظام الحكم في المملكة، فيما كان يعتقد القرني أن الصك مقتصر على التعهد بعدم الخوض في المواضيع السياسية وشؤون الحكم، بحسب ما تم إبلاغه قبل التوقيع على الصك. ولكنه حين قرأ التهم المنسوبة إليه في الصك، قرر اللجوء إلى المفتي لعرض مشكلته وطلباً لتدخله في الأمر.

تخلي الشيخ القرني عن

خيار الاحتجاج السياسي

وهبه مساحة واسعة للعمل

الدعوي والاجتماعي، وهي

دون ريب مساحة قلماً حلم

بها في فترات سابقة

خطاب موجه إلي من الأمير، وقد قرأ مدير المباحث الخطاب علي، والذي لم يكن إلا ركاساً قذراً من السباب والشتم والفري، والبهتان العظيم. كما جاء فيه اتهامي بالتخطيط لقلب نظام الحكم في البلاد). وخابط الشيخ بن باز بالقول (مساحة) والذي: فقد طال بلاؤنا والتعدي على كرامتنا وحقوقنا على يد هذا الأمير الذي أسعرها في المنطقة حرباً على الدعوة والدعاة، وكاننا بأنواع الكيد وسعى لتأليب ولاة الأمر علينا بأنواع التهم وحاول الإرهاب بما

يقعد مناورات داخل المعتقل مع أفراد من تنظيم القاعدة، في محاولة لتبديل قناعاتهم وتصحيح المفاهيم التي يمتدونها في تبرير عملياتهم المسلحة ضد الدولة.

وقد ذكر الشيخ القرني في مقابلة صحافية بأنه عقد جلسة مع منظري الجماعة القاعدية في السعودية الشيخ ناصر الفهد والشيخ علي الخضير اللذين ألقيا القبض عليهما من قبل أجهزة المباحث في المنطقة الغربية، وأودعا السجن، وما لبث أن أجرى لقاءات مع الفهد والخضير على التلفزيون السعودي الرسمي في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢، تراجعاً فيها عن آرائهما في (الجهاد) والعمل المسلح ضد الدولة. ونقل موقع (الإسلام اليوم) الذي يديره الشيخ سلمان العودة في نفس اليوم عن ما أسماه (مصادر إسلامية سعودية) بأن (لقاءات عدة عقدت داخل السجون بين عشرات من المشايخ والعلماء وبين العناصر المقبوض عليهم، لإقناعهم بطلان الفكر التكفيري). وكان معلوماً، أن المشايخ هؤلاء ليسوا سوى (صحويين) سابقين، جرت الاستعانة بهم من قبل وزارة الداخلية، لتصحيح معتقدات الجيل الجديد من الصحويين الذي تربى على أفكار كان هؤلاء المشايخ يبنونها في فترات سابقة. حتى أن بعض العائدين من معتقل غوانتانامو حمل الشيخ العودة مسؤولية انخراط كثير من الشباب في العنف بفعل أفكار تحريضية تلقوها منه.

على أية حال، تخلي الشيخ القرني عن خيار الاحتجاج السياسي وذهب مساحة واسعة لتدوين الدعوي والاجتماعي بحرية شبه تامة، وهي تدور ريب مساحة قلما حلم بها في فترات سابقة. ولم تكن تخلو مساهماته الفكرية الجديدة من نتائج إيجابية، بعد أن رفع راية الاعتدال. ففي مقالة له بعنوان (إصلاح بلا شغب)، يؤكد، من وحي تجارب سابقة ومعرفة دينية، على الخيار السلمي مطلقاً ويقول ما نضه (علمتنا الشريعة، وعلمتنا التجارب أن الرفق ما كان في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شاتاه، وأن الله يحلي على الرفق ما لا يخطئ على كثير من الخصال). ويقول في موضوع الإصلاح (نحن بحاجة إلى إصلاح سواء أفراده، أو جماعات، أو دولة، لكن بالطرق السلمية الشريعة، وليس بالقوשי والشغب، وإثارة الفتن، وزعزعة الأمن). وبسيلة ذلك، كما يراه القرني، هو الحوار والتصحية، ويدعو الجميع (تعالوا نتحاور، تعالوا نتدرس، تعالوا نسمع بعضنا من بعض، تعالوا نتكاشف، تعالوا إلى الوضوح والشفافية، لكن بخلق وهدهد وحكمة).

تنجح القرني في تعطيل مفاعيل الأفكار التكفيرية لدى الفهد والخضير، جعل منه قطب الرحى في موضوع المناصحة الذي صار يبشر بانجازاته. فلم يكتف القرني بمناجزة الخيار العنفي في الداخل فحسب، بل صار يبشر به أينما دعي. في زيارته إلى الجزائر في مارس الماضي، يلتقي الشيخ القرني عدداً من التائبين والتائبين الذي تورطوا بأعمال إرهابية في الجزائر في الفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٧. وتحدث القرني من منحن التطرف الخاطف الذي يستهدف المجتمعات المسلمة، وشدد على حزمة سفك دماء المسلمين، وخطأ الإرهابيين الذين

لم يستوعبوا حقيقة الرسالة الإسلامية التي جاءت رحمة العالمين. وكان لافتاً ما ورد في محاضرة الشيخ القرني في ١٥ مارس ٢٠٠٩، بجامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة، حيث قال بأن علماء السعودية (ليسوا أوصياء على الدين، فتحن دولة كبقية الدول والإسلام أوسع من أوطاننا..).

إن تأثيرات ظهور هذا النمط الجديد من التفكير، الذي أصبح مكتوفاً رئيسياً في خطاب الاعتدال لدى القرني قد امتد إلى خارج حدود المملكة، أي إلى البقع التي تأثرت بأفكار التطرف والتكفير الواردة من نفس المكان الذي يحاول طمس آثار سابقة، ولكنه يأبى حتى الآن التخلي عنها في مسقط رأسه. يبشر الشيخ القرني بالحوار، باعتباره بحسب عنوان مقالة له (حلاً شرعياً)، وأنه، أي الحوار، (الطريق الأرحب للإقناع وإزالة الشبه، وبناء الحقائق وغرس البراهين) بل وأكثر من ذلك فكل (أمة ليس عندها حوار، أمة مسيطرة مستبدة مغلقة، لن يفهم منها أحد، ولن تفهم من أحد..).

وينقد القرني واقع الحال في حياة المجتمع الذي يعيش فيه (لقد اختصرت حياتنا في رأي واحد، لا يقبل المناقشة، ولا يُسأل عما يفعل وهم يسألون، فطيناً إعادة تدريس مادة الحوار في مدارسنا، وبيوتنا، ومساجدنا، وإعلامنا، فنحن في السلم الأول في مدرسة الحوار، وإذا أحسننا اللياقة في تعلم هذه المادة، فسوف نتجح إلى الصف الثاني، وإن

نجاح القرني في تعطيل مفاعيل

الأفكار التكفيرية لدى الفهد

والخضير، جعل منه قطب

الرحى في موضوع المناصحة

الذي صار يبشر بانجازاته

رسمنا، وعرض بعضنا بعضاً، فإن المدرسة سوف تغلق، وسيُرح الطلاب إلى بيوت أمهاتهم).

وللإنصاف، فإن القرني تغرّز بموقف لم يصدر حتى الآن من أي شيخ سلفي في موضوع العلاقة بين السنة والشيعية، حين كتب مقالاً في صحيفة (الشرق الأوسط) في ١٨ مارس ٢٠٠٨ بعنوان (يا عقلاء السنة والشيعية)، حيث طالب بتعطيل مفاعيل الخلاف، طالما أن حللاً حاسماً متعذر في الوقت الراهن. وقال (فكفنا جراحاً وتمزقاً، فعندنا نحن أمة الإسلام من المصابين ما يكتفينا، والصهيونية العالمية تترص بنا وتخطط لاجتئاننا، ما فائدة إعادة خطب الشتم والتجريح والتحريض والاستعداد. وذكر المثالب والمعائب عند الطائفتين؟). وأطلق نداء إلى الفريقين بما نصه (يا عقلاء السنة والشيعية إنزعوا عن قلوب الإحن، وإطفئوا نار الفتن، ولا تزيدوا الأمة محناً على محن..

يا عقلاء السنة والشيعية كلٌ يعمل على شاكلته، وكلٌ يسير على طريقته حتى يحكم الله بيننا فيما اختلفنا فيه. يا عقلاء السنة والشيعية لا تعطوا أعداء الإسلام ذريعة لهدم صرح الأمة وإلغاء وجودها وطمس رسالتها وإهانة مقدساتها..). وذكرهم بالقول (نحن المسلمين سنة وشيعه ندعو إلى التعايش السلمي والحوار مع غير المسلمين، أفنتعز عن أن نعيش سنة وشيعه بسلام؟).

وللشيخ القرني خطاب موجّه إلى الشعب الأمريكي، ليس على غرار الخطابات السابقة التي كان يوجهها علماء دين سلفيون في المملكة يدعون فيها إياه إلى الدخول في الإسلام والتخلي عن المسيحية، بل اتسم الخطاب بالرفق والإحترام وقال (إن بيدنا الإسلامي يأمرنا أن نحترم الإنسان ونرحمه ونشقق عليه..). وأبدى تعامله مع الشعب الأمريكي لما حدث في ١١ سبتمبر من العام ٢٠٠١، وفي الوقت نفسه ذكره بما جرى بفعل السلاح الأمريكي في ناجازاكي وهيروشيما والصومال وصبريا وشاتلوا وقانا والعراق وأفغانستان ولسبطين. كما طالبه باحترام ديانة الإسلام وبرسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، كما احترمت المسلمون رسالة النبي عيسى بن مريم.

على أية حال، فإن الشيخ القرني الذي حاز مكانة فريدة وسط لادنه وزملائه من المشايخ شعر بأن ثمة من يضرر له حسداً من بيئتهم، وربما تعرض الأمور كبدية لم يرغب الكشف عنها، كما بلغت إلى ذلك في تصريحاته الصحفية، حين قرر اعتزال الحياة العامة، والإنطواء على نفسه، والاكتفاء بقراءة الكتب والتدريس الذاتي.

وكان قرار الاعتزال بحسب ما ورد في صحيفة بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٥، أنه تعرض لعزم ولمر عبر رسائل هاتفية خصوصاً بعد فتوى له بجواز إظهار وجه المرأة. وتشير هنا إلى أن نزعة الاعتدال النافذة في خطابات القرني شجعت من يعتقد آراء متحجرة لتصلبها القرني بحثاً عن غطاء ديني، كما فعلت جريدة (السياسة) الكويتية التي نسبت إليه فتوى جواز ظهور المرأة المسلمة في الإعلانات الدعائية والتلفزيونية إذا كانت بالحجاب الشرعي، وقال بأن ذلك (كلام صيغف مناقض لا يقول به طالب علم، ولا يقوم على نقل ولا عقل..). وهناك دوافع أخرى وردت في الصحيفة لقرار الاعتزال من بينها محاربة الشيخ من قبل بعض الدعاة، وتنازل بعض الجهات الرسمية عن دعم الشيخ ومساندته.

مهما تكن أسباب الاعتزال، فإن الشيخ القرني قرر التواري من الأنظار برهة من الزمن وكتب قصيدة يشرح فيها أسباب عزله، اشتملت على إشارات لجماعة كثيرة تتبنى مواقف منه. وربما أراد القرني بهذه القصيدة تحذير جهات ما على التدخل، لأن قرار الاعتزال كان مفاجئاً لمن يعرف الشيخ القرني، الذي تربطه بالإعلام صلة وثيقة. ولذلك لم تطل عزله لما لبث أن تدخل الأمير سلمان، حاكم الرياض، وعاد القرني بحماسة أشد إلى العمل الدعوي الجماهيري، وبسطط بأدوار متعددة، قد تؤهله لمهام أكبر في المستقبل.

السعودية والإرهاب في الدار المجاورة

د. مي يمانى

أنفسهم، واليمن، ضد التعصب، إن التحركات التجريبية المترددة التي قام بها الملك عبد الله نحو الليبرالية على مدى العامين الماضيين تحتاج إلى اكتساب المزيد من السرعة والجسارة والفعالية في إزالة الفكر الوهابي الذي يحتضن التطرف.

إنها ليست بالهمة المستحيلة، فكل من السعودية واليمن لا تخلو من التقاليد الإسلامية الأصلية المعتدلة التي يمكن تبنيها ضد الفكر الجهادي. وإذا حصلت هذه القوى على الدعم المالي مثل الذي تلقاه الوهابيون فسوف تتمكن من عكس اتجاه الانجراف الحالي نحو التعصب. والحقيقة أن الملك عبد الله والرئيس صالح يفهمان المشكلة ويدركان أبعادها؛ ولكن يتعين عليهما أن يكفيا عن استخدام الأساليب القديمة وأن يدركا الحاجة الاستراتيجية إلى التغيير.

التغيير الأول لابد وأن يكون اقتصادياً. فبدلاً من تصدير التعصب يتعين على السعودية أن تبدأ في العمالة اليمنية برفع الحظر الذي فرضته على استقدام العمال اليمنيين.



د. مي يمانى

لقد طلب مسؤولون يمنيون الالتحاق بعضوية مجلس التعاون الخليجي، ولكن حتى الآن ظل زعماء دول الخليج مصرين على رفضهم لعضوية اليمن لنفس الأسباب التي تجعل الاتحاد الأوروبي يخشى إلحاق تركيا بعضويته: ذلك أن اليمن سوف تشكل على الفور الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان بين هذه الكتل.

الواقع أن تعداد سكان اليمن يتجاوز تعداد البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مجتمعة - قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية. ولكن إن لم تكن نريد للشعب اليمني أن يصبح أكثر تطرفاً، فلابد من احتوائه ضمن منطقة اقتصادية تعرض عليه الأمل في المستقبل. ويستطيع بل يجب على مجلس التعاون الخليجي أن يضغط بهذا الدور. إن اليمن تشكل أهمية استراتيجية، ليس فقط بالنسبة للسعودية، بل وأيضاً بالنسبة للعالم، وذلك لأنها الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي يمكن تمرير النفط عبرها إلى البحر المفتوح دون المرور عبر أي مضيق - سواء مضيق هرمز أو قناة السويس. وتعرض هذا الممر للخطر يعني تعرض شريان الطاقة الذي يغذي الاقتصاد العالمي للخطر.

الناشطون في تنظيم القاعدة هناك. وهذا يعني أن أضخم دولتين في شبه الجزيرة العربية - السعودية من حيث المساحة والثروة النفطية، واليمن من حيث تعداد السكان - أصبحتا الآن مستبكتين في صراع حياة أو موت مع أعداء داخليين. ورغم أن الخطر الذي يتهدد كليهما واحد فإن المفارقة تكمن في أن كلا منهما تقوض قرص الأخرى في الخروج من هذا الصراع منتصرة بسبب السياسات التي تنتهجها.

على سبيل المثال، في ثمانينيات القرن العشرين كان العديد من اليمنيين يعملون في السعودية، وكان الدخل من التحويلات المالية يشكل جزءاً ضخماً من ميزانية اليمن. ولكن في عام ١٩٩١ طردت السعودية ثمانمائة ألف يمني لأنها ارتأت أنهم يشكلون تهديداً أمنياً داخلياً أثناء الفترة التي سبقت حرب الخليج الأولى. ومنذ ذلك الوقت مَنَعَت العمالة اليمنية من دخول السعودية.

وكثيراً ما تُعَرَّض هؤلاء الرجال اليمنيون الساخطين العاطلين عن العمل للضرر نتيجة لسياسة سعودية مختلفة أخرى - التوسع في تصدير الشكل الوهابي السُّني من الإسلام، فمع ظهور المدارس الوهابية الجديدة في كل مكان من اليمن بسبب الدعم المالي السعودي، لم يكن مستغرباً أن ينمو عدد الجهاديين اليمنييين على نحو مضطرد وسريع.

ولكن اليمن أيضاً منخرطة في سياسات مخربة. فقد تعود الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على استخدام الوهابيين اليمنيين لقمع معارضيه في الداخل - من الشيوعيين أولاً، ثم أبناء الطائفة الزيدية، وأخيراً الحوثيين.

إن العلاقات السعودية اليمنية متميزة، لما بين البلدين من روابط تاريخية وعرقية وقبيلية، إلا أن البلدين يقتقران إلى السبل اللازمة لحل مشكلة الاستياء الشعبي والمقاومة.

إن "القوة الناعمة" التي تستخدمها السعودية كأداة في سياساتها الخارجية - الإنفاق السخي من أموال النفط والدعوة - لم تعد فعالة. ولن يكون بناء الأسوار وإرسال الطائرات المعنوية لحراسة الحدود كافياً. فضلاً عن ذلك فإن فكرة إمكانية إعادة تأهيل الجهاديين ليست أكثر من أسطورة وهمية. ولن يفلح أي دواء في علاج المريض ما دام طبيبهم قد سمح له بالخروج، حيث سيتعرض لنفس الفيروس الوهابية المؤسسية.

ولكن ما زال يوسع السعوديين أن يحصوا

في أحد الأحاديث النبوية الشريفة البارزة يوصي النبي محمد عليه الصلاة والسلام المؤمنين بالجلوء إلى اليمن إذا عمت القوضى: (إن هاجت القطن فليكن باليمن). وكان النبي بطبيعة الحال يشير إلى اليمن المزدهرة المتحضرة. ولكن القوضى والتطرف في اليمن اليوم باتا يهددان بالانتقال إلى السعودية، كما ويهددان بالتالي سلامة أكبر منتج للنفط على مستوى العالم.

اكتسب هذا الحديث الشريف صدى جديداً منذ ثمانينيات القرن العشرين، حين سعت السعودية - تمشياً مع السياسة الأمريكية - إلى تصدير المنشقين المحليين، وأبرزهم أسامة بن لادن اليمني الأصل والمولود في السعودية، لمحاربة الكفار السوفييت في أفغانستان. ورغم تحول أغلب المعارضة إلى أفغانستان، فقد ظل رفاقه الأكثر جدارة بثقته (وزوجته أيضاً) في اليمن.

وبعد الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان، بدأ بن لادن وأتباعه ينظرون إلى اليمن باعتبارها ملاذاً آمناً، وكذلك باكستان. والحقيقة أن اليمن أصبحت الآن تعج بالجهاديين الذين توافدوا عليها من كل مكان، وذلك لأنها، كمثل أفغانستان وباكستان، تحكمها مؤسسات دولة ضعيفة ويسهل استغلالها والتلاعب بها.

وكان القرار الذي أصدره الرئيس أوباما مؤخراً بإغلاق معتقل خليج جوانتانامو سبباً في جبل مشكلة ضعف اليمن واحدة من أبرز القضايا الدولية. إن تلك المعتقلين في جوانتانامو يمنيون، ولكن اليمن لا يستطيع أن يضمن للولايات المتحدة قدرته على فرض سيطرته الفعالة على هؤلاء المعتقلين إذا أعيدوا إلى ديارهم. وهو أمر يستحق الانزعاج، ذلك أن العديد من نزلاء جوانتانامو الذين أطلق سراحهم من قبل احتقوا الآن تحت الأرض.

من المفترض أن السعودية، على العكس من اليمن، أنشأت نظاماً "موتجياً" لإعادة إدماج وتثقيف العائدين من جوانتانامو. ومن المفترض أن يعمل مركز "المناسحة" على علاجهم من الانحرافات الفكرية، ومن المعروف أن الذين أمضوا بعض الوقت في مركز المناسحة عُرضت عليهم الوظائف وزوجوا في وقت لاحق. ولكن العديد منهم ارتدوا وهربوا إلى اليمن. وأكثر هؤلاء المرتدين شهرة هو أبو سفيان الشهري الذي أصبح الآن نائباً لرئيس تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ومن المعروف عن سبعة آخرين من الجهاديين السعوديين الذين فروا إلى اليمن أنهم أصبحوا من الأعضاء

مفاهيم مغلوطة للعنصرية في السعودية

د. مضوي الرشيد

ما أن هدأت العاصفة الإعلامية التي ارتبطت بانتخاب أول رئيس أسود للبيت الأبيض حتى بدأت زويدة جديدة في السعودية ارتكزت على حدث تعيين إمام للحرم المكي من أصول أفريقية. فالتقطت وسائل الإعلام العربية والعالمية الخبر كوسيلة لطرح مفهوم العنصرية في المملكة والذي ارتبط في المفهوم الغربي بالتمييز ضد البشر على خلفية لون البشرة وهو مفهوم متأصل في الثقافة الأمريكية الحديثة والذي توارثته من مفاهيم أوروبية قديمة ولكن حصل الخلط بين هذا المفهوم المرتبط بتاريخ أوروبا وحضارتها عندما تم استيراده للعالم العربي ومحاولة تطبيقه على مظاهره المختلفة والمتشعبة في مناطق أخرى.



من السلطة وخدمتها.

لذلك استطاعت ان ترفع بعض الشرائح الاجتماعية الى درجات عليا في الهرم الاجتماعي مقابل الولاء المطلق لها ولسياساتها. وتجعلهم يمارسون عنصرية جديدة تجاه المجتمع وخاصة أنها كانت محرومة في السابق من أي تأثير على المجتمع بل كانت هي نفسها مدومة التأثير والقوة. نتيجة هذه السياسة نمت شرائح كثيرة تتقلد مناصب عليا في البيروقراطية السعودية تمارس من خلال مناصبها استعلائية جديدة تستند على قواعد خلفتها مفاهيم عنصرية الولاء للدولة.

فمن كان في مؤخرة السلم الاجتماعي أصبح اليوم من عليا القوم خاصة اذا كان ولاؤه للنظام ثابتاً لا

العنصرية المبنية على البشرة بتلك المبنية على مفهوم الولاء. لذلك كان تاريخها في القرن العشرين وما زال يحتوي على حالات كثيرة من مجموعات تبنتها السلطة رغم انها كانت من خارج البلاد ولا تنتمي اليها.

فنواة البيروقراطية السعودية الاولى كانت في مجملها تعتمد على شخصيات جمعت العربي والبريطاني ورفع شأن الكثير منهم واعطوا الجنسية السعودية وتم احتضانهم في اعلى مناصب ومنها مناصب حساسة ومهمة دون اخذ معيار العنصرية او غيره من المعايير المتبعة حالياً كمحور للتمييز في العالم. فاحتضنت الدولة هؤلاء ومكنتهم مالياً ووظيفياً وعندما تطورت شرائح محلية مختلفة الألوان والاطياف تم تطعيم مؤسسات الدولة بها شيئاً فشيئاً متجاوزة بذلك محور اللون أو النسب أو غيره من المحاور وكانت بذلك تعتمد ولا أخيراً على مدى ولاء هؤلاء المحليين الجدد للدولة ومشروعها. وان كانت لها سياسة خاصة فهي كانت تعتمد على رفع بعض المجموعات الى اعلى مستويات، خاصة تلك التي كانت تعاني من تهيش اجتماعي في السابق بسبب اصولها النسبية او مناطقها او فقرها فوجدت في شرائح المجتمع السعودي الكثير من المتطوعين لخدمتها مقابل بعض الفئات الذي يأتيهم عند التقرب

حاولت مصادر الاعلام السعودي اظهار حدث تعيين امام اسود للحرم كمظهر من مظاهر إنعدام العنصرية والتمييز حيث ندد النمطية وكأننا سبقنا العالم في تجاوز لون البشرة عندما عينا اماما اسود. محاولات التيسيط هذه فشلت في تلميع الصورة وانقلبت على مروجيها عندما تمت استضافة الشخص المعني على شاشة 'البي بي سي' العربية فتحول لقاء التسامح ودليل عدم التمييز العنصري الى لوحة قاتمة فتحت ابوابا لانواع اخرى من الاقصائية والتمييز لا مجال لتعدادها هنا. ولكن ما يهمنا في الأمر هو تلك المفاهيم المغلوطة عن العنصرية السعودية والتي أول ما يلفت النظر اليها ان التمييز لا يحصل نتيجة لون البشرة او لاي رمز آخر. حيث ان سياسة الدولة الرسمية تقوم على عنصرية تعتمد الولاء لها ولنظامها كعيار جوهري في ممارسة عملية التمييز والاضطهاد.

لا تفرق الدولة المركزية بين ابيض وأسود او نبيل ووضيع او صاحب نسب وآخر معدوم النسب. وكل ما تهتم به هو مدى الولاء وقدرة الفرد على خدمة مشاريعها وتبني سياساتها واستماتته في الدفاع عنها. هذه هي المعايير المتبناة في سياسة الدولة التوظيفية والادارية والاقتصادية والإعلامية. وتستبدل السلطة السعودية مفهوم

تهزه ولاءات أخرى ولا انتماءات جانبية. وهذه الظاهرة ليست بالجديدة بل هي ترتبط تاريخياً بالانظمة التي تفرض سلطتها على شرائع قد تتملل من الهيمنة المركزية فتلجأ هذه الانظمة دوماً إلى العناصر الضعيفة اجتماعياً ومادياً في السابق لتستغلها في تثبيت دعائم سلطتها الجديدة. ويكون هؤلاء أكثر الموالين للنظام الجديد بسبب تاريخ التهميش الذي تعرضوا له في السابق. وتصبح السلطة الجديدة ملجأهم الذي يتجهون اليه من أجل تفعيل دور الرقابة على المجتمع وحمل عصا السلطة لتأديب المتمردين والمتمللين جراء سياستها. وتعتمد السلطة اعتماداً كلياً على هذه الطبقة الجديدة التي مكنتها من خلال المناصب والاتاوت وتوزيع بعض فئات الثروة عليها لتصبح ساعدها الايمن في ضبط تحركات المجتمع وممارسة سلطوية جديدة عليه، وتضمن السلطة ولاء هذه المجموعة التي لا تملك رأس المال الاجتماعي بل هي تعتمد اعتماداً كلياً على ولاءها للسلطة المطلقة. وبما ان السلطة السعودية قد رفعت من شأن هؤلاء وامسكتهم زمام الامور نشأت عنصرية مضادة من قبل المجتمع الذي يتملل من الوضع الجديد الذي خلقته الدولة الحديثة. فقامت الشرائع المتمكنة سابقاً والمهمشة حالياً بتبني خطاب استعلائي على الشرائع الحديثة التي تولت المناصب العليا من أجل حماية اراثها السابق ورأس مالها الاجتماعي المندثر. لقد ولدت عنصرية الولا المتبعة من قبل السلطة عنصريات أخرى وقوتها خاصة من قبل من كان يعتبر من عليه القوم سابقاً.

انتشرت مفاهيم النسب واستعلائية الارث القديم والتمييز على اساس الفرق بين الثراء القديم والحديث. لذلك من الصعب تطبيق المفاهيم الغربية المتعلقة بلون البشرة على الوضع السعودي دون تفصيل لعلاقة الدولة بشرائع المجتمع

وسياستها تجاه المجموعات القديمة والحديثة. والمجتمع السعودي كغيره من المجتمعات العربية كان ولا يزال يفاخر بالعنصرية والاستعلائية على الهجين والمخضرم حيث تحفل الموسوعات الشعرية وادبيات الثقافة المحلية بالتفاخر والاستعلاء ولكن من حيث الممارسة نجد أن هذه المجتمعات قد مارست استيعاب الآخر أكثر من غيرها من الشعوب الأخرى.

ورغم التباهي بالانساب النقية نجد أن المنطقة العربية قد عرفت التمازج والانصهار طيلة تاريخها ولم تأت عملية تحديد الهويات الا من خلال قوانين حديثة كقوانين الجنسية والتي بمجملها كانت مرتبطة بنشوء الدولة القومية ما بعد مرحلة الاستعمار وهما الاول تحديد خارطة تفصل بين من ينتمي ومن لا ينتمي. وفي دول النفط ومنها السعودية كانت عملية الفصل هذه مهمة من اجل حصر عدد المنتفعين من الدولة الرعية وخدماتها الصحية والتربوية والاقتصادية. ولم تفتح الدولة النفطية باب الانتماء الى المجموعة الا لاولئك الذين يدينون بالولاء المطلق للسلطة. فاستوعبت السعودية شرائع كبيرة اتت من خارج حدود الدولة الحديثة ومنحتها الجنسية كمكافأة على الولاء بينما حرمت آخرين من اهل البلد هذه الوثيقة بسبب التشكيك في ولائهم للسلطة. وهناك شرائع اجتماعية كبيرة في المنطقة الشمالية والجنوبية لا تزال حتى هذه اللحظة بدون وثائق الجنسية تعيش على هامش السلطة وحدودها وتحرم من الخدمات بسبب انعدام إقباطات انتماؤها للمنطقة.

الحديث عن عنصرية سعودية تعتمد على لون البشرة ربما يكون له بعض الصدى في المجتمع ولكن يجب هنا الفصل بين عنصريات المجتمع وعنصرية الدولة. تقوم الاولى على تراكمات تاريخية وممارسات قديمة

اما الثانية اي عنصرية السلطة فهي افراز حديث ارتبط بمتطلبات الحكم التسلطي التي من أهمها احكام القبضة على المجتمع معتمداً بذلك على عملية انتقائية تضمن له ولاء الشرائع المهمة التي يستغلها في كسر شوكة الشرائع القديمة المتمكنة. لانها علمياً ستكون أكثر الشرائع ولاء بسبب ضعفها وتهميشها التاريخي في السابق. وتعرف السلطة ان ولاء الضعيف سيكون اقوى من ولاء من له جذور تاريخية قديمة في المجتمع لذلك هي تعتمد عليه وتقويه ليحارب بسيفها الجديد كل ما يهددها فكرياً او فعلياً. ان احد خصائص الحكم التسلطي تنبثق من التلاعب بخفايا المجتمع وسلمه لتفرض شرائع معتمدة اعتماداً كلياً على خيرات السلطة لتمارس هي دورها عملية تطويع المجتمع نجاية عنها.

وترى هذا واضحا على كل مستويات بيروقراطية الدولة السعودية الدينية والتربوية والاقتصادية والاعلامية وهي مستعدة ان تحتضن الغريب حتى اولئك الذين هم من خارج حدودها طالما ان ولاهم مضمون وبعملية تعسفية مفاجأة تستطيع السلطة ان تنبذ هذا وتأتي بذلك ان كان قد تجاوز دوره وموقعه المسموح به. وتستطيع ان نعد الكثير من الشخصيات التي احتضنها النظام السعودي لفترات طويلة ثم نبذها بعد ان لعبت دورها او تجاوزت حدودها. وهي عملية بسيطة لأن مثل هذه الشخصيات والمجموعات تبقى ارقاما في قاموس السلطة المطلقة وصفحات عابرة ما اسهل استبدالها بآخرين. ان لنس طبول الغرب التي تقرر سيمفونيات العنصرية المبنية على لون البشرة ونتجاوزها في حديثنا عن انظمة تسلطية تفكك بنسيج المجتمع في سبيل تثبيت دعائم حكمها وتجاوز اللون الى ما هو اهم منه اي الولاء.

عن القدس العربي، ٢٠٠٩/٥/١١

وجوه حجازية

(١)

عمر باجنيد (١٢٦٣هـ - ١٢٥٤هـ)

هو عمر بن أبي بكر بن عبدالله بن عمر بن علي بن محمد باجنيد الحضرمي المكي. ولد في بلاد الماء بحضرموت. حفظ القرآن الكريم، وسافر به والده إلى الحرمين الشريفين، ولازم الشيخ محمد سعيد بابصيل ملازمة تامة، فقرأ عليه القراءات والنحو والصرف والبلاغة والمنطق والفقه والأصول والتفسير، وإحياء علوم الدين، وتخرج به.

وأخذ عن السيد أحمد زيني دحلان، ولازم حسين بن محمد البحشي، وقرأ عليه الكتب الستة وغير ذلك من كتب الحديث، وأخذ عنه بعض المسلسلات بأعمالها القولية والفعلية.

وأخذ في الحديث أيضاً عن السيد محمد بن جعفر الكتاني أثناء مجاورته بالمدينة المنورة وأجازته بمروياته. وأخذ عن السيد علي بن ظاهر الوترجي، والسيد أحمد بن إسماعيل البرزنجي، والمحدث فالح بن محمد الظاهري. وروى عن السيد صالح بن عبدالله العطاس، والسيد حسن بن عبدالله العطاس، والسيد عبد الرحمن بن علي بن عبدالله السقايف وغيرهم.

تولى التدريس بالمسجد الحرام،

وأخذ عنه عدد من علماء المسجد الحرام، منهم: الشيخ حسن بن محمد المشاط، والسيد عيروس بن سالم البار، والسيد أبو بكر الحبشي، والشيخ إبراهيم الغطاني، والسيد محسن بن علي المساوي، والشيخ محمد ياسين الفاداني، والشيخ أحمد بن عبدالله ناضرين وغيرهم.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة (١).

(٢)

عيروس البار (١٢٩٩هـ - ١٣٦٧هـ)

هو عيروس بن سالم بن عيروس بن عبد الرحمن بن عمر البار. ولد بمكة المكرمة. تلقى العلم عن أبيه، وأخذ عن الشيخ محمد سعيد بابصيل، والشيخ صالح بافضل، والشيخ عمر باجنيد، والسيد حسين بن محمد الحبشي، والشيخ عبد الرحمن دهان، والسيد عمر بن محمد شطا، والسيد بكري شطا، والسيد أحمد بن الحسن العطاس، والمحدث فالح بن محمد الظاهري، والسيد محمد عبدالحى الكتاني، والسيد محمد بن جعفر الكتاني، وغيرهم. وقد أجازوه بجميع مروياتهم وأجازوه

بالتدريس بالمسجد الحرام، فتصدر للتدريس في النحو والصرف والفقه. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٢).

(٣)

صالح بافضل (١٢٧٨هـ - ١٣٣٣هـ)

صالح بن محمد بن عبدالله بن عمر بافضل (صاحب الوقف الشهير بوقف بافضل بمكة المكرمة). ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ كثيراً من المتون في عدة فنون، وجد في طلب العلم، فتلقى العلوم من علماء المسجد الحرام، منهم الشيخ سعيد بابصيل، ولازم السيد بكري شطا، وتفقه عليه وأجازته إجازة عامة، وحضر دروس السيد أحمد دحلان. أجاز بالتدريس في المسجد الحرام، فتمصّر له، وكانت حلقة درسه في الحصة التي أمام باب الزمامية، وانتفع به كثيرون، منهم الشيخ عبدالله بن أحمد مرداد أبو الخير وغيره. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٣).

(١) محمود سعيد أبو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٤٢٢. وعمر عبد الجبار، سير وتراجم، ص ١٤٧. وأبو بكر بن أحمد بن حسين الحبشي، الدلائل المشير، ص ٢٩٦. وعبد الرحمن المغربي، جوائب مشرقة من حياة الشيخ عمر باجنيد، العدد الإسيوعي، جريدة المدينة، ١٤١٤/٢ هـ، ص ٩.

(٢) محمود سعيد أبو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٤٣٣. عمر عبد الجبار، سير وتراجم، ص ٢١٨. أبو بكر بن أحمد بن حسين الحبشي، الدلائل المشير، ص ٣٣٠. وفيه ولادته سنة ١٢٩٨ هـ. وعبدالله بن محمد غازي، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٤٢. وفيه ولادته سنة ١٢٩٠ هـ. وكذلك عبد الرحمن بن محمد مشهور، شمس الظهيرة، ج ١، ص ٣٨٠. ومحمد ياسين الفاداني، قرة العين في أسانيد شيوخه من أعلام الحرمين، ج ٢، ص ٤٣٢.

(٣) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نثر النور والزهر، ص ٣٨. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٠.

الملك عبد الله (إصلاح سابق)

فمن المقرّر للحرس الجديد أن يوضع نفسه في سياق المعادلة السياسية الجديدة، التي يتحكّم بعناصرها الحرس القديم، وعلى وجه التحديد السديريين.

على أية حال، فإن الملك عبد الله بدأ، بعد تعيينه نايف، بأنه ليس سوى شخصية محافظة، بالمعنى السياسي، شأن الملوك السابقين، ويتمسك بعمد استمرارية الإدارة السياسية بالنمط التقليدي. وإن الحديث عن تغييرات دراماتيكية وجوهرية في بنية النظام قد حسمه قرار الملك الأخير، إذ لم يعد المراقبون المحليون والأجانب يتوقعون أن يصنع الملك مفاجآت إصلاحية، فقد رسم الأمير نايف رؤية الدولة عموماً للنظام السياسي. فإضافة إلى اعتبار نظام التعيين لأعضاء مجلس الشورى بأنه الأمثل، وأن ليس ثمة حاجة لتضمين المرأة في عضوية مجلس الشورى، فإن وزير الداخلية هو المعني بصورة مباشرة بالانتخابات البلدية التي تم تعطيلها لأجل غير مسمى، الأمر الذي يلمح إلى أن ثمة ارتداداً فاضحاً عن أي وعود إصلاحية الآن وفي المستقبل.

ومن سوء الطالع، أن الإنسحابات هذه تتم في ظل مباركة أميركية فاحشة، فبعد أن بشرت إدارة بوش السابقة بثورة ديمقراطية في الشرق الأوسط، عادت وأسبغت تأييدها لديكتاتوريات حليفة، فأصبحت السعودية دولة اعتدال، ولم يحد أوباما عن سلفه، حيث جدد دعمه، عبر وزير دفاعه روبرت غيتس، للنظام السعودي على خلفية التحالف الاستراتيجي ضد الإرهاب.

ولاشك أن المباركة الأميركية والدولية للدور السعودي في مكافحة الإرهاب، يقدم مكافأة للأمير نايف الذي سمع كلاماً مريحاً في نيويورك مؤخراً، من المسؤولين الأميركيين. ولكن ما يثير الدهشة أن يعود الأمير نايف محملاً بمواقف راديكالية، بدلاً من التيسير بديمقراطية ولو عرجاء، وكأنه أراد طرد أي ربط بين قرار تعيينه وزيارته إلى الولايات المتحدة وما دار هناك من أحاديث، فاختار أن يرضي حليفه الديني في الداخل، وأن ينذر غالبية السكّان بأن المسافة بينه وبين العرش لم تعد بعيدة، في وقت التزم الملك عبد الله الصمت، واختار أن يحتفظ بمنصب (إصلاح سابق).

رغم أنه لم يكن إصلاحياً حقيقياً، ولكن على الأقل كان يلهج بلسان إصلاحي في استجابة لمناخ إصلاحي ساد ثم باء، ولكن بالنسبة لأولئك الذين صدّقوا بأن (إصلاحية) الملك تمثل نهجاً جاداً، وأنه يحمل تطلعات إصلاحية، توقّفوا عند قرار تعيين الأمير نايف، وزير الداخلية، نائباً ثانياً وتساءلوا عن دلالاته السياسية، وخصوصاً فيما يرتبط بالمعدى الإصلاحي، وقالوا هل أن القرار يرمز إلى انسحاب الملك من ميدان الإصلاحات؟

في الواقع، أن تعيين الأمير نايف يشير إلى أن الملك توصّل إلى اتفاق مع الجناح السديري على ما يمكن وصفه توزيع السلطة بين الجناحين الرئيسيين داخل العائلة المالكة، أي جناح الملك عبد الله والجناح السديري. وجاءت الخطوة مباشرة بعد الإعلان عن التغييرات الوزارية والإدارية، حيث عين الملك عبد الله ابنه مشعل حاكماً على منطقة نجران، فيما عين الأمير فيصل بن عبد الله آل سعود، المقرّب من الملك، وزياراً للتعليم. نلفت هنا إلى أن تعيين الأمير مشعل بن عبد الله حاكماً على منطقة نجران ما كان ليتم دون تذييل القرار بعبارة (بناء على توصية من وزير الداخلية)، ما يشير إلى الاتفاق بين الملك والجناح السديري.

بلا ريب يمثل تعيين الأمير نايف تجديداً لأي أمل مستقبلي في الإصلاحات السياسية، بالنظر إلى التصريحات الأخيرة له بشأن الانتخابات ومشاركة المرأة في مجلس الشورى، ولكن ما هو حقيقة أيضاً أنه منذ الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤ لم يعد الملك عبد الله إصلاحياً لا بالفعل ولا بالقوة، وجاء تعيينه للأمير نايف كي يثبت بأنه منذ ذلك ليس لاعباً قوياً في السياسة السعودية. فقد أصبحت القوى المناهضة للإصلاح أقوى مما كانت عليه في السابق، ومع وصول الأمير نايف إلى العرش، ستشهد البلاد أوضاعاً صعبة، ما لم تتدخل قوى أخرى محلية أو دولية لفرض تغييرات على الدولة السعودية.

وإذا ما قبلنا حقيقة أن الأمير نايف يمثل رمز الحرس القديم، فإن الحرس الجديد لا يجوز سوى علي هامش ضئيل في المستقبل. ويوصفه معسكراً هشاً هزلياً،

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) إلى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجن السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي ونشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لمضطهد التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لقلّة

أثار اعتقال الإصاحبي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الاعتقال بدت وكأنها اختطاف، بدلاً من مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته، وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العيمير... (الداخلية) مازالت في غيابها وهي العدو!

مرة أخرى أفيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كبيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحب على الأرض سحبا في مشهد يدل على حقارة مركبته. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مآذاه له وماذا عليه ولكن كان جزاءه هو ورقاقه السجن.

وداعاً مكة!

لم يبق إلا الكثيل من مكة.. التراث والتاريخ والحق الديني.

لقد امتحننا الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أيا على روحها جماعة بنوية قبيلة جاهلة لا تلهيهم معنى الحجاز.. بل فقط مملكة.. ثم مملكة..

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثار لنفسها في حكومة السنيرة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وشو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني إلى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهل على أمير قطر ورئيس وزرائها تلقته تلك القصة المكتومة التي حاول الفيصل كبتها ولكنها سرّيت إلى إيتاماته الغائصة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعهّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطراله المتكرر على الشيخ حمد، الذي جاهد بحفاوة خاصة، بعد أن حكم حوال الدوحة بعبارة إطرأ مكمّلة (إذا كان نول القيث قنطرة، فكيف إذا كان قطر).

تعاود إعمار العراق

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر

شكر</

